بنك برقان ش.م.ك.ع.
(شركة مساهمة عامة مؤسسة في دولة الكويت)

بنك برقان ش.م.ك.ع.
نشرة اكتتاب زيادة رأس المال

طرح بقيمة تصل إلى 50,000,000 دينار كويتي من خلال إصدار 277,777,777 سهماً عادياً، مع منح حق الأولوية في الاكتتاب القابل للممارسة من قبل المساهمين الحاليين في بنك برقان ش.م.ك.ع.، بسعر إصدار قدره 0.180 دينار كويتي للسهم الواحد، يمثل قيمة اسمية قدرها 0.100 دينار كويتي للسهم الواحد، بالإضافة إلى علاوة إصدار قدرها 0.080 دينار كويتي.

فترة الاكتتاب لممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب
من 31 أغسطس 2026 إلى 14 سبتمبر 2026

فترة الاكتتاب في الطرح العام
من 21 سبتمبر 2026 إلى 5 أكتوبر

صدرت نشرة الاكتتاب هذه بتاريخ 16 أغسطس 2026

مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب
شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. («كامكو إنفست»)

تأسس بنك برقان ش.م.ك.ع. («بنك برقان» أو «البنك» أو «الشركة» أو «المجموعة» أو «المُصدر») بتاريخ 27 ديسمبر 1975 في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري، وفقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي («بنك الكويت المركزي»). والبنك مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة تحت رقم السجل التجاري 24067، وقد أُدرج في سوق الأوراق المالية المحلي في دولة الكويت («بورصة الكويت») بتاريخ 29 سبتمبر 1984. ويقع المكتب المسجل للبنك في شرق، قطعة 9، قسيمة 22، شارع عبد الله الأحمد، الكويت.

يبلغ رأس المال المصرح به للمُصدر، كما في تاريخ نشرة اكتتاب طرح الأسهم هذه («نشرة الاكتتاب»)، مبلغ 600,000,000.000 دينار كويتي (ستمائة مليون دينار كويتي)، مقسماً إلى 6,000,000,000 (ستة مليارات) سهم، بقيمة 100 فلس (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد. ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع للمُصدر، كما في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، مبلغ 399,635,664.200 دينار كويتي (ثلاثمائة وتسعة وتسعون مليوناً وستمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وستمائة وأربعة وستون ديناراً كويتياً ومائتا فلس)، مقسماً إلى 3,996,356,642 (ثلاثة مليارات وتسعمائة وستة وتسعون مليوناً وثلاثمائة وستة وخمسون ألفاً وستمائة و اثنين وأربعين) سهماً، بقيمة 100 فلس (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد («الأسهم القائمة»).

تتكون زيادة رأس المال الجديدة المطروحة للاكتتاب («الإصدار» أو «الطرح»)، التي تتضمن أحكامها حق الأولوية في الاكتتاب، وفقاً للتعريف الوارد في هذه النشرة، من 277,777,777 (مائتين وسبعة وسبعين مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعين) سهماً عادياً («أسهم الإصدار»)، بسعر إصدار قدره 180 فلساً (مائة وثمانون فلساً كويتياً) للسهم الواحد («سعر الإصدار»)، منها 100 فلس (مائة فلس كويتي) قيمة اسمية و80 فلساً (ثمانون فلساً كويتياً) علاوة إصدار.

يمثل الإصدار زيادة في إجمالي رأس مال البنك المصدر من مبلغ 399,635,664.200 دينار كويتي (ثلاثمائة وتسعة وتسعين مليوناً وستمائة وخمسة وثلاثين ألفاً وستمائة وأربعة وستين ديناراً كويتياً ومائتي فلس)، مقسماً إلى 3,996,356,642 (ثلاثة مليارات وتسعمائة وستة وتسعين مليوناً وثلاثمائة وستة وخمسين ألفاً وستمائة و اثنين وأربعين) سهماً، إلى مبلغ 427,413,441.900 دينار كويتي (أربعمائة وسبعة وعشرين مليوناً وأربعمائة وثلاثة عشر ألفاً وأربعمائة وواحد وأربعين ديناراً كويتياً وتسعمائة فلس فقط)، مقسماً إلى 4,274,134,419 (أربعة مليارات ومائتين وأربعة وسبعين مليوناً ومائة وأربعة وثلاثين ألفاً وأربعمائة وتسعة عشر) سهماً، بما يمثل زيادة في رأسمال المال قدرها 27,777,777.700 دينار كويتي (سبعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعون ديناراً كويتياً وسبعمائة فلس)، مقسمة إلى 277,777,777 (مائتين وسبعة وسبعين مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعين) سهماً، أو ما يعادل نحو 7 في المائة من رأس مال البنك المصدر الحالي.

تصدر الأسهم الجديدة بسعر إصدار قدره 180 فلساً للسهم الواحد، يتكون من قيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد وعلاوة إصدار قدرها 80 فلساً للسهم الواحد، بما ينتج عنه قيمة اسمية قدرها 27,777,777.700 دينار كويتي (سبعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعون ديناراً كويتياً وسبعمائة فلس)، وإجمالي قيمة إصدار تبلغ نحو 49,999,999.860 دينار كويتي (تسعة وأربعون مليوناً وتسعمائة وتسعة وتسعون ألفاً وتسعمائة وتسعة وتسعون ديناراً كويتياً وثمانمائة وستون فلساً فقط)، يمثل منها مبلغ 22,222,222.160 دينار كويتي (اثنان وعشرون مليوناً ومائتان و اثنان وعشرون ألفاً ومائتان و اثنان وعشرون ديناراً كويتياً ومائة وستون فلساً) علاوة الإصدار.

يتكون المكتتبون المؤهلون الأوليون («المكتتبون المؤهلون الأوليون») من: (أ) الأشخاص («المساهمون المؤهلون») المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك («سجل مساهمي البنك») المحفوظ لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة («وكيل المقاصة والإيداع») كما في 30 أغسطس 2026 («تاريخ الاستحقاق»)، و(ب) الأشخاص الذين نُقلت إليهم حقوق الأولوية في الاكتتاب خلال فترة تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب، وفقاً للتعريف الوارد أدناه («مالكو حقوق الأولوية المنقولة»).

وللتوضيح، لا تُؤخذ في الاعتبار، عند تحديد المساهمين المؤهلين المقيدين في سجل مساهمي البنك في تاريخ الاستحقاق، أي تداولات تمت على أسهم البنك قبل تاريخ الاستحقاق ولم تكن إجراءات تسويتها قد اكتملت في بورصة الكويت في تاريخ الاستحقاق («تاريخ وقف حقوق الأولوية »)، وبالتالي لم تُقيد في سجل مساهمي البنك («سجل مساهمي البنك»).

في أي من الحالات التالية المتعلقة بممارسة أي حق أولوية في الاكتتاب في أسهم الإصدار («حق الأولوية في الاكتتاب»، بحسب مقتضى السياق): (أ) بالنسبة إلى المكتتب المؤهل الأولي، يجوز له الاكتتاب في حصته النسبية من أسهم الإصدار استناداً إلى عدد الأسهم القائمة المسجلة باسمه في تاريخ الاستحقاق، وذلك بالقدر الذي لم يكن قد نقل فيه حقه في الأولوية في الاكتتاب إلى الغير؛ و(ب) بالنسبة إلى مالك حقوق الأولوية المنقولة، يجوز له الاكتتاب في سهم واحد من من أسهم الإصدار مقابل كل حق أولوية في الاكتتاب تم نقله إليه خلال فترة تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب.
وتجنبًا للشك، لا تُضاف أي حقوق أولوية في الإكتتاب يكتسبها مكتتب مؤهل أولي إلى الأسهم القائمة المسجلة باسمه في تاريخ الاستحقاق لأغراض احتساب استحقاقه النسبي بموجب الفقرة (أ)، و إنما تُشكل استحقاقاً مستقلاً للإكتتاب في أسهم الإصدار وفقاً للفقرة (ب).

بالإضافة إلى عدد أسهم الإصدار التي يحق للمكتتبين المؤهلين الأوليين الاكتتاب فيها بموجب حق الأولوية في الاكتتاب، يجوز للمكتتبين المؤهلين الأوليين أيضاً الاكتتاب في أسهم إصدار إضافية («أسهم الإصدار الإضافية») في الوقت ذاته الذي يكتتبون فيه في أسهم الإصدار بموجب حق الأولوية في الاكتتاب. ويقصد بأسهم الإصدار الإضافية أسهم الإصدار التي تظل غير مكتتب فيها نتيجة اختيار المكتتبين المؤهلين الأوليين عدم ممارسة حقهم في الأولوية في الاكتتاب، أو ممارسته جزئياً فقط. وتخصص أسهم الإصدار الإضافية المتاحة التي تم الاكتتاب فيها للمكتتبين المؤهلين الأوليين بالتناسب مع اكتتاب كل منهم في أسهم الإصدار الإضافية.

تبدأ فترة الاكتتاب لممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الإصدار، وأسهم الإصدار الإضافية إن كانت متاحة، بتاريخ 31 أغسطس 2026 وتنتهي بتاريخ 14 سبتمبر 2026 («فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية»).

في حال عدم اكتتاب المكتتبين المؤهلين الأوليين بالكامل في جميع أسهم الإصدار خلال فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية، تُطرح أسهم الإصدار غير المكتتب فيها للاكتتاب العام («الاكتتاب العام» أو «الطرح العام») على أي شخص مؤهل للاكتتاب في الأسهم في دولة الكويت («المكتتبون من الجمهور»)، بمن فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، المكتتبون المؤهلون الأوليون.

يبدأ الاكتتاب العام بتاريخ 21 سبتمبر 2026 وينتهي بتاريخ 5 أكتوبر 2026 («فترة الاكتتاب في الطرح العام»). وفي حال الاكتتاب في جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب العام قبل انتهاء فترة الاكتتاب في الطرح العام أو في تاريخ انتهائها، يجوز إقفال باب الاكتتاب في ذلك الوقت. ويجوز لمجلس إدارة البنك («مجلس الإدارة»)، وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق، تمديد فترة الاكتتاب في الطرح العام وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. وإذا كان مجموع فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية وفترة الاكتتاب في الطرح العام سيمتد إلى ما بعد ثلاثة (3) أشهر من تاريخ بدء فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية، فيتعين الحصول على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية («هيئة أسواق المال») على ذلك.

لا يحق للمكتتبين المؤهلين الأوليين والمكتتبين من الجمهور، ويشار إليهم مجتمعين بـ«المكتتبين»، في أسهم الإصدار التراجع عن اكتتابهم إلا وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، بصيغته المعدلة، ولائحته التنفيذية، بصيغتها المعدلة. ويكون قرار تخصيص الأسهم نهائياً دون أي مسؤولية على المُصدر أو وكيل الاكتتاب.

يُقرب عدد أسهم الإصدار المخصصة إلى أقرب عدد صحيح. ويكون للمُصدر الحق المطلق في التصرف في كسور الأسهم، إن وجدت، دون إصدار أي كسور أسهم.

بعد انتهاء فترة الاكتتاب ذات الصلة، واستكمال التخصيص النهائي لأسهم الإصدار، واستيفاء جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة، تُدرج أسهم الإصدار في بورصة الكويت للتداول دون أي قيود، وفقاً للإجراءات المتبعة بشأن الأسهم القائمة الحالية.

تُخصص متحصلات الطرح لتعزيز القاعدة الرأسمالية للمُصدر، وتحسين مركزه المالي، ودعم مبادراته الاستراتيجية للنمو. بالإضافة إلى ذلك، يجوز استخدام جزء من المتحصلات لتمويل الأغراض العامة للشركة ومنح المُصدر مرونة مالية أكبر لاغتنام الفرص المستقبلية. راجع قسم "استخدام متحصلات الطرح."

و افقت الجمعية العامة غير العادية للبنك على زيادة رأس المال المصرح به إلى 600,000,000 دينار كويتي (ستمائة مليون دينار كويتي) في اجتماعها المنعقد بتاريخ 15 نوفمبر 2025. وبعد ذلك، و افق مجلس الإدارة، في اجتماعيه المنعقدين بتاريخي 14 يناير 2026 و15 يونيو 2026، على الزيادة المقترحة في رأس مال البنك المصدر والمدفوع عن طريق طرح حقوق أولوية بإجمالي قيمة طرح تصل إلى 50 مليون دينار كويتي. وتُنفذ زيادة رأس المال من خلال إصدار 277,777,777 (مائتين وسبعة وسبعين مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعين) سهماً جديداً، بسعر إصدار قدره 180 فلساً للسهم الواحد. ويتكون سعر إصدار كل سهم جديد من قيمة اسمية قدرها 100 فلس وعلاوة إصدار قدرها 80 فلساً. وبناءً عليه، يبلغ مكون القيمة الاسمية من زيادة رأس المال 27,777,777.700 دينار كويتي (سبعة وعشرين مليوناً وسبعمائة وسبعة وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وسبعين ديناراً كويتياً وسبعمائة فلس فقط)، ويضاف هذا المبلغ إلى رأس مال المصدر والمدفوع للبنك. ويُقيد المبلغ المتبقي، البالغ نحو 22,222,222.160 دينار كويتي (اثنين وعشرين مليوناً ومائتين و اثنين وعشرين ألفاً ومائتين و اثنين وعشرين ديناراً كويتياً ومئة وستون فلس فقط)، في حساب علاوة الإصدار. كما فوض مجلس الإدارة كلاً من الشيخ/ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس الإدارة، والسيد/ فيصل م. صرخوه، نائب رئيس مجلس الإدارة، والسيد/ أنطوني ضاهر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، والسيد/ فاضل عبد الله، الرئيس التنفيذي. الكويت، والسيد/ خالد الزومان، الرئيس المالي للمجموعة، كل منهم منفرداً، بتحديد فترة الاكتتاب في أسهم الإصدار، وإصدار نشرة الاكتتاب، و اتخاذ جميع إجراءات الشركة اللازمة للمضي في الطرح واستكماله.

تكون أسهم الإصدار من الفئة ذاتها التي تنتمي إليها الأسهم القائمة في رأس مال المُصدر. ويمنح كل سهم حامله صوتاً واحداً، ويحق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة والتصويت فيها، والحصول على توزيعات الأرباح المستقبلية متى أعلن عنها المُصدر، والاستفادة من حقوق الأولوية في الاكتتاب في إصدارات الأسهم الجديدة، والاستفادة من الحقوق المقررة عند تصفية الشركة، وأي حقوق أخرى منصوص عليها في عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي. ولا يتمتع أي مساهم بأي حقوق إضافية تفضله على أي مساهم آخر.

وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، ومع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية من الضريبة المقررة على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الكويت، تُعفى من الضرائب العوائد المتعلقة بالأوراق المالية والسندات والصكوك المالية وسائر الأوراق المالية المماثلة، أياً كان مُصدرها.

بعد انتهاء فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية أو فترة الاكتتاب في الطرح العام، أيهما يقع لاحقاً، واستكمال التخصيص النهائي لأسهم الإصدار واستيفاء جميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، تُدرج أسهم الإصدار في بورصة الكويت ويُسمح بتداولها. وتكون أسهم الإصدار متساوية في المرتبة من جميع النواحي مع الأسهم القائمة، وتكون قابلة للتداول بحرية دون أي قيود. وينبغي مراجعة قسم «الإخطارات الهامة» في نشرة الاكتتاب هذه بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الإصدار.

لأغراض نشرة الاكتتاب هذه، يُقصد بمصطلح «يوم العمل» اليوم الذي تمارس فيه بورصة الكويت أعمال التداول المعتادة، ويشمل أيضاً، لأغراض عملية الاكتتاب، أي يوم تكون فيه البنوك مفتوحة لممارسة أعمالها في دولة الكويت، بخلاف يومي الجمعة والسبت، وباستثناء العطلات الرسمية.

إخطارإلى المستثمرين المحتملين

ننصح بأن تستشير شخصاً مرخصاً له طبقاً القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ومتخصصاً في تقديم المشورة حول محتويات هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاكتتاب

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز، دون الحصول على مو افقة مسبقة من بنك الكويت المركزي («بنك الكويت المركزي»)، أن تبلغ ملكية شخص واحد، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، نسبة 5 في المائة (خمسة في المائة) أو أكثر من رأس مال البنك. وإذا تجاوزت ملكية أي شخص النسبة المذكورة، وجب عليه التصرف في النسبة الز ائدة خلال المدة التي يحددها بنك الكويت المركزي. ويترتب على هذه المخالفة عدم أحقية المساهم في ممارسة حقوق التصويت المتعلقة بالأسهم الز ائدة.

في 1 أبريل 2026، و افق بنك الكويت المركزي على طرح أسهم الإصدار، وبموجب كتاب مؤرخ في 24 يونيو 2026، تم إبلاغ بنك الكويت المركزي بأنه تم تحديد علاوة الإصدار بمبلغ 80 فلساً للسهم الواحد وبتاريخ 14 يوليو 2026 صدرت المو افقة الثانية من بنك الكويت المركزي. بالإضافة إلى ذلك، و افقت هيئة أسواق المال الكويتية («هيئة أسواق المال») بتاريخ 19 يوليو 2026 على طرح أسهم الإصدار.

اعتمدت هيئة أسواق المال نشرة الاكتتاب هذه بتاريخ 16 اغسطس 2026. وقد أُعدت وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة المُصدرة والأشخاص الواردة أسماؤهم في نشرة الاكتتاب هذه تحت عنوان «الإدارة»، مجتمعين ومنفردين، المسؤولية عن دقة وصحة جميع المعلومات الواردة فيها والمتعلقة بالشركة المُصدرة أو بالأسهم المصدرة. كما يؤكدون، وفقاً لأفضل علمهم وبعد إجراء جميع الاستفسارات المعقولة، عدم وجود أي وقائع أو معلومات أخرى من شأن إغفالها أن يؤثر في دقة أو صحة أي بيان أو معلومة واردة في نشرة الاكتتاب هذه.

تقر الشركة المُصدرة بمسؤوليتها عن أي معلومات غير دقيقة في نشرة الاكتتاب، وتؤكد، وفقاً لأفضل علمها وبعد إجراء جميع الاستفسارات المعقولة، أن نشرة الاكتتاب هذه لا تغفل أي معلومات جوهرية، وأنها أُعدت استناداً إلى معلومات دقيقة وصحيحة. كما تقر الشركة المُصدرة بأنه قد تم استيفاء جميع المتطلبات والإجراءات اللازمة وتقديم جميع المستندات المطلوبة وفقاً لقواعد قانون هيئة أسواق المال.

يقر المستشار القانوني للمُصدر بأنه راجع نشرة الاكتتاب هذه والمستندات ذات الصلة المقدمة من الشركة المُصدرة، ويؤكد، وفقاً لأفضل علمه وبعد إجراء جميع الاستفسارات المعقولة، أن نشرة الاكتتاب تستوفي جميع المتطلبات القانونية ذات الصلة، وأن الشركة المُصدرة قد حصلت على جميع المو افقات اللازمة لضمان صحة التزاماتها وقابليتها للنفاذ.

لا تتحمل هيئة أسواق المال أي مسؤولية عن محتويات هذا المنشور، ولا تضمن دقته أو اكتماله. كما تخلي مسؤوليتها صراحةً وبشكل واضح من أي مسؤولية، أياً كان نوعها، عن أي خسارة قد تنشأ أو تقع نتيجة الاعتماد على أي جزء من هذا المنشور، ولن تكون طرفاً في أي مطالبة بالتعويض عن أضرار ناشئة عن هذا المنشور.

إخطارات هامة

بيان إخلاء المسؤولية

تحتوي نشرة الاكتتاب هذه على معلومات تخص بنك برقان (ش.م.ك .ع.) ("**بنك برقان**" أو "**البنك**" أو "**الشركة**" أو "**المُصدر**") فيما يتعلق بزيادة رأس ماله، بما في ذلك تفاصيل الأسهم المطروحة، وإجراءات الإكتتاب، والشروط والأحكام السارية.
لم يفوض المُصدر أي شخص أو جهة بتقديم أي بيان أو معلومة أو إقرار يتعلق به أو بالأسهم المطروحة، إلا ما هو منصوص عليه صراحةً في نشرة الاكتتاب هذه أو ما وافق عليه المُصدر كتابيًا لهذا الغرض. ولا يجوز الاعتماد على أي بيانات أو معلومات أو إقرارات أو افتراضات صادرة عن أطراف ثالثة باعتبارها مُصرّحًا بها من قِبل المُصدر، سواءً بصفته مُصدر أو مستشار إصدار أو وكيل اكتتاب، إلا ما هو منصوص عليه صراحةً في نشرة الاكتتاب هذه .

بذل المُصدر كل العناية المعقولة وأجرى التحقيقات المناسبة لضمان دقة واكتمال المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه حتى تاريخه. تم الحصول على بعض المعلومات الواردة هنا، لا سيما تلك المتعلقة بقطاعات السوق والصناعة التي يعمل فيها المُصدر، من مصادر خارجية أو عامة. وبينما لا يوجد لدى المُصدر أو مستشاريه أي سبب يدعو للاعتقاد بأن هذه المعلومات غير دقيقة أو مضللة بشكل جوهري، لم يتم إجراء أي تحقق مستقل من هذه البيانات، وبالتالي لا يُقدم أي إقرار أو ضمان (صريح أو ضمني) بشأن دقتها أو موثوقيتها أو اكتمالها.
تخضع المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه للتغيير بعد تاريخ الإصدار. قد تتأثر الحالة المالية للمُصدر وقيمة الأسهم سلبًا بالتطورات المستقبلية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات في التضخم، أو أسعار الفائدة أو معدلات التمويل، أو الضرائب، أو الظروف الاقتصادية والسياسية، أو غيرها من العوامل الخارجة عن سيطرة المُصدر. لا يُفسر تسليم نشرة الاكتتاب هذه أو أي بيان كتابي أو شفوي أو مطبوع يتعلق بالطرح على أنه إقرار أو ضمان لأي أداء أو نتائج أو أحداث مستقبلية.

لا تُعد نشرة الاكتتاب هذه توصيةً من المُصدر أو مستشاريه أو أيٍّ من الشركات التابعة لهم بالمشاركة في طرح الأسهم. المعلومات الواردة فيه ذات طبيعة عامة، ولا تُراعي الأهداف الإستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الخاصة لأيّ مستثمر مُحتمل. يتحمّل كلّ مُستلم لهذه النشرة المسؤولية الكاملة عن الحصول على مشورة مهنية مستقلة بشأن المُصدر والطرح وأي قرار استثماري بالإكتتاب في الأسهم المطروحة. يجب على كلّ مستثمر مُحتمل إجراء تقييمه المستقل وبذل العناية الواجبة الخاصة به بشأن المُصدر والأسهم المطروحة والمعلومات الواردة هنا، بما في ذلك الحصول على المشورة المالية والقانونية والضريبية حسب الاقتضاء.

قد تخضع عملية توزيع هذه النشرة وطرح أسهم الإصدار في بعض الدول خارج دولة الكويت لقيود قانونية. يُلزم المُصدر والمديرون الأشخاص الذين يحصلون على هذه النشرة بالاطلاع على هذه القيود والامتثال لها.

لا يُمثل هذا المستند عرضًا لبيع أي أوراق مالية، أو التماسًا لعرض شراء أي منها، في الولايات المتحدة أو في أي ولاية قضائية أخرى يُحظر فيها هذا العرض أو البيع. لم تُسجّل الأوراق المالية الموصوفة هنا، ولن تُسجّل، بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣، بصيغته المعدلة، ولا لدى أي هيئة تنظيمية للأوراق المالية في أي ولاية أو منطقة قضائية في الولايات المتحدة، ولا يجوز عرضها أو بيعها أو رهنها أو نقلها بأي شكل من الأشكال داخل الولايات المتحدة أو إلى أشخاص أمريكيين أو لحسابهم أو لصالحهم.

لم يُصرّح لأي شخص بتقديم أي معلومات أو إبداء أي إقرار فيما يتعلق بطرح أسهم الإصدار بخلاف ما ورد في نشرة الاكتتاب هذه . لا يجوز الاعتماد على أي معلومات أو إقرار غير وارد هنا باعتباره مُصرّحًا به من قِبل المُصدر، سواء بصفته مُصدرًا أو وكيل اكتتاب. لا يعني تسليم هذه النشرة أو إتمام أي عملية بيع بموجبها عدم حدوث أي تغيير في شؤون المُصدر أو وضعه المالي منذ تاريخ هذه النشرة. قد لا تكون أسهم الإصدار مناسبة لجميع المستثمرين. يجب على كل مستثمر محتمل تحديد مدى ملاءمة هذا الاستثمار بناءً على ظروفه الخاصة، وعلى وجه الخصوص، ينبغي عليه:

- أن يمتلك المستثمر المعرفة والخبرة الكافية لتقييم مزايا ومخاطر الإستثمار في أسهم الإصدار، وفهم المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه ؛
- وأن يمتلك الأدوات التحليلية المناسبة لتقييم هذا الإستثمار في سياق وضعه المالي العام ومحفظته الإستثمارية؛
- وأن يمتلك الموارد المالية والسيولة الكافية لتحمل المخاطر الاقتصادية للاستثمار في أسهم الإصدار؛
- وأن يكون على دراية تامة بشروط أسهم الإصدار، وأن يكون ملمًا بممارسات التداول والاستثمار في الأسواق المالية ذات الصلة؛
- وأن يكون قادرًا، بمفرده أو بمساعدة مستشار متخصص، على تقييم السيناريوهات المحتملة، والتطورات الاقتصادية، والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة.

بقبول هذه النشرة ومراجعتها، يقر كل مستلم ويوافق على الالتزام بشروطها، ويقر بأنه يتحمل وحده مسؤولية ضمان الامتثال الكامل لجميع القوانين المعمول بها، بما في ذلك الحصول على أي موافقات حكومية أو غير حكومية مطلوبة قبل القيام بأي عملية شراء للأسهم المعروضة.

المعلومات المالية والإحصائية

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الإشارات الواردة في هذه النشرة إلى "**الدينار الكويتي**" أو "**د.ك**" تشير إلى العملة القانونية لدولة الكويت، والإشارات إلى "**الدولار الأمريكي**" تشير إلى الدولار الأمريكي. ويقصد بمصطلح "**يوم عمل**" اليوم الذي تكون فيه بورصة الكويت والبنوك مفتوحة للعمل في دولة الكويت، باستثناء يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية.

وقد خضعت بعض الأرقام والنسب المئوية الواردة في هذه النشرة لتعديلات التقريب. وبناءً على ذلك، قد تختلف البيانات الرقمية المعروضة في الجداول المختلفة اختلافاً طفيفاً، وقد لا تتساوى الإجماليات المعروضة تماماً مع الحاصل الحسابي لجمع الأرقام السابقة لها.

وفي الحالات التي تم فيها الحصول على معلومات إحصائية من منشورات أو مصادر خارجية، فإن المُصدر يعتقد أن هذه المعلومات تمثل أحدث البيانات المتاحة من تلك المصادر، علماً بأن المعلومات المالية الخاصة لأي فترة تنتهي بعد 31 ديسمبر 2025 لم تخضع للتدقيق.

البيانات الاستشرافية

قد تشكل بعض التصريحات الواردة في هذه النشرة بيانات استشرافية. وتشمل هذه البيانات الإشارات إلى خطط المُصدر، وأهدافه، واستراتيجياته، والأداء المتوقع، والعمليات المستقبلية، بالإضافة إلى الافتراضات التي يستند إليها هذه التوقعات. وعموماً، فإن الكلمات والعبارات من قبيل "يتوقع"، و"يعتقد"، و"يرجح"، و"يعتزم"، و"يخطط"، و"يهدف"، و"يسعى"، و"قد"، و"سوف"، و"ينبغي"، والمصطلحات المشابهة لها، تُحدد البيانات الاستشرافية.

وتستند هذه البيانات إلى التوقعات الحالية لإدارة المُصدر بشأن الأحداث المستقبلية والأداء المالي. ورغم أن المُصدر يعتقد أن هذه التوقعات والافتراضات معقولة في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، إلا أن النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات قد تختلف جوهرياً بسبب مخاطر وشكوك مختلفة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- الأوضاع الاقتصادية العامة والنشاط التجاري في الكويت وغيرها من الولايات القضائية.
- قدرة الشركة على تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها في النمو والتوسع.
- مخاطر السوق، والتطورات التكنولوجية، والتغيرات التي تؤثر على القطاع المصرفي والمالي.
- تقلبات أسعار الفائدة، والتضخم، والضرائب، وأوضاع سوق الأسهم، وقيم العملات.
- التغيرات في القوانين واللوائح وأطر المنافسة المطبقة على أعمال الشركة.

- عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.
- الكوارث الطبيعية أو غيرها من الاضطرابات التي تعيق العمليات.
- الإضرابات العمالية أو اضطرابات القوى العاملة.
- قدرة الشركة على الاحتفاظ بالإدارة العليا والموظفين المهرة.

يُنصح المستثمرون بمراجعة قسم "عوامل المخاطر" في نشرة الاكتتاب هذه بعناية للاطلاع على مناقشة المخاطر الرئيسية المرتبطة بالإستثمار في أسهم الإصدار.

لا تعبّر البيانات الاستشرافية الواردة في نشرة الاكتتاب هذه إلا عن التوقعات القائمة في تاريخ نشرة الاكتتاب. ويخلي المُصدر مسؤوليته صراحةً من أي التزام بتحديث هذه البيانات أو مراجعتها لتعكس أي تغير في التوقعات أو الأحداث أو الظروف التي تطرأ بعد ذلك التاريخ، إلا بالقدر الذي تقتضيه القوانين المعمول بها.

المقاييس المالية غير المحددة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومقاييس الأداء البديلة

تتضمن نشرة الاكتتاب هذه إشارات إلى بعض المقاييس غير المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك كفاية رأس المال، والرافعة المالية، وبعض النسب الأخرى الواردة في "معلومات مالية مختارة" والمشار إليها في مواضع أخرى من نشرة الاكتتاب هذه. وتُعدّ جميع هذه المقاييس مقاييس أداء بديلة (كما هو مُعرّف في إرشادات الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق بشأن مقاييس الأداء البديلة).

يرى البنك أن مقاييس الأداء البديلة الواردة في نشرة الاكتتاب هذه توفر معلومات تكميلية مفيدة لكل من المستثمرين وإدارة البنك، إذ تُسهّل تقييم الأداء التشغيلي الأساسي والوضع المالي عبر فترات إعداد التقارير المالية. مع ذلك، ينبغي على المستثمرين ملاحظة أنه نظرًا لاختلاف طرق حساب المقاييس المالية، مثل مقاييس الأداء البديلة التي يقدمها البنك في هذه النشرة، بين الشركات، فقد لا تكون قابلة دائماً للمقارنة المباشرة مع مقاييس الأداء التي تستخدمها الشركات الأخرى.

لا ينبغي النظر إلى مقاييس الأداء البديلة الواردة في نشرة الاكتتاب هذه بمعزل عن غيرها، فهي ليست مقاييس للأداء المالي أو السيولة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما لا ينبغي اعتبار هذه المقاييس غير المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بديلاً عن الإيرادات أو الأرباح أو الخسائر للفترة، أو أي مقاييس أداء أخرى مستمدة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو بديلاً عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أو الإستثمارية أو التمويلية، أو أي مقياس آخر للسيولة مستمد وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولا تشير المقاييس غير المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالضرورة إلى كفاية التدفقات النقدية أو توفرها لتلبية الاحتياجات النقدية، وقد لا تعكس النتائج الفعلية للعمليات. إضافةً إلى ذلك، قد لا تكون مقاييس الأداء البديلة الواردة في هذه النشرة قابلة للمقارنة مع المقاييس الأخرى ذات العناوين المماثلة التي تستخدمها شركات أخرى. ويرى البنك أن هامش صافي الفائدة والمقاييس الأخرى غير المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الواردة في هذه النشرة مؤشرات مفيدة للأداء المالي، ويستخدمها المستثمرون على نطاق واسع لمراقبة نتائج البنوك عمومًا. ونظرًا للسلطة التقديرية التي يتمتع بها البنك والشركات الأخرى في تحديد هذه المقاييس وحساب المبالغ المُبلغ عنها، ينبغي توخي الحذر عند مقارنة هذه المقاييس مع المقاييس المماثلة التي تستخدمها شركات أخرى.

بيان المسؤولية

الأشخاص المسؤولون عن نشرة الاكتتاب

أُعدت نشرة الاكتتاب هذه بمعرفة:

الاسم: السيد/ أنطوني جان ضاهر

المسمى الوظيفي: الرئيس التنفيذي للمجموعة

العنوان: بنك برقان ش.م.ك.ع. الشرق - قطعة 9 - قسيمة 22 - شارع عبد الله الأحمد – الكويت

إقرار وبيان المسؤولية

يتحمل كل عضو من أعضاء مجلس إدارة المُصدر، والذين تظهر أسماؤهم في نشرة الاكتتاب هذه، المسؤولية الكاملة عن المعلومات الواردة فيها. وفي حدود علمهم واعتقادهم، وبعد بذل جميع أوجه العناية المعقولة وإجراء فحص كامل ومفصل في إطار العناية الواجبة للتحقق من ذلك، يؤكد أعضاء مجلس الإدارة ما يلي:

- أن المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه صحيحة، وكاملة، ودقيقة، وغير مضللة في أي ناحية جوهرية؛
- أنه تم الإفصاح بالكامل عن كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بأسهم الإصدار والمُصدر، بما يمكن المستثمرين المحتملين من اتخاذ قرار مدروس بشأن الاكتتاب في أسهم الإصدار من عدمه؛ و
- أنه تم، فيما يتعلق بإعداد نشرة الاكتتاب هذه وإصدارها، الامتثال على النحو الواجب لجميع الأحكام ذات الصلة بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية (وتعديلاتهما)، بما في ذلك الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) منه، بالإضافة إلى القانون رقم 1 لسنة 2016 (وتعديلاته) (قانون الشركات) ولائحته التنفيذية، وكافة التعليمات والتعاميم الصادرة عن هيئة أسواق المال الكويتية من وقت لآخر.

مُوقع نيابةً عن مجلس إدارة المُصدر:

الاسم: الشيخ/ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح

المسمى الوظيفي: رئيس مجلس الإدارة

التوقيع:

التاريخ : 2026/08/18

إقرار المستشار القانوني

أقر أنا، المستشار القانوني الداخلي للجهة المصدرة، بموجب هذا بأنني قد راجعت نشرة الاكتتاب هذه والمستندات ذات الصلة، وتحققت – في حدود علمي واعتقادي بعد إجراء الاستفسارات المعقولة- من أن هذه النشرة تستوفي كافة المتطلبات القانونية، وأن المُصدر قد حصل على كافة الموافقات اللازمة لضمان صحة ونفاذ التزاماته.

الاسم: محمود عزت

المسمى الوظيفي: رئيس الشؤون القانونية للمجموعة

التوقيع:

فهرس المحتويات

إخطارات هامة 6

بيان المسؤولية 9

ملخص الإصدار 11

عوامل المخاطر 17

شروط وأحكام وتعليمات الإصدار 42

الجدول الزمني المتوقع 50

استخدام العوائد 51

أساس احتساب سعرسهم الإصداروعلاوة الإصدار 52

رأس مال وقروض المُصدر 54

توزيعات الأرباح من قبل المُصدر 55

الإصدارات السابقة للمُصدر 56

وصف أعمال المُصدر 58

الإدارة 72

الملخص المالي للمُصدر 90

الضرائب 108

العقود الرئيسية 111

معلومات عامة 112

النظام الأساسي وعقد التأسيس 114

البيانات المالية 115

ملخص الإصدار

يُقرأ هذا الملخص كمقدمة، ويخضع بالكامل للمعلومات الأكثر تفصيلاً الواردة في مواضع أخرى من نشرة الاكتتاب هذه . لا يتضمن هذا الملخص جميع المعلومات التي ينبغي على المستثمرين المحتملين مراعاتها قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الإصدار، ولا يُقصد به أن يكون شاملاً. وعليه، ينبغي أن يستند أي قرار يتخذه المستثمر المحتمل بالاستثمار في أسهم الإصدار إلى دراسة نشرة الكتتاب هذه ككل.

المُصدر	بنك برقان ش.م.ك.ع.
عنوان المُصدر	برج برقان، الشرق - قطعة 9 - قسيمة 22 - شارع عبد الله الأحمد – مدينة الكويت، ص.ب 5389، الصفاة - 12170، الكويت.
تاريخ التأسيس	تأسس في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري بتاريخ 27 ديسمبر 1975
رقم السجل التجاري	24067
نوع الطرح	طرح عام للإكتتاب في أسهم الإصدار مع منح المكتتبين المؤهلين حقوق الأولوية في الاكتتاب.
سعر الإصدار	0.180 دينار كويتي لكل سهم من أسهم الإصدار
القيمة الاسمية	0.100 دينار كويتي لكل سهم من أسهم الإصدار
علاوة الإصدار	0.080 دينار كويتي لكل سهم من أسهم الإصدار
رأس المال المصرح به قبل الطرح	600,000,000 دينار كويتي
إجمالي عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة قبل الطرح	3,996,356,642 سهم
قيمة الأسهم المصدرة والمدفوعة قبل الطرح	399,635,664.200 دينار كويتي
أسهم الخزينة	81,312,383 سهم
عدد ونوع أسهم الإصدار	277,777,777 سهم عادي
عدد أسهم الإصدار المتعهد بتغطيتها	لا يوجد
قيمة أسهم الإصدار المتعهد بتغطيتها	لا يوجد
إجمالي عدد الأسهم المُصدرة والمدفوعة بعد الطرح	4,274,134,419 سهم
قيمة رأس مال المُصدر والمدفوع بعد الطرح	427,413,441.900 دينار كويتي
النسبة المئوية للزيادة في رأس مال أسهم الإصدار والمدفوعة	سيتم زيادة رأس مال المُصدر بمبلغ 27,777,777.700 دينار كويتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7% تقريباً.
إجمالي قيمة الطرح	ما يصل إلى 49,999,999.860 دينار كويتي
الطرح أو الإصدار	يقصد به إصدار 277,777,777 سهم عادي جديد، تُطرح للمكتتبين المؤهلين أو المكتتبين العامين حسب مقتضى الحال.

قيود التداول في أسهم الإصدار المعروضة للاكتتاب وأي ترتيبات مستقبلية للتداول بها	لا يوجد
مصاريف الطرح	يُقدّر المبلغ الإجمالي بحوالي 150,000 دينار كويتي. يتحمل المُصدر جميع التكاليف المتعلقة بالطرح، بما في ذلك رسوم إدارة الطرح، ونفقات التسويق، وتكاليف الطباعة والتوزيع، وغيرها من النفقات ذات الصلة.
رسوم الطرح	لن تُفرض أي رسوم اكتتاب على الأسهم، حيث يتحمل المُصدر جميع تكاليف الإصدار.
طريقة الطرح/الإكتتاب	يمكن للمكتتبين تقديم نموذج طلب الإكتتاب إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني المخصص للاكتتاب https://www.ipo.com.kw ("موقع الاكتتاب") أو عبر تطبيق الهواتف الذكية ("تطبيق الهاتف") الذي تديره الشركة الكويتيةللإيداع المركزي خلال فترة الاكتتاب، وفقاً لما هو موضح في قسم شروط وأحكام وإرشادات طرح الإصدار في هذه النشرة. ولا يُسمح بإجراء أي تعديلات على نموذج طلب الاكتتاب أو سحبه بمجرد تقديمه. ويعتبر نموذج طلب الاكتتاب، فور تقديمه، اتفاقاً ملزماً قانوناً بين المكتتبين والمُصدر.
تاريخ التخصيص	خلال خمسة أيام عمل من تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب في حق الأولوية في الاكتتاب، أو نهاية فترة الاكتتاب في الطرح العام، إن وُجد.
"المكتتبون"	يشمل ذلك المكتتبون المؤهلين الأوليين والمكتتبين من الجمهور.
"المكتتبون المؤهلون "	يشمل ذلك: **(أ) المساهمون المؤهلون**: حملة الأسهم القائمة المسجلون في سجل مساهمي الشركة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة عند إغلاق التداول في بورصة الكويت في تاريخ الاستحقاق (لن تُؤخذ في الاعتبار أي عملية تداول لأسهم الشركة قبل تاريخ الاستحقاق، والتي لم تُستكمل إجراءات تسوية التداول في بورصة الكويت حتى تاريخ الاستحقاق (تاريخ وقف حقوق الأولوية)، وبالتالي لم تُسجل بعد في سجل مساهمي الشركة، عند تحديد المساهمين المؤهلين المسجلين في تاريخ الاستحقاق)؛ و (ب) حاملو الحقوق الآخرون الذين حصلوا على هذه الحقوق عن طريق النقل دون مقابل أو الشراء خلال فترة تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب.
"المكتتبون من الجمهور"	يعني أي شخص مؤهل للاكتتاب في الأسهم في دولة الكويت (بما في ذلك المكتتبون المؤهلون الأوليون) والذي يتقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الإصدار التي لم يتم الاكتتاب فيها خلال فترة الاكتتاب المسبق.
الحد الأدنى للإكتتاب	سهم واحد من أسهم الإصدار

فترة التداول بحقوق الأولوية	يعني الفترة التي تبدأ في اليوم الأول من فترة الاكتتاب وتنتهي قبل خمسة أيام عمل من يوم إغلاق فترة الاكتتاب.
الاكتتاب في أسهم الإصدار الإضافية	يحق للمكتتبين المؤهلين الاكتتاب في أسهم إضافية ("أسهم إضافية") بالإضافة إلى حصتهم من أسهم الإصدار. ويتم هذا الاكتتاب بسعر الإصدار.
تخصيص أسهم الإصدار	يحق للمكتتبين المؤهلين الذين يتقدمون بطلبات الاكتتاب في أسهم الإصدار ويقدمون نموذج طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والإيداع قبل انتهاء فترة الاكتتاب، الاكتتاب في أسهم الإصدار بنسبة 7.10% (بعد التقريب، مع مراعاة كسور الأسهم المعدلة إن وجدت) من حصتهم الحالية في تاريخ الاستحقاق، مع الأخذ في الاعتبار أسهم الخزينة الخاصة بالمُصدر ، إن وجدت. ويحق لمالكي حقوق الأولوية المنقولة الاكتتاب في عدد أسهم الإصدار المقابل لعدد الحقوق التي انتقلت إليهم . وفي حال عدم اكتتاب المكتتبين المؤهلين بالكامل في أسهم الإصدار، تُخصص هذه الأسهم غير المكتتب بها للمكتتبين المؤهلين الذين تقدموا بطلبات اكتتاب تتجاوز حصتهم. وإذا تجاوز العدد الإجمالي للأسهم المصدرة الإضافية عدد أسهم الإصدار غير المكتتب بها المتاحة، تُخصص هذه الأسهم للمكتتبين المؤهلين الذين تقدموا بطلبات اكتتاب في هذه الأسهم الإضافية بما يتناسب مع اكتتابهم فيها. في حال عدم اكتتاب جميع أسهم الإصدار بالكامل من قبل المكتتبين المؤهلين الأوليين، تُطرح الأسهم المتبقية للاكتتاب العام لأي شخص مؤهل للاكتتاب في الأسهم في دولة الكويت، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المكتتبين المؤهلين الأوليين. ويكون تخصيص أي من أسهم الإصدار نهائيًا دون أي حق في الرجوع أو تحمل أي مسؤولية على المُصدر (انظر قسم شروط وأحكام وتعليمات الإصدار).
استخدام العوائد	ستُخصص عائدات الطرح لتعزيز القاعدة الرأسمالية للجهة المصدرة، وتحسين وضعها المالي، ودعم مبادراتها الاستراتيجية للنمو. إضافةً إلى ذلك، قد يُستخدم جزء من العائدات لتمويل أغراض الشركة العامة، وتوفير مرونة مالية أكبر للجهة المصدرة لإغتنام الفرص المستقبلية.
فائض أموال الطرح	سيتم إعادة أي فائض من مبلغ الاكتتاب، إن وُجد، إلى المكتتبين الذين شاركوا في الاكتتاب دون أي فوائد أو عمولات أو رسوم أو اقتطاعات من قِبل الشركة.
شروط الطرح	يُعد قبول طلبات الاكتتاب من قِبل وكيل الاكتتاب، ووكيل المقاصة والإيداع، و المُصدر، اتفاقيةً مُلزمةً قانونًا بين المُكتتبين و المُصدر - يُرجى الرجوع إلى قسم "شروط وأحكام وتعليمات الإصدار" في نشرة الاكتتاب هذه . يحتفظ المُصدر، ووكيل الاكتتاب، ووكيل المقاصة والإيداع، بالحق في رفض أي طلب اكتتاب، كليًا أو جزئيًا، إذا لم يكن مُتوافقًا مع

	شروط الإصدار. لا يُمكن تعديل أو سحب طلبات الاكتتاب بعد تقديمها.
توزيعات الأرباح	يحق لحاملي أسهم الإصدار الحصول على أي أرباح يعلنها المصدر في المستقبل.
حقوق التصويت	لدى المُصدر فئة واحدة فقط من الأسهم. يُخول كل سهم من أسهم الإصدار حامله صوتًا واحدًا، ولكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة والتصويت فيها. لا يتمتع أي مساهم بحقوق تصويت تفضيلية (انظر قسم "شروط وأحكام وتعليمات الإصدار").
استرداد قيمة الأسهم	يمكن للمساهمين الحاليين والجدد استرداد قيمة أسهمهم (سواءً كانت ربحاً أو خسارة) من خلال البيع المباشر في بورصة الكويت. ولا توجد أي فروقات في الحقوق بين الأسهم الجديدة والأسهم القائمة.
الحقوق الناشئة عن أسهم الإصدار في حالة تصفية المُصدر	يحق للمساهم الحصول على حصة تتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها من أصول المُصدر عند التصفية، وذلك بعد سداد ديون المُصدر وتكاليفه الأخرى بالتساوي مع جميع حاملي الأسهم العادية.
الاكتتابات اللاحقة في الأسهم	يحق لحاملي أسهم الإصدار الاستفادة من حقوق الأولوية في الاكتتابات العامة اللاحقة.
العمليات والإجراءات في حالة عدم اكتمال الاكتتاب	إذا لم يتم الاكتتاب بالكامل في زيادة رأس المال خلال فترة الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة الشركة تمديد فترة الاكتتاب. وفي حال عدم اكتمال الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب الممددة، يجوز لمجلس إدارة الشركة إما (أ) إلغاء زيادة رأس المال ورد أموال الإكتتاب وفق ما هو محدد في شروط وإحكام الإصدار، وفي هذه الحالة لا يحق لأي مكتتب المطالبة بأي تعويض أو الرجوع على المُصدر أو وكيل المقاصة والإيداع أو وكيل الاكتتاب، أو (ب) تحديد زيادة رأس المال بالمبلغ المكتتب به فعلياً. ولا يحق للمكتتبين في أسهم الإصدار التراجع إلا وفقاً لما يسمح به القانون.
إدراج الأسهم	سيصدر بيان بأسهم الإصدار، وسيتم إدراج هذه الأسهم في بورصة الكويت بعد انتهاء فترة الاكتتاب، والتخصيص النهائي لها، واستكمال جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة. وسيتم تداولها دون أي قيود، وستكون حقوقها مساوية لحقوق الأسهم القائمة.
الضرائب	قد تخضع المدفوعات التي يسددها المُصدر فيما يتعلق بأسهم الإصدار للضريبة (كما هو موضح في قسم الضرائب).
ملخص المركز المالي الموحد كما في 2026/3/31 (بالآلاف من الدينار الكويتي)	إجمالي الأصول: 9,531,090 دينار كويتي إجمالي الالتزامات: 8,503,599 دينار كويتي حقوق المساهمين: 845,256 دينار كويتي

	للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة القوائم المالية والإيضاحات المرفقة.
ملخص المركز المالي الموحد كما في 2025/12/31 (بالآلاف من الدينار الكويتي)	إجمالي الأصول: 9,098,815 دينار كويتي إجمالي المطلوبات: 8,047,514 دينار كويتي حقوق المساهمين: 871,150 دينار كويتي للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة القوائم المالية والإيضاحات المرفقة.
ملخص المركز المالي الموحد كما في 2024/12/31 (بالآلاف من الدينار الكويتي)	إجمالي الأصول: 8,158,486 دينار كويتي إجمالي المطلوبات: 7,138,628 دينار كويتي حقوق المساهمين: 873,535 دينار كويتي للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة القوائم المالية والإيضاحات المرفقة.
ملخص المركز المالي الموحد كما في 2023/12/31 (بالألف دينار كويتي)	إجمالي الأصول: 7,426,131 دينار كويتي إجمالي المطلوبات: 6,425,227 دينار كويتي حقوق المساهمين: 862,217 دينار كويتي للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة القوائم المالية والملاحظات المرفقة.
الربح قصير الأجل على السهم (بالفلس)	بلغ ربح السهم الواحد مبلغ 1.5 فلس لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، و0.6 فلس لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، و9.4 فلس للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، و9.8 فلس للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
عوامل المخاطر	ينطوي الاستثمار في هذا الطرح على مخاطر معينة، يمكن تصنيفها بشكل عام إلى ثلاث فئات: (أ) المخاطر المتعلقة بالمُصدر، (ب) المخاطر المرتبطة بالقطاعات التي تعمل فيها الشركات التابعة للمُصدر وبالإطار القانوني والتنظيمي في الكويت، (ج) المخاطر الخاصة بأسهم الإصدار. ينبغي على المستثمرين دراسة هذه المخاطر بعناية قبل اتخاذ قرار الإستثمار في أسهم الإصدار (انظر قسم "عوامل المخاطر").
تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة رأس المال المصرح به وتفويض مجلس الإدارة بالموافقة على أي زيادات مستقبلية في رأس المال المصدر والمدفوع في حدود رأس المال المصرح به	2025/11/15
موافقة مجلس الإدارة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من خلال إصدار أسهم الإصدار	2026/01/14 و 2026/06/15

الهيئات التنظيمية	هيئة أسواق المال الكويتية ووزارة التجارة والصناعة و بنك الكويت المركزي
تاريخ مو افقة الجهات التنظيمية المختصة على زيادة رأس المال المصدر	هيئة أسواق المال الكويتية: 19 يوليو 2026 وزارة التجارة والصناعة الكويتية: 24 اغسطس 2026 الموافقة الاولى من بنك الكويت المركزي : 1 أبريل 2026 الموافقة الثانية من بنك الكويت المركزي : 14 يوليو 2026
تاريخ مو افقة هيئة أسواق المال الكويتية على نشرة الاكتتاب	16 اغسطس 2026
المدقق	صافي المطوع وشركاؤه (كي بي إم جي - الكويت)(KPMG -Kuwait) أر إس إم البزيع وشركاؤه (أر إس إم – الكويت) (RSM-Kuwait)
مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب	شركة كامكو للإستثمار (شركة مساهمة كويتية عامة)
وكيل المقاصة والإيداع	الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة
المستشار القانوني	ASAR- الرويح وشركاه
القانون	القانون الكويتي
المحاكم	محاكم دولة الكويت
مجلس الإدارة	• رئيس مجلس الإدارة: الشيخ/ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح • نائب رئيس مجلس الإدارة: فيصل م. ع. صرخوه • عضو مجلس إدارة: عبد الله محمد الشارخ • عضو مجلس إدارة: عبد الكريم أ. س. الكباريتي • عضو مجلس إدارة: جمال عبد الله علي حجيّه دشتي • عضو مجلس إدارة: مصطفى سمير الشامي • عضو مجلس إدارة: فؤاد حسني دوغلاس • عضو مجلس إدارة مستقل: أسامة راشد الأرملي • عضو مجلس إدارة مستقل: صقر عبد الله الشرهان • عضو مجلس إدارة مستقل: ميشال أ. عَقاد • عضو مجلس إدارة مستقل: عبد العزيز سعد عبد العزيز الراشد

عوامل المخاطر

قبل الإستثمار في أي من أسهم الإصدار، ينبغي على المستثمرين المحتملين دراسة عوامل المخاطر الموضحة أدناه بعناية، إلى جانب جميع المعلومات الأخرى الواردة في نشرة الاكتتاب هذه . يعتقد المُصدر أن العوامل الموضحة أدناه تمثل المخاطر الرئيسية الكامنة في الإستثمار في أسهم الإصدار، إلا أن هذه العوامل ليست شاملة، وقد تؤثر اعتبارات أخرى، بما في ذلك بعض الاعتبارات التي قد لا يكون البنك على دراية بها حاليًا، أو التي يعتبرها المُصدر غير جوهرية في الوقت الراهن، على أي استثمار في أسهم الإصدار.

ينبغي على المستثمرين المحتملين أيضًا قراءة المعلومات التفصيلية الواردة في مواضع أخرى من هذه النشرة، والتوصل إلى آرائهم الخاصة قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

العوامل التي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك، ونتائج عملياته، ووضعه المالي، و آفاقه المستقبلية

المخاطر المتعلقة بالبنك

(أ) الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاعتبارات ذات الصلة

تتركز عمليات المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. ورغم أن العمليات الرئيسية للبنك تُدار في دولة الكويت، إلا أن المجموعة تمارس أعمالها أيضاً من خلال شركات تابعة في تركيا والبحرين والجزائر وتونس. وبناءً على ذلك، فإن المجموعة معرضة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والتنظيمية وأوضاع السوق السائدة في تلك الولايات القضائية. وقد يؤدي أي تدهور في هذه الأوضاع إلى أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة، ومركزها المالي، ونتائج عملياتها، وتوقعاتها المستقبلية.

ويتأثر الطلب على الخدمات المصرفية والمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا بعدد من العوامل، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والنشاط التجاري، وسيولة السوق، وثقة المستثمرين، وأداء الأسواق المالية. وإن الأوضاع الاقتصادية المعاكسة، أو تقلبات السوق، أو تراجع ثقة المستثمرين في أي من الأسواق الرئيسية للمجموعة قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية، وإضعاف جودة الأصول، والتأثير سلباً على ربحية المجموعة وآفاق نموها.

كما أن المجموعة معرضة للمخاطر الجيوسياسية الناشئة عن التطورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا وعلى الصعيد العالمي، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات المسلحة، والاضطرابات المدنية، والإرهاب، والعقوبات، والخلافات الدبلوماسية، والأحداث الجيوسياسية الأخرى. وقد تؤثر هذه التطورات سلباً على النشاط الاقتصادي، والأسواق المالية، وثقة العملاء، والبيئة التشغيلية في واحدة أو أكثر من الولايات القضائية التي تمارس فيها المجموعة أعمالها. ويمكن أن يكون لأي من هذه الأحداث أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة، ومركزها المالي، ونتائج عملياتها، وتوقعاتها المستقبلية.

ولا يزال اقتصاد دولة الكويت عرضة للعوامل الخارجية والمحلية على حد سواء، بما في ذلك التقلبات في أسعار الهيدروكربونات، والتطورات السياسية، والدورات الاقتصادية، وعدم الاستقرار في الدول المجاورة ومنطقة الخليج ككل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأحداث السلبية مثل أعمال الحرب، أو الإرهاب، أو الاضطرابات المدنية، أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة، أو التغييرات في الأنظمة القانونية أو التنظيمية أو الضريبية قد تؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية والبيئة التشغيلية للمؤسسات المالية في دولة الكويت.

ويستمر قطاع الهيدروكربونات في تمثيل ركيزة أساسية من اقتصاد دولة الكويت ومصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية. وبناءً على ذلك، يظل أداء الاقتصاد الكويتي مرتبطاً بشكل وثيق بالتطورات في أسواق الطاقة العالمية. وإن الانخفاضات المستمرة في أسعار النفط أو تراجع الإيرادات

المرتبطة به قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، ونشاط القطاع الخاص، ومستويات السيولة، والطلب على الخدمات المصرفية. ورغم أن الحكومة الكويتية قد نفذت، وقد تستمر في تنفيذ، إصلاحات مالية، وبرامج استثمارية عامة، ومبادرات للتنويع الاقتصادي، فلا يمكن تقديم أي ضمانات بأن هذه التدابير ستنجح في التخفيف من الآثار السلبية لتقلبات أسواق الهيدروكربونات أو التطورات الاقتصادية المعاكسة الأخرى.

وتتأثر الحالة المالية للمجموعة ونتائج عملياتها أيضاً بالأوضاع الاقتصادية والسياسية وأوضاع السوق في الولايات القضائية التي تعمل فيها شركاتها التابعة، فضلاً عن التطورات الاقتصادية والمالية الأوسع نطاقاً في الأسواق العالمية. وإن حالات الركود الاقتصادي العالمي، أو الأزمات المالية، أو الضغوط التضخمية، أو التغييرات في السياسة النقدية، أو اضطرابات الأسواق، أو غيرها من التطورات الاقتصادية الكلية المعاكسة قد تؤثر سلباً على عمليات المجموعة، وتكاليف التمويل، ومركز السيولة، وجودة الأصول، والربحية، بغض النظر عن الاستقرار النسبي لاقتصادات الدول التي تعمل فيها المجموعة.

إن أي تدهور جوهري في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو الجيوسياسية أو التنظيمية أو المالية في الكويت أو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو على مستوى العالم قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وآفاقها.

(ب) الضغوط التنافسية في القطاع المصرفي الكويتي

يشهد القطاع المصرفي الكويتي منافسة شديدة، ويتعرض البنك لضغوط تنافسية كبيرة في جميع منتجاته وخدماته. ويواجه البنك منافسة قوية من البنوك المحلية الأخرى، التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى فروع البنوك غير الكويتية في الكويت، ومن المرجح أن تشتد هذه المنافسة مع مرور الوقت.

يتكون القطاع المصرفي الكويتي من خمسة بنوك تجارية تقليدية محلية، وفروع لأحد عشر بنكًا أجنبيًا، وبنك متخصص واحد، وأربعة بنوك إسلامية تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. تهيمن البنوك الكويتية على حصة سوقية كبيرة في الخدمات المصرفية الاستهلاكية المحلية.

ونظرًا للمنافسة الشديدة، فإن عجز البنك عن الحفاظ على موقعه التنافسي في الكويت أو تعزيزه قد يؤثر سلبًا وبشكل جوهري على أعماله ووضعه المالي ونتائجه التشغيلية.

(ج) الاعتماد على التنفيذ الناجح لاستراتيجية الأعمال

تتمحور استراتيجية أعمال المجموعة حول تعزيز مكانتها الأساسية في الكويت، وتحسين تخصيص رأس المال والأصول بين مختلف قطاعات أعمالها وأسواقها، ودفع مبادرات التحول الرقمي. ويعتمد نجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية على عدد من العوامل، كثير منها خارج عن سيطرة المجموعة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية وظروف السوق السائدة، والضغوط التنافسية، والتطورات التنظيمية، وسلوك العملاء، والتغيرات التكنولوجية، وتوافر الموارد والخبرات المناسبة.

يتطلب تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة تنفيذًا فعالًا لمجموعة من المبادرات، تشمل نمو وتنويع أعمالها المصرفية للشركات والأفراد، وتوسيع نطاق خدماتها المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، وتحسين ميزانيتها العمومية ومحفظة أصولها، والتخلص من الأصول غير الأساسية، وتحديد وتنفيذ فرص الإستثمار المناسبة، ومواصلة تطوير قدراتها الرقمية وبنيتها التحتية التكنولوجية وإطار عملها للأمن السيبراني.

لا يوجد ما يضمن نجاح المجموعة في تنفيذ مبادراتها الاستراتيجية ضمن الأطر الزمنية المتوقعة أو تحقيق الفوائد المرجوة منها. قد تواجه المجموعة تحديات تشغيلية ومالية وتقنية وتنظيمية وتنافسية أو متعلقة بالتنفيذ، مما قد يؤدي إلى تأخير أو إعاقة أو زيادة التكاليف المرتبطة

بتنفيذ استراتيجيتها. إضافةً إلى ذلك، قد لا تُحقق المبادرات الاستراتيجية النمو المتوقع، أو الكفاءة التشغيلية، أو زيادة الإيرادات، أو وفورات التكاليف، أو غيرها من الفوائد المرجوة.

إن أي إخفاق في تنفيذ استراتيجية المجموعة بنجاح، أو التكيف مع ظروف السوق المتغيرة، أو تحقيق الفوائد المتوقعة من مبادراتها الاستراتيجية، قد يكون له أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وآفاقها المستقبلية. كما قد يؤثر هذا الإخفاق سلبًا على وضع المجموعة التنافسي وسمعتها وقدرتها على الاستفادة من فرص النمو المستقبلية.

(د) احتمال خفض التصنيفات الائتمانية

تهدف التصنيفات الائتمانية للبنك، الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، إلى قياس احتمالية قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها، وبالتالي فهي عامل مهم في تحديد تكلفة اقتراض البنك ومقدار التمويل الذي يمكنه الحصول عليه. وتعتمد تكلفة تمويل قروض البنك جزئيًا على تصنيفاته الائتمانية. وحتى تاريخ نشرة الاكتتاب هذه ، كان للبنك التصنيفات التالية:

- ستاندرد آند بورز: التصنيف الائتماني طويل الأجل للمُصدر بدرجة BBB+، مع نظرة مستقبلية مستقرة؛
- موديز: تصنيف ودائع البنك طويلة الأجل بدرجة Baa1، مع نظرة مستقبلية مستقرة؛
- فيتش: تصنيف تعثر المُصدر طويل الأجل بدرجة A، مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ و
- كابيتال إنتليجنس: تصنيف العملات الأجنبية طويل الأجل بدرجة A+، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أي زيادة في القروض المتعثرة، أو تدهور في جودة الأصول، أو ضعف في الميزانية العمومية للبنك، قد يؤدي إلى خفض تصنيفه الائتماني أو وضعه تحت المراقبة السلبية. وقد يؤدي هذا الخفض أو المراقبة السلبية إلى زيادة تكاليف اقتراض البنك، وقد يؤثر سلبًا وبشكل جوهري على أعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وآفاقه وعلاقاته مع الدائنين.

كما تأخذ وكالات التصنيف الائتماني في الاعتبار الدعم الخارجي المتوقع، بما في ذلك الدعم المقدم من حكومة الكويت، عند تحديد التصنيفات. وقد يكون لخفض التصنيف الائتماني للحكومة، أو وضعها تحت المراقبة السلبية، أو أي تغيير في الدعم الحكومي المتوقع للبنك، تأثيرٌ بالغ على تصنيفات البنك نفسه.

كما أن أي خفض مستقبلي للتصنيف أو إعلان عن مراقبة سلبية قد يحد من قدرة البنك، أو شركاته التابعة، على زيادة رأس المال. وتخضع التصنيفات الائتمانية للمراجعة أو السحب في أي وقت من قبل وكالة التصنيف المانحة، ويجب تقييم كل تصنيف بشكل مستقل عن التصنيفات الأخرى.

(هـ) مخاطر الائتمان

تُعدّ مخاطر الائتمان سمةً أساسيةً في أعمال البنك، وتمثل خطراً رئيسياً فيما يتعلق بأنشطته التمويلية. قد يعجز البنك عن السيطرة الكاملة على مستوى القروض المتعثرة أو إعادة هيكلتها بنجاح. وقد لا تكفي مخصصات انخفاض قيمة القروض لتغطية الخسائر الفعلية، مما قد يؤثر سلباً بشكلٍ جوهري على الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته.

- مثّلت القروض منخفضة القيمة 2.7% من إجمالي الانكشاف النقدي في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ 1.9% في 31 ديسمبر 2025 و1.8% في 31 ديسمبر 2024. وبلغت نسبة الأصول غير العاملة 2.4% في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ 1.7% في كلٍ من 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024.

- بلغ إجمالي نسبة تغطية القروض غير العاملة للبنك (بما في ذلك الضمانات) 196.0% في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ 239.2% في 31 ديسمبر 2025 و240.0% في 31 ديسمبر 2024. وبلغت نسبة تغطية الأصول غير العاملة (بما في ذلك الضمانات) 199.4% في 31 مارس 2026، مقارنةً بـ 231.7% في 31 ديسمبر 2025 و نسبة 229.1% في 31 ديسمبر 2024.

إن أي تدهور جوهري في الأوضاع الاقتصادية أو الجيوسياسية أو المالية، سواء في الكويت أو غيرها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو على مستوى العالم، قد يكون له أثر سلبي كبير على أعمال البنك ووضعه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

(و) مخاطر تركز قاعدة الإقراض

في 31 مارس 2026، و31 ديسمبر 2025، و31 ديسمبر 2024، شكلت أكبر عشرة قروض وسلف للمجموعة 22.6%، و23.2%، و27.2% على التوالي من إجمالي قروضها وسلفها المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى المبالغ المستحقة من مؤسسات مالية أخرى. ويشمل جزء كبير من قروض وسلف المجموعة المقدمة للعملاء انكشافات على أطراف ذات صلة (انظر "تركز الملكية والانكشافات على الأطراف ذات الصلة" أدناه). ومن بين أكبر عشرة قروض وسلف للمجموعة، كانت 69.3% في 31 مارس 2026، و68.1% في 31 ديسمبر 2025، و69.8% في 31 ديسمبر 2024 موجهة إلى أطراف ذات صلة، تمثل 15.7% و15.8% و19.0% على التوالي من إجمالي القروض والسلف المقدمة للعملاء بالإضافة إلى المبالغ المستحقة من المؤسسات المالية الأخرى في تلك التواريخ.

وعلى صعيد القطاعات، ووفقًا لأحدث البيانات المالية السنوية، فإن 22.3% من الأصول المالية للمجموعة والتزاماتها المحتملة حتى 31 ديسمبر 2025 تتعلق بالقطاع الشخصي، و14.3% تمثل انكشافًا على جهات سيادية، و13.0% تمثل انكشافًا على القطاع المصرفي، و8.2% تمثل انكشافًا على قطاع العقارات. ولدى المجموعة انكشاف غير مباشر على قطاع النفط والغاز، بما في ذلك من خلال كيانات ومشاريع مرتبطة بدولة الكويت، وبالتالي فإن أي تراجع في أسعار النفط والغاز قد يؤثر سلبًا على المجموعة بشكل مباشر من خلال انكشافها على هذه المشاريع، وبشكل غير مباشر نتيجة لتراجع قطاعات أخرى من الاقتصاد الكويتي. إضافةً إلى ذلك، يُعدّ القطاع المصرفي عرضةً بشكلٍ خاص للظروف الاقتصادية السلبية، كما أن سوق العقارات دوري، ويتأثر المقترضون الأفراد أيضاً بالظروف الاقتصادية، لا سيما التضخم والبطالة وتجميد الأجور وانخفاض أسعار المساكن.

إذا واجهت الكويت ظروفاً اقتصادية سلبية أو أزمة في قطاع العقارات، فقد يكون الأثر السلبي على المجموعة كبيراً نظراً لتركز أصولها المالية المذكور أعلاه.

(ز) تركز الملكية والانكشافات تجاه الأطراف ذات الصلة

في 31 مارس 2026، كانت شركة كيبكو تمتلك، بصورة مباشرة وغير مباشرة، حصة تبلغ 64,6% في البنك، وتشمل هذه النسبة الأسهم التي تحتفظ بها شركات أخرى تابعة لمجموعة كيبكو. وامتلكت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة 7,8%، بينما توزعت الأسهم المتبقية بين المساهمين من الجمهور.

وبحكم امتلاكها الحصة المسيطرة، تستطيع شركة كيبكو ممارسة نفوذ جوهري على البنك، بما في ذلك المسائل التي تستلزم موافقة الجمعية العمومية للمساهمين، وترشيح أغلبية أعضاء مجلس الإدارة. وقد لا تتوافق مصالح شركة كيبكو، بوصفها المساهم الأكبر، دائمًا مع مصالح بقية مساهمي البنك. وإذا اختلفت تلك المصالح، فقد تُتخذ قرارات تُرجِّح مصلحة المساهم المسيطر على حساب مساهمي الأقلية، وهو ما قد يؤثر سلبًا في مصالح هؤلاء المساهمين.

ورغم أن البنك لا يملك انكشافات ائتمانية مباشرة في صورة قروض مقدمة إلى شركة كيبكو أو إلى مساهمها الرئيسي، فإنه يملك انكشافات تجاه كيانات أخرى ضمن مجموعة كيبكو، وكذلك تجاه أطراف أخرى ذات صلة. وفي 31 مارس 2026، بلغت القروض الممنوحة إلى تلك الأطراف

ذات الصلة، مجتمعةً، نحو 16,0% من إجمالي محفظة قروض البنك (باستثناء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التابعة لمجموعة كيبكو)، مقارنةً بنسبة 16,3% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 19,0% في 31 ديسمبر 2024. وقد تنشأ عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة حالات تعارض فعلية أو متصورة في المصالح، وهو ما قد يؤثر في عمليات البنك، وآليات اتخاذ القرار فيه، وأدائه المالي.

وعلاوةً على ذلك، إذا لم يمارس المساهمون حقوقهم كاملةً في الاكتتاب المقترح بحقوق الأولوية، فقد تنخفض نسبتهم في ملكية البنك. ولا يوجد ما يضمن الاكتتاب بالكامل في إصدار حقوق الأولويةأو تخصيص أي أسهم متبقية إلى مستثمرين آخرين. وقد يؤدي أي من هذين الاحتمالين إلى تخفيض نسب ملكية المساهمين الحاليين، وقد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك، ومركزه المالي، ونتائج عملياته، وآفاقه المستقبلية.

(ح) قابلية نفاذ الحقوق العينية الضامنة وكفالات القروض

تخضع ممارسة رهن الأصول أو ترتيب التأمينات العينية عليها (مثل محافظ الأسهم والأصول العقارية) للحصول على قرض من البنك لعدد من القيود والاشتراطات الإدارية التي يقررها القانون الكويتي. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز، كقاعدة عامة مع وجود بعض الاستثناءات، تنفيذ تلك التأمينات العينية إلا بموجب حكم أو أمر صادر عن المحكمة المختصة في دولة الكويت. ونتيجةً لذلك، قد يتعذر تنفيذ الضمانات المقررة على بعض الأصول داخل دولة الكويت. وبناءً عليه، قد يواجه البنك صعوبة في التنفيذ على الضمانات، بما في ذلك الضمانات العقارية، أو في إنفاذ الكفالات أو أي ترتيبات أخرى للدعم الائتماني المقدمة من الغير عند إخلال المدينين بالتزاماتهم الناشئة عن القروض.

وعلاوةً على ذلك، وحتى إذا كانت تلك الحقوق العينية الضامنة قابلةً للإنفاذ في دولة الكويت عن طريق القضاء أو بأي وسيلة أخرى يجيزها القانون، فإن الوقت والتكاليف اللازمة لمباشرة إجراءات الإنفاذ قد تجعل اللجوء إلى تلك الإجراءات غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية، وهو ما قد يؤثر سلبًا في قدرة البنك على استرداد خسائر القروض.

ويشترط البنك، في العادة، تقديم ضمانات إضافية في صورة نقد أو أصول أخرى في الحالات التي قد يتعذر فيها ممارسة حقوقه على الأسهم المرهونة، أو عند تقديم الكفالات أو أي ترتيبات أخرى للدعم الائتماني المقدمة من الغير بشأن القروض الممنوحة للأفراد أو الشركات. وإذا انخفضت قيمة تلك الضمانات أو تراجعت سيولتها، فقد يعجز البنك عن التنفيذ عليها بكامل قيمتها، أو قد يتعذر الإنفاذ عليها أصلًا إذا أصبح المقترض معسرًا وخضع لإجراءات الإفلاس، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا في قدرة البنك على استرداد كامل المبالغ التي قدمها للمقترض.

وقد يترتب على تحقق أي من المخاطر المشار إليها أعلاه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ونتائج عملياته ومركزه المالي وآفاقه المستقبلية.

(ي) مخاطر تعثر العملاء والأطراف المقابلة

تُعد المخاطر الناشئة عن تراجع الجودة الائتمانية وصعوبة استرداد المبالغ المستحقة من المقترضين والأطراف المقابلة من المخاطر الملازمة للأعمال المصرفية. ورغم أن البنك يعتمد سياسات تفصيلية لمعالجة القروض المتأخرة في السداد، فلا يوجد ما يضمن أن تؤدي تلك السياسات إلى استرداد القروض المتعثرة كليًا أو جزئيًا. وفي 31 مارس 2026، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة (بعد خصم قيمة الضمانات) 0,6% من إجمالي الانكشاف النقدي للبنك، مقارنةً بنسبة 0,4% في كلٍّ من 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024. ومن شأن أي زيادة كبيرة في خسائر القروض أن تُحدث أثرًا سلبيًا جوهريًا في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

وقد تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة تراجع الجودة الائتمانية لمقترضين أو أطراف مقابلة محددين يتعامل معهم البنك، أو نتيجة تطورات سلبية في الأوضاع الاقتصادية العالمية أو الإقليمية، أو بسبب تغيرات سلبية ناجمة عن مخاطر نظامية في الأنظمة المالية، وهو ما قد يؤثر في

إمكانية استرداد أصول البنك وقيمتها، ويستلزم زيادة المخصصات التي يكون البنك مطالبًا بتكوينها. وقد تؤدي التقلبات السلبية في العوامل المشار إليها أعلاه، وغيرها من العوامل، إلى إحداث أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

(ك) الالتزامات والارتباطات العرضية المرتبطة بالائتمان

يصدر البنك، في إطار ممارسته المعتادة للأعمال المصرفية، الكفالات والاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية، ويُثبتها خارج قائمة المركز المالي إلى أن يجري تمويلها فعليًا أو إلغاؤها. وإضافةً إلى ذلك، يلتزم البنك التزامات غير قابلة للإلغاء بمنح الائتمان لعملائه. ورغم أن هذه الالتزامات تُعد التزامات عرضية، فإنها تُعرِّض البنك في الوقت ذاته لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وفي 31 مارس 2026، و31 ديسمبر 2025، و31 ديسمبر 2024، بلغت قيمة الالتزامات والارتباطات العرضية القائمة 1,419,0 مليون دينار كويتي، و1,388,5 مليون دينار كويتي، و1,290,3 مليون دينار كويتي على التوالي، وهو ما يمثل 22,3%، و22,3%، و22,4% على التوالي من إجمالي القروض والسلف المقدمة إلى العملاء والالتزامات العرضية.

ورغم أن البنك يتوقع ألا يتحقق سوى جزء من الالتزامات الناشئة عن تلك الارتباطات، ويُدير موارده التمويلية على هذا الأساس، فإنه قد يضطر إلى الوفاء بجزء أكبر منها، ولا سيما عند حدوث تدهور عام في أوضاع الأسواق. وقد يقتضي ذلك حصول البنك على مصادر تمويل إضافية، وربما خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، وهو ما قد يؤثر سلبًا في مركزه المالي ونتائج عملياته.

(ل) مخاطر تركز قاعدة الودائع

في 31 مارس 2026، شكلت الودائع (بما في ذلك ودائع الأفراد، والشركات، والجهات الحكومية، والمؤسسات المالية غير المصرفية) 82,4% من إجمالي مصادر تمويل البنك، بما يعادل (7,0 مليارات دينار كويتي) (بما في ذلك ودائع الأفراد والشركات والجهات الحكومية والمؤسسات المالية غير المصرفية)، مقارنةً بنسبة 78,3% (بما يعادل 6,3 مليارات دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 78,7%) (بما يعادل 5,6 مليارات دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2024 على التوالي.

وفي 31 مارس 2026، استأثر أكبر عشرة مودعين بنسبة 30,4% من إجمالي الودائع، مقارنةً بنسبة 31,0% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 28,2% في 31 ديسمبر 2024. كما مثل أكبر مودع لدى البنك 12,2% من إجمالي الودائع في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 11,2% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 8,1% في 31 ديسمبر 2024 على التوالي.

وتشمل قاعدة تمويل البنك ودائع الجهات المؤسسية والجهات الحكومية والجهات شبه الحكومية في دولة الكويت، والتي تُبرم وفق أسس تجارية. وفي 31 مارس 2026، مثلت ودائع الجهات الحكومية وشبه الحكومية 8,0% من إجمالي ودائع البنك داخل دولة الكويت (بما يشمل ودائع العملاء والمبالغ المستحقة للمؤسسات المالية الأخرى)، مقارنةً بنسبة 9,4% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 9,6% في 31 ديسمبر 2024. وعلى أساس القوائم المالية المجمعة، مثلت تلك الودائع 6,2% من إجمالي ودائع المجموعة في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 7,2% و7,6% في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 على التوالي.

ورغم أن ودائع الجهات الحكومية وشبه الحكومية شكلت تاريخيًا مصدرًا مستقرًا لتمويل القطاع المصرفي الكويتي، فلا يوجد ما يضمن استمرار توافر تلك الودائع بالمستويات الحالية أو بالشروط نفسها مستقبلًا. وقد يؤدي أي انخفاض جوهري في تلك الودائع أو سحبها إلى زيادة تكلفة تمويل البنك نتيجة اضطراره إلى الحصول على مصادر تمويل بديلة قد تكون أقل توافرًا أو أعلى تكلفة، وهو ما قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

وفي تاريخ إصدار نشرة الاكتتاب هذه، لا تزال جميع ودائع عملاء الأفراد والشركات المودعة لدى البنوك في دولة الكويت تتمتع بنظام ضمان الودائع المقرر بموجب التشريعات الكويتية النافذة، والذي يشرف على تطبيقه بنك الكويت المركزي.

(م) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في احتمال عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته عند حلول مواعيد استحقاقها، بما في ذلك التزاماته التمويلية. وقد ينشأ ذلك، من بين أسباب أخرى، عن عدم قدرة البنك على توقع أي انخفاض أو تغير غير متوقع في مصادر تمويله والاستعداد له.

وعلى غرار سائر البنوك العاملة في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، اعتمد البنك تاريخيًا بدرجة كبيرة على ودائع العملاء لتلبية معظم احتياجاته التمويلية. وتخضع تلك الودائع لتقلبات قد تنتج عن عوامل تقع خارج سيطرة البنك، مثل احتمال تراجع ثقة المودعين أو ازدياد الضغوط التنافسية، وهو ما قد يؤدي إلى سحب كميات كبيرة من الودائع خلال فترة زمنية قصيرة. وإذا حدثت مثل هذه السحوبات، فقد يواجه البنك صعوبات في إدارة السيولة، الأمر الذي قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

وقد تتأثر سيولة البنك سلبًا أيضًا بعدد من العوامل، من بينها التغيرات الجوهرية غير المتوقعة في أسعار الفائدة، أو خفض التصنيفات الائتمانية، أو عدم التوافق بين آجال استحقاق مصادر تمويل البنك وآجال استحقاق أصوله، أو تجاوز خسائر الاستثمارات للمستويات المتوقعة، أو الاضطرابات التي تشهدها الأسواق المالية بوجه عام، مما قد يحول دون قدرة البنك على الوصول إلى الأسواق التي يعتمد عليها في الحصول على التمويل بالشروط والأسعار المناسبة.

وفي حال تحقق أي من العوامل المشار إليها أعلاه، فقد ينشأ عنها أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

(ن) مخاطر أسعار الفائدة والحساسية لتقلبات السوق

يتعرض البنك لمخاطر التقلبات غير المتوقعة في أسعار الفائدة السائدة في الأسواق. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة، بوجه عام، إلى انخفاض قيمة القروض ذات سعر الفائدة الثابت التي يحتفظ بها البنك، كما يزيد تكلفة حصوله على التمويل. وقد يؤدي هذا الارتفاع أيضًا إلى انخفاض القيمة السوقية لأوراق الدين المالية ذات العائد الثابت المدرجة ضمن محفظة الأوراق المالية الخاصة بالبنك. وقد تنشأ عن التقلبات في أسعار الفائدة فجوة في التسعير بين الأصول الحساسة لأسعار الفائدة والخصوم الحساسة لأسعار الفائدة لدى البنك، وهو ما قد يترتب عليه تحمل البنك تكاليف إضافية عند تدعيم قاعدته الرأسمالية والمحافظة عليها. وتتأثر أسعار الفائدة بعوامل عديدة تقع خارج نطاق سيطرة البنك، ومن بينها السياسات النقدية التي تعتمدها البنوك المركزية، والعوامل السياسية، والأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية.

كما قد يؤثر انخفاض القيمة السوقية لمحفظة الأوراق المالية الخاصة بالبنك في قيمة محافظه الاستثمارية ومحافظ المتاجرة. ويعتمد الدخل الذي يحققه البنك من التعامل في الأوراق المالية على عوامل عديدة تخرج عن نطاق سيطرته، من بينها مستوى نشاط التداول في الأسواق، ومستويات أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار صرف العملات، والتقلبات العامة في الأسواق المالية. ويجري البنك أيضًا، في نطاق محدود، معاملات بالعملات الأجنبية، ويحتفظ بمراكز مفتوحة بعدد من العملات، وهو ما يعرضه لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات.

وقد تؤدي التغيرات المستقبلية في مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة إلى إحداث أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

(ط) مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

يمسك البنك دفاتره المحاسبية ويُعد تقاريره المالية بالدينار الكويتي ("د. ك "). ومنذ شهر مايو 2007، يرتبط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة مرجحة غير معلنة من العملات الدولية. ويجري احتساب تلك السلة المرجحة بالاستناد إلى عدد من العملات الوطنية بما يعكس علاقات دولة الكويت التجارية والمالية مع الدول الأخرى. ومع ذلك، فقد أتاح إلغاء الارتباط السابق بالدولار الأمريكي قدرًا أكبر من المرونة في تحديد سعر صرف الدينار الكويتي.

ويتعرض البنك لاحتمال تأثره بأي تعديل يطرأ على نظام ربط سعر الصرف المشار إليه أو بإلغائه، فضلًا عن احتمال تقلب أسعار صرف العملات المكونة لتلك السلة المرجحة.

وتحتفظ الشركات التابعة للبنك بسجلاتها المحاسبية، وتعد نتائجها المالية، بالعملة المحلية للدولة التي تأسست فيها كل شركة. وقد تؤدي أي تقلبات في أسعار صرف تلك العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي عند ترجمة الحسابات المالية للشركات التابعة إلى الدينار الكويتي لأغراض إعداد البيانات المالية المجمعة إلى تغير قيمة الأصول أو الالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية لدى أي من تلك الشركات التابعة نتيجة تغير أسعار الصرف، وهو ما قد يؤثر في المركز المالي المعلن للبنك والمقوم بالدينار الكويتي.

(س) استقطاب الكفاءات المؤهلة والاحتفاظ بها

تعتمد قدرة البنك على المحافظة على أعماله وتنميتها، جزئياً، على قدرته على استقطاب الكوادر المصرفية والإدارية المؤهلة وذات الخبرة والاحتفاظ بها. ومن المرجح أن يواجه البنك تحديات في استقطاب الكفاءات اللازمة لإدارة أعماله. وعلى غرار البنوك الأخرى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد يواجه البنك نقصًا في الموظفين المؤهلين المقيمين في دولة الكويت، وهو ما يضطره إلى استقطاب كوادر من خارجها. وإضافةً إلى ذلك، فقد واجه البنك، وقد يواجه مستقبلًا، صعوبات في الاحتفاظ بموظفيه نتيجة استمرار الجهات المنافسة في استقطابهم.

وخلال السنوات الأخيرة، أعلنت حكومة دولة الكويت في عدة مناسبات عزمها على تحقيق توازن أفضل بين المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين العاملين في القطاع الخاص. ويُعرف هذا التوجه بسياسة "التكويت"، التي تقوم على تحديد نسب استرشادية لعدد المواطنين الكويتيين الواجب توظيفهم في كل قطاع، إذ توصي السياسة الحكومية بأن يشكل الكويتيون نسبة 64% من إجمالي العاملين في البنوك. وإذا لم يتمكن البنك من تحقيق الحد الأدنى الذي تحدده الحكومة الكويتية لنسبة العمالة الوطنية أو تجاوزه، فقد يتعرض لعدد من الجزاءات، من بينها استبعاده من المشاركة في بعض المناقصات المرتبطة بالجهات الحكومية الكويتية، أو فرض غرامات عليه من وزارة الشؤون الاجتماعية، أو اتخاذ بنك الكويت المركزي أو غيره من الجهات الحكومية المختصة إجراءات إدارية أو تصحيحية بحقه.

ويعتمد البنك بدرجة كبيرة على جهود الإدارة العليا ومهاراتها وسمعتها وخبراتها، وكذلك على التكامل بين خبراتهم المتنوعة ومعارفهم المتخصصة. وقد يؤثر فقدان أي من القيادات الرئيسية في قدرة البنك على تنفيذ استراتيجياته.

ورغم اعتقاد البنك بأنه يطبق برامج فعالة لاستقطاب الموظفين وتدريبهم وتحفيزهم، فإن أي صعوبات في استقطاب الكوادر اللازمة أو تدريبها أو الاحتفاظ بها، أو أي نقص في عدد المواطنين الكويتيين المؤهلين أو غيرهم ممن لديهم الاستعداد للانتقال إلى دولة الكويت، قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

(ع) مخاطر الاحتيال أو سوء السلوك الوظيفي

قد يرتكب موظفو البنك أفعالًا تنطوي على تقديم بيانات غير صحيحة، أو إساءة استخدام المنصب، أو سلوكًا غير مشروع، أو تصرفات غير ملائمة قد تُعرِّض البنك لخسائر مالية مباشرة وغير مباشرة، فضلًا عن الإضرار بسمعته. وقد تشمل هذه الممارسات اختلاس أموال العملاء، أو الانخراط في ممارسات فاسدة أو غير مشروعة بهدف الحصول على أعمال إضافية، أو الإفصاح عمدًا أو عن غير قصد عن معلومات سرية تخص العملاء، أو مخالفة الإجراءات والسياسات الداخلية المعمول بها لدى البنك. ولا يكون اكتشاف جميع حالات سوء السلوك الوظيفي أو الحيلولة دون وقوعها ممكنًا في جميع الأحوال، كما أن التدابير التي يعتمدها البنك للكشف عن تلك الممارسات ومنعها قد لا تحقق الغاية المرجوة في جميع الحالات. ولذلك، لا يوجد ما يضمن نجاح الإجراءات التي يعتمدها البنك لمكافحة سوء السلوك الوظيفي. وقد تُعرِّض مثل هذه التصرفات البنك لخسائر مالية نتيجة اضطراره إلى تعويض العملاء أو المستثمرين المشاركين معه أو غيرهم من شركاء الأعمال الذين تكبدوا خسائر، أو نتيجة الغرامات أو الجزاءات التنظيمية الأخرى التي قد تُفرض عليه، فضلًا عما قد يترتب عليها من الإضرار بسمعة البنك.

(ف) مخاطر السمعة

تعتمد جميع المؤسسات المالية على ثقة عملائها واطمئنانهم إليها لتحقيق النجاح في أعمالها. ويتعرض البنك لمخاطر احتمال أن تؤدي الدعاوى القضائية، أو سوء السلوك، أو أوجه القصور التشغيلية، أو الدعاية السلبية، أو التكهنات الإعلامية، سواء استندت إلى وقائع صحيحة أم لم تستند، إلى الإضرار بسمعته. وقد تتأثر سمعة البنك سلبًا أيضًا بسبب تصرفات أطراف أخرى لا يملك سلطة السيطرة عليها، بما في ذلك الجهات التي يمنحها قروضًا أو التي يستثمر فيها. فعلى سبيل المثال، إذا ارتبط أحد المقترضين من البنك بفضائح مالية أو بسلوك غير مشروع يحظى بتغطية إعلامية واسعة، فقد ينعكس ذلك سلبًا على سمعة البنك.

وكغيره من البنوك، يتعرض البنك كذلك لآثار الدعاية السلبية المتعلقة بقطاع الخدمات المالية بوجه عام. وقد تؤدي الفضائح المالية التي لا صلة للبنك بها، أو السلوكيات الأخلاقية المشكوك فيها التي تصدر عن أحد المنافسين، إلى الإضرار بسمعة القطاع المصرفي بأكمله، والتأثير في نظرة المستثمرين والرأي العام ومواقف الجهات الرقابية. وقد يؤدي أي ضرر يلحق بسمعة البنك إلى عزوف العملاء الحاليين عن مواصلة التعامل معه، وإلى تردد العملاء المحتملين في إقامة علاقات مصرفية معه.

(ص) مخاطر التعرض للمخاطر النظامية الناشئة عن المؤسسات المالية الأخرى

يتعرض البنك لمخاطر تدهور الملاءة التجارية أو المالية، أو حتى التصور السائد بشأن تلك الملاءة، لدى المؤسسات المالية الأخرى. وتتميز الأسواق المالية بدرجة عالية من الترابط، وقد يؤدي تعثر مؤسسة مالية واحدة أو مجموعة من المؤسسات المالية إلى انتقال آثار ذلك التعثر إلى أجزاء أوسع من النظام المالي. وتبين الاحداث التاريخية، ومنها إفلاس بنك ليمان براذرز في عام 2008، وتعثر بعض المؤسسات المالية الإقليمية والدولية خلال فترات اضطراب الأسواق، والأزمة التي تعرض لها كل من كريدي سويس وسيليكون فالي بنك في عام 2023، تظهر كيف يمكن للصدمات الخاصة بمؤسسة معينة أن تؤدي إلى اضطرابات أوسع نطاقًا في الأسواق، وضغوط على السيولة، وخسائر تلحق بالمؤسسات المالية وغيرها من المشاركين في الأسواق.

وحتى في حال عدم وقوع حالات تعثر فعلية، فإن المخاوف المتعلقة بالجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية أو الأطراف المقابلة قد تؤدي إلى انخفاض الثقة في الأسواق، وارتفاع تكاليف التمويل، وتشديد أوضاع السيولة، وحدوث تغيرات سلبية في تقييم الأصول. وقد أظهرت فترات اضطراب الأسواق خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك فترة جائحة **كوفيد-19** وما أعقبها من تقلبات في الأسواق المالية، مدى السرعة التي قد تنشأ بها آثار نقص السيولة وتراجع الثقة، حتى بالنسبة إلى المؤسسات التي تتمتع بمستويات مرتفعة من رأس المال.

وفي ظل الظروف الراهنة، ورغم أن الأوضاع المالية العالمية شهدت فترات من الاستقرار النسبي بعد مراحل سابقة من التقلبات، فإن الأسواق المالية لا تزال شديدة التأثر بالتطورات الاقتصادية الكلية والجيوسياسية. وقد تسهم التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في بعض المناطق، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، بين حين وآخر، في زيادة تقلبات الأسواق، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وتغير شهية المستثمرين لتحمل المخاطر، وهو ما قد يؤثر بدوره في أوضاع التمويل الإقليمية وتدفقات رؤوس الأموال.

وبوجه عام، قد تؤثر التطورات الجيوسياسية أو الأمنية، وكذلك التغيرات في اتجاهات الأسواق، في استقرار المؤسسات المالية والأسواق وأدائها في المناطق التي يباشر البنك أعماله فيها. ورغم استمرار الأنظمة المصرفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا في الاستفادة من أطر رقابية قوية وهوامش سيولة مناسبة، فإنها تظل معرضة للصدمات الخارجية، بما في ذلك الأحداث الجيوسياسية والاضطرابات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية.

ولا تقتصر هذه المخاطر، التي يُشار إليها عادةً باسم المخاطر النظامية، على البنوك وحدها، بل تمتد إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ومنهم جهات التقاص، والبورصات، وأمناء الحفظ، وأنظمة المدفوعات، وغيرهم من مزودي البنية التحتية للأسواق المالية الذين يتعامل معهم البنك في سياق أعماله المعتادة.

وبناءً عليه، فإن أي حدث أو تطور يؤدي إلى اضطراب جوهري في الأسواق المالية أو في النظام المالي بوجه عام، بما في ذلك انخفاض الثقة في الأسواق، أو اضطرابات السيولة، أو الإخفاقات التشغيلية، أو الصدمات الجيوسياسية، قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته ومركز السيولة لديه.

(ق) القيود التي ترد على إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

يتعرض البنك، في سياق مزاولته أعماله، إلى مجموعة متنوعة من المخاطر، ويأتي في مقدمتها مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. وينبغي للمستثمرين أن يضعوا في اعتبارهم أن أي إخفاق في السيطرة على تلك المخاطر بالقدر الكافي قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ونتائج عملياته ومركزه المالي وآفاقه المستقبلية، فضلًا عن سمعته في السوق.

وقد لا تحقق أساليب إدارة المخاطر التي يعتمدها البنك الفاعلية الكاملة أو التطبيق المتسق في الحد من تعرضه للمخاطر في جميع ظروف السوق أو تجاه جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير المحددة أو غير المتوقعة. ويستند بعض أساليب إدارة المخاطر التي يطبقها البنك إلى تحليل السلوك التاريخي للأسواق، إلا أن تلك الأساليب قد لا تتمكن دائمًا من التنبؤ بمستويات التعرض المستقبلية للمخاطر، التي قد تتجاوز بدرجة كبيرة ما تعكسه البيانات التاريخية. كما تعتمد ممارسات أخرى لإدارة المخاطر، ومنها إجراءات اعرف عميلك، على تقييم المعلومات المتعلقة بالأسواق التي يعمل فيها البنك، أو بعملائه، أو غير ذلك من المعلومات المتاحة للجمهور أو التي يستطيع البنك الوصول إليها. ونظرًا إلى أن هذه الممارسات لا تزال أقل تطورًا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنةً ببعض الأسواق الأخرى، وربما لم تُطبق بصورة منتظمة وشاملة خلال الفترات السابقة، فقد تكون تلك المعلومات غير دقيقة أو غير مكتملة أو غير محدثة أو لم تخضع للتقييم المناسب في جميع الأحوال.

ولا يوجد ما يضمن أن السياسات والإجراءات التي يعتمدها البنك في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ستكفل السيطرة الكافية على جميع مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وغيرها من المخاطر أو حماية البنك منها. وإضافةً إلى ذلك، قد تكون بعض المخاطر أكبر مما تشير إليه البيانات التجريبية المتاحة للبنك. كما لا يستطيع البنك أن يقدم أي ضمان بأن جميع موظفيه قد التزموا أو سيلتزمون بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها.

ويتعرض البنك أيضًا لاحتمال إخفاق العمليات أو الأنظمة الداخلية، أو تنفيذ موظفين معاملات غير مصرح بها، أو وقوع أخطاء تشغيلية، بما في ذلك الأخطاء الكتابية أو أخطاء حفظ السجلات، أو الأخطاء الناتجة عن أعطال أنظمة الحاسب الآلي أو الاتصالات، فضلًا عن عمليات

الاحتيال التي قد يرتكبها موظفون أو أطراف خارجية. وتظل قدرات البنك في مجال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية مقيدة بالأدوات التقنية ونظم المعلومات المتاحة له. وقد يؤدي أي قصور جوهري في سياسات أو إجراءات إدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية إلى تعرض البنك لمخاطر ائتمانية أو مخاطر سيولة أو مخاطر سوق أو مخاطر تشغيلية بدرجة كبيرة، وهو ما قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

(ر) مخاطر الاضطراب التشغيلي واستمرارية الأعمال

يمارس البنك أنشطته في قطاعات تعتمد بدرجة كبيرة على نظم وتقنيات المعلومات، كما يعتمد اعتمادًا جوهريًا على أنظمته المالية والمحاسبية وغيرها من أنظمة معالجة البيانات. وإضافةً إلى ذلك، يتيح البنك لعملائه، بصورة متزايدة، الحصول على منتجاته وخدماته المصرفية من خلال القنوات المصرفية عن بُعد، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي. وإذا لم تعمل أي من هذه الأنظمة على النحو المطلوب، أو تعرضت للتوقف عن العمل، أو أصبحت هدفًا لأنشطة احتيالية، فقد يتكبد البنك خسائر مالية، أو يتعرض لتعطل أعماله، أو يتحمل مسؤولية تجاه عملائه، أو يخضع لتدخل الجهات الرقابية، أو يلحق الضرر بسمعته.

وعلاوةً على ذلك، قد لا تتمكن نظم وتقنيات المعلومات الحالية لدى البنك من مواكبة نمو أعماله ما لم يواصل الاستثمار في تطوير أنظمته التشغيلية. وقد يؤدي عدم قدرة تلك الأنظمة على استيعاب النمو، أو ارتفاع التكاليف المرتبطة بها، إلى إحداث أثر سلبي جوهري في أعمال البنك. وقد تكون تكلفة تطوير تلك الأنظمة والتقنيات أو تحديثها مرتفعة، كما يُحتمل أن ترتفع تكلفة صيانتها مقارنةً بمستوياتها الحالية. وتظل عمليات البنك وإجراءاته التشغيلية معرضة للتلف أو الانقطاع نتيجة الحرائق، أو الفيضانات، أو الأحوال الجوية القاسية، أو انقطاع التيار الكهربائي، أو التهديدات بوجود متفجرات، أو الانفجارات، أو غيرها من الأعمال الإرهابية، أو الكوارث الطبيعية أو البشرية، أو غير ذلك من الأحداث الجسيمة. كما قد تتعرض تلك الأنظمة لأعمال التخريب، أو الإتلاف الجنائي، أو السرقة، أو غيرها من الأفعال غير المشروعة المماثلة.

وفضلًا عن ذلك، يعتمد البنك على عدد من مقدمي الخدمات من الغير في بعض جوانب أعماله، ومنهم، على سبيل المثال لا الحصر، شركات إيه سي آي وورلد وايد، ورويترز وبلومبرغ وسويفت ومايكروسوفت. وقد يؤدي أي انقطاع في الخدمات التي يقدمها هؤلاء المزودون، أو أي تراجع في مستوى أدائهم، أو أي إخفاق في نظم المعلومات أو التقنيات التي يستخدمونها، إلى الإضرار بجودة العمليات التي يباشرها البنك، كما قد يؤثر سلبًا في سمعته. وقد يترتب على تحقق أي من الحالات المشار إليها أعلاه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

(ش) مخاطر الأمن السيبراني والتقنية

على غرار المؤسسات المالية الأخرى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي مختلف أنحاء العالم، يواجه البنك تهديدًا حقيقيًا ومتزايدًا باستمرار يستهدف أمن معلوماته وبيانات عملائه من خلال الهجمات السيبرانية وتشمل الجهات التي تستهدف الأنظمة الحاسوبية على مستوى العالم جهات حكومية، ومجرمي الإنترنت، وغيرهم من الجهات الفاعلة التي تشكل تهديدًا إلكترونيًا. وتتطور المخاطر المرتبطة بالتقنية والأمن السيبراني بوتيرة متسارعة، مما يقتضي مواصلة التركيز عليها والاستثمار المستمر في وسائل الحماية. ونظرًا إلى تزايد تعقيد الهجمات السيبرانية المحتملة واتساع نطاقها، فمن الممكن أن تؤدي الهجمات المستقبلية إلى وقوع اختراقات أمنية جسيمة. وقد يؤدي الإخفاق في إدارة مخاطر الأمن السيبراني على النحو الملائم، أو عدم المراجعة المستمرة للإجراءات الحالية وتحديثها لمواجهة التهديدات المستجدة، إلى تعطيل أعمال البنك، أو الإفصاح عن معلومات سرية، أو تعريضه لمخاطر مالية أو قانونية كبيرة، أو الإضرار بسمعته أو علاماته التجارية.

(ش) القيود المتعلقة بشبكة الفروع والانتشار في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

في 31 مارس 2026، كان البنك يدير 27 فرعًا و156 جهاز صراف آلي في دولة الكويت. أما على مستوى الشركات التابعة للبنك، فقد كان بنك برقان ش.م. – تركيا يدير 28 فرعًا و22 جهاز صراف آلي في تركيا، بينما كان بنك الخليج الجزائر ش.م. يدير 66 فرعًا و104 أجهزة صراف آلي في الجزائر، وكان بنك تونس الدولي ش.م. يدير ثلاثة فروع من دون أجهزة صراف آلي في تونس، في حين أن بنك الخليج المتحد، الذي استحوذ عليه البنك مؤخرًا، لا يدير حاليًا أي فروع أو أجهزة صراف آلي، بما يعكس طبيعة نشاطه في الخدمات المصرفية بالجملة.

ونظرًا إلى صغر شبكة فروع البنك نسبيًا ومحدودية انتشاره في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، فقد لا يتمكن من الاستفادة الكاملة من فرص النمو أو التطورات التي يشهدها قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. وقد يؤثر هذا القيد المحتمل في المركز التنافسي للبنك، ويحد من قدرته على تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى التوسع في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، وهو ما قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

المخاطر التنظيمية

يعمل البنك في بيئة تنظيمية تخضع لرقابة مشددة، كما يخضع لإشراف واسع النطاق من الجهات الرقابية المختصة. وقد تؤدي التعديلات التي تطرأ على القوانين أو اللوائح التنظيمية السارية، أو على تفسيرها أو تطبيقها أو آليات إنفاذها، وكذلك أي إخفاق من جانب البنك في الامتثال لمتطلباتها، إلى فرض جزاءات أو غرامات، أو تقييد بعض أنشطته، أو زيادة تكاليف الامتثال، أو الإضرار بسمعته. وعلاوةً على ذلك، فإن أي تعديلات في الإطار التنظيمي لكفاية رأس المال، بما في ذلك أسلوب المعالجة الرقابية للأدوات الرأسمالية التي يصدرها البنك، قد تؤثر سلبًا في مركزه الرأسمالي، وهيكل تمويله، وتكلفة رأس المال لديه. وقد يترتب على أي من تلك التطورات أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

(أ) لوائح كفاية رأس المال

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل") معايير دولية لكفاية رأس المال لدى البنوك. وقد أوصى اتفاق بازل لرأس المال لعام 1988 بألا تقل نسبة كفاية رأس المال الإجمالية عن 8,0%. وبموجب إصلاحات بازل 3 (وفق التعريف الوارد في الشروط)، تظل نسبة كفاية رأس المال الإجمالية الدنيا 8,0%، وترتفع إلى 10,5% عند التطبيق الكامل لمصدّ المحافظة على رأس المال..

ويُلزم بنك الكويت المركزي، بوصفه الجهة الرقابية على القطاع المصرفي في دولة الكويت، البنوك التجارية الكويتية بالمحافظة على نسب كفاية رأس المال وفقًا لتعليماته المستندة إلى إطار بازل 3، والتي قد تكون أكثر تشددًا من الحد الأدنى الذي أوصت به لجنة بازل. وبحلول نهاية عام 2015، كان يتعين على البنوك التجارية الكويتية المحافظة على حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية يبلغ 12,5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 13,0% خلال عام 2016. وإضافةً إلى ذلك، تلتزم البنوك بالاحتفاظ بهامش رأسمالي إضافي يتراوح بين 0,5% و2,0% يحدده بنك الكويت المركزي وفقًا لحجم البنك وأهميته النظامية، وذلك في صورة هامش إضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية.

ويخضع البنك حاليًا لهامش إضافي بنسبة 1,0% بصفته بنكًا محليًا ذا أهمية نظامية، وبناءً عليه تبلغ نسبة كفاية رأس المال الإجمالية الدنيا الواجبة التطبيق عليه 14,0%.

بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنك، وفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي (المستندة إلى إطار بازل 3)، 16,8% في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بنسبة 18,6% في 31 ديسمبر 2024، ونسبة 20,0% في 31 ديسمبر 2023. وبلغت نسبة رأس المال من الشريحة الأولى 13,3%في 31 ديسمبر

2025، مقارنةً بنسبة 14,9% في 31 ديسمبر 2024، ونسبة 16,1% في 31 ديسمبر 2023. كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي المشترك من الشريحة الأولى 11,2% في 31 ديسمبر 2025، مقارنةً بنسبة 12,6% في 31 ديسمبر 2024، ونسبة 13,5% في 31 ديسمبر 2023.

وفي 26 مارس 2026، أصدر بنك الكويت المركزي التعميم رقم (2) ر ب/ ر ب أ / 619 متضمنًا حزمة تحفيزية مؤقتة استجابةً للتطورات الجيوسياسية والإقليمية والاقتصادية الكلية السائدة. وتشمل هذه الإجراءات الإفراج الجزئي عن مصد المحافظة على رأس المال، بما يؤدي إلى خفض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال الإجمالية المطبقة على البنوك الكويتية من 13,0% إلى 12,0% طوال مدة سريان الإجراءات التحفيزية. ورغم هذا التخفيض المؤقت في الهامش الرقابي، ظل الهامش الإضافي المطبق على البنك بوصفه بنكًا ذا أهمية نظامية محلية دون تغيير عند 1,0%. وبناءً عليه، خفضت الإجراءات المؤقتة الحد الأدنى الفعلي لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية المطبقة على البنك من 14,0% إلى 13,0% شاملًا الهامش الإضافي المقرر للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية.

وتبلغ الحدود الرقابية الدنيا التي يفرضها بنك الكويت المركزي على البنك 9,5% لنسبة رأس المال الأساسي المشترك من الشريحة الأولى، 11,0% لنسبة رأس المال من الشريحة الأولى، 13,0% لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية.

وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم سيولة الجهاز المصرفي واستقراره خلال فترة تشهد حالة من عدم اليقين الناجمة عن التطورات الجيوسياسية الإقليمية والظروف الاقتصادية الكلية، إلا أنها تؤدي في المقابل إلى عمل البنك ضمن هوامش احترازية أقل مقارنةً بالإطار الرقابي المعتاد.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنك، وفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي (المستندة إلى إطار بازل 3)، 15,9% في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 16,8% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 18,6% في 31 ديسمبر 2024. كما بلغت نسبة رأس المال من الشريحة الأولى 12,5% في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 13,3% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 14,9% في 31 ديسمبر 2024. وبلغت نسبة رأس المال الأساسي المشترك من الشريحة الأولى 10,5% في 31 مارس 2026، مقارنةً بنسبة 11,2% في 31 ديسمبر 2025، ونسبة 12,6% في 31 ديسمبر 2024.

ورغم أن البنك يحتفظ حاليًا بنسب رأسمالية تتجاوز الحدود الرقابية الواجبة التطبيق، فإن مركزه الرأسمالي قد يتأثر سلبًا نتيجة نمو محفظة القروض، أو زيادة خسائر انخفاض القيمة الائتمانية للقروض، أو انخفاض الربحية، أو تعديل المتطلبات الرقابية أو أطر كفاية رأس المال، أو تغيير المعالجة الرقابية للأدوات الرأسمالية التي يصدرها البنك. وفي مثل هذه الظروف، قد يُطلب من البنك توفير أو جمع رأس مال إضافي للمحافظة على امتثاله للمتطلبات المعمول بها.. وقد لا يتمكن من الحصول على هذا التمويل الرأسمالي بشروط ملائمة، أو قد يتعذر الحصول عليه أصلًا.

وقد يؤدي الإخفاق في المحافظة على نسب كفاية رأس المال المقررة إلى اتخاذ بنك الكويت المركزي إجراءات رقابية أو فرض جزاءات، تشمل تقييد توزيع الأرباح، أو إلزام البنك بزيادة رأس المال أو خفض أصوله، أو فرض غرامات، أو اتخاذ تدابير رقابية أخرى. وقد يترتب على أي من تلك الإجراءات أثر سلبي جوهري في أعمال البنك ومركزه المالي ونتائج عملياته وآفاقه المستقبلية.

(ب) اللوائح التنظيمية الخاصة بمخاطر الائتمان

يخضع البنك لمتطلبات تنظيمية تتعلق بمخاطر الائتمان وحدود تركز الإقراض التي يفرضها بنك الكويت المركزي ("بنك الكويت المركزي"). ومنذ شهر أكتوبر 2016، حُظر على البنوك الكويتية منح تسهيلات ائتمانية تتجاوز 90% من قيمة ودائعها المؤهلة، بصرف النظر عن هيكل آجال استحقاق تلك الودائع. وتهدف هذه القيود إلى الحد من التوسع المفرط في الرفع المالي وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر السيولة.

وفي 31 مارس 2026، بلغت نسبة القروض إلى الودائع المؤهلة لدى البنك 73%، وكان البنك ملتزمًا بالحدود الرقابية المقررة. ومع ذلك، فإن أي زيادة جوهرية في حجم الإقراض، أو انخفاض في الودائع المؤهلة، أو تعديل في التعريف الرقابي للودائع المؤهلة أو للانكشافات الائتمانية، قد يؤدي إلى اقتراب هذه النسبة من الحد المقرر أو تجاوزه.

وإذا تجاوز البنك الحد الرقابي الواجب التطبيق، فقد يُلزم بتقليص أنشطة الإقراض، أو إعادة هيكلة قائمة مركزه المالي، أو زيادة حجم الودائع المؤهلة لديه، وقد لا يكون تحقيق ذلك ممكنًا بشروط تجارية مناسبة أو خلال المدد الزمنية المطلوبة. وعلاوةً على ذلك، قد يترتب على عدم الامتثال اتخاذ بنك الكويت المركزي إجراءات رقابية أو فرض جزاءات تنظيمية. وقد تؤثر أي من تلك الإجراءات أو القيود سلبًا في استراتيجية نمو البنك، وربحيته، ومركزه المالي، ونتائج عملياته.

(ج) اللوائح التنظيمية الخاصة بمخاطر التركز

يخضع البنك للوائح الخاصة بمخاطر التركز وحدود الانكشافات الكبيرة التي يفرضها بنك الكويت المركزي. ومع مراعاة الاستثناءات المحدودة وأي موافقة مسبقة يصدرها بنك الكويت المركزي، لا يجوز أن يتجاوز إجمالي الانكشاف الائتماني للبنك تجاه أي عميل واحد، بما في ذلك الأطراف المرتبطة به قانونًا أو اقتصاديًا، نسبة 15% من رأس المال الرقابي للبنك. كما لا يجوز أن يتجاوز إجمالي الانكشافات الائتمانية الكبيرة، وهي الانكشافات التي تزيد على 10% من رأس المال الرقابي للبنك، بما في ذلك الانكشافات التي تشملها الاستثناءات المعتمدة، أربعة أمثال رأس المال الرقابي للبنك. وفي 31 مارس 2026، كان البنك ملتزمًا بهذه الحدود الرقابية الخاصة بتركز الانكشافات.

وقد يؤدي تجاوز حدود التركز المقررة، سواء نتيجة زيادة حجم الانكشافات، أو انخفاض رأس المال الرقابي، أو تغير تكوين الأطراف المرتبطة، أو تعديل التعريفات التنظيمية، إلى إلزام البنك بخفض حجم الانكشافات، أو زيادة رأس ماله، أو الحصول على موافقة الجهات الرقابية. ولا يوجد ما يضمن قدرة البنك على تنفيذ تلك التدابير في الوقت المناسب أو وفق شروط تجارية مناسبة. وقد يؤدي أي إخفاق في الامتثال للوائح التنظيمية الخاصة بتركز الانكشافات إلى اتخاذ بنك الكويت المركزي إجراءات رقابية، أو فرض جزاءات أو قيود تنظيمية، وهو ما قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري في أعمال البنك، ومركزه المالي، ونتائج عملياته، وآفاقه المستقبلية.

(د) اللوائح التنظيمية الخاصة بالحدود القصوى لأسعار الفائدة

تخضع أنشطة البنك في منح القروض المقومة بالدينار الكويتي للحدود القصوى لأسعار الفائدة التي يحددها بنك الكويت المركزي. ووفقًا لقرارات بنك الكويت المركزي السارية، فإن الحد الأقصى لسعر الفائدة الذي يجوز تقاضيه على القروض التجارية المقومة بالدينار الكويتي يبلغ: (1) 2,5% فوق سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي بالنسبة إلى القروض التجارية التي لا تزيد مدة استحقاقها على سنة واحدة. (2) 4,0% فوق سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي بالنسبة إلى القروض التجارية التي تزيد مدة استحقاقها على سنة واحدة.

وفي 31 مارس 2026، بلغ سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي 3,50%. وخلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2025، تراوح سعر الخصم بين 1,50% و4,25%، بما يعكس التغيرات في أوضاع السيولة المحلية والتطورات النقدية العالمية. وانخفض سعر الخصم إلى 1,50% في مارس 2020 استجابةً لجائحة كوفيد-19، ثم ارتفع إلى 4,25% خلال عام 2023 في ظل تصاعد الضغوط التضخمية وتشديد السياسات النقدية عالميًا، قبل أن ينخفض تدريجيًا خلال عامي 2024 و2025 إلى 3,50%.

وقد تحد هذه الحدود التنظيمية لأسعار الفائدة من قدرة البنك على تسعير القروض بما يتوافق مع أوضاع السوق السائدة، وتكلفة التمويل، ومستويات المخاطر المرتبطة بالمقترضين. وخلال الفترات التي تشهد ارتفاعًا في أسعار الفائدة أو زيادة في تكلفة التمويل، قد يعجز البنك عن تحميل المقترضين كامل الزيادة في تلك التكاليف، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض هامش صافي دخل الفائدة والإضرار بالربحية. وفي المقابل، فإن انخفاض أسعار الفائدة المرجعية قد يؤدي أيضًا إلى تراجع دخل البنك من الفوائد.

وقد تؤدي أي تعديلات تطرأ على سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي، أو على الحدود القصوى المقررة لأسعار الفائدة، أو على تفسير اللوائح ذات الصلة أو آليات إنفاذها، إلى فرض قيود إضافية على نمو الإقراض، أو زيادة تكلفة ممارسة البنك لأعماله، أو إلزامه بإجراء تعديلات

على استراتيجية إدارة الأصول والخصوم. وقد يترتب على أي من هذه التطورات أثر سلبي جوهري في أعمال البنك، ومركزه المالي، ونتائج عملياته، وآفاقه المستقبلية.

(هـ) الاعتماد على الدعم الحكومي أو الدعم السيادي

لا يقع على عاتق حكومة دولة الكويت أو الهيئة العامة للاستثمار أي التزام بالاستثمار في البنك، أو تقديم دعم مالي له، أو الدخول معه في أي معاملات أو علاقات أعمال.

ومن الناحية التاريخية، تدخلت حكومة دولة الكويت وبنك الكويت المركزي لدعم القطاع المصرفي خلال فترات الضغوط المالية. فعلى سبيل المثال، خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009، استحوذت الهيئة العامة للاستثمار على حصة بلغت 16% في بنك الخليج ش.م.ك.ع .في إطار خطة إنقاذ جاءت عقب الخسائر الكبيرة التي تكبدها البنك نتيجة التعامل في المشتقات المالية.

وأقرت دولة الكويت كذلك إطارًا قانونيًا يهدف إلى تعزيز استقرار النظام المالي. فبموجب القانون رقم (30) لسنة 2008 بشأن كفالة الودائع لدى البنوك المحلية ("قانون كفالة الودائع")، تكفل دولة الكويت أصل جميع الودائع المودعة لدى البنوك المحلية، بما في ذلك حسابات التوفير والحسابات الجارية، بهدف تعزيز ثقة المودعين والمحافظة على الاستقرار المالي. ويتسم هذا الضمان بنطاق واسع، ولا يزال نافذًا وفقًا لأحدث المعلومات المتاحة. وإضافةً إلى ذلك، منح قانون تعزيز الاستقرار المالي، الذي صدر عقب الأزمة المالية العالمية المشار إليها وأُلغي لاحقًا، بنك الكويت المركزي سلطة تقديرية لدعم استقرار النظام المالي من خلال اتخاذ التدابير الرقابية والإشرافية المناسبة.

ورغم أن قانون كفالة الودائع يضع إطارًا قانونيًا لحماية الودائع، فلا يوجد ما يضمن تقديم أي أشكال أخرى من الدعم للبنك مستقبلًا تتجاوز نطاق الحماية التي يقررها هذا القانون أو تلك التي كان يقررها قانون تعزيز الاستقرار المالي قبل إلغائه. ويقتصر الضمان المقرر بموجب قانون كفالة الودائع على أصل مبلغ الوديعة، ولا يمتد إلى الفوائد، أو الأرباح، أو الأدوات المالية الأخرى. وعلاوةً على ذلك، فإن أي تعديل مستقبلي يطرأ على قانون كفالة الودائع، أو على تفسيره أو آليات تطبيقه، أو أي تغيير في السياسة الحكومية المتعلقة بالدعم السيادي، قد يؤدي إلى تغيير جوهري في مستوى الحماية المقررة للمودعين والبنوك.

وبناءً عليه، إذا تعرض الاقتصاد أو القطاع المالي مستقبلًا لاضطراب اقتصادي كبير أو لضغوط مالية مماثلة، فقد لا يتوافر دعم مماثل من حكومة دولة الكويت أو بنك الكويت المركزي أو الهيئة العامة للاستثمار، أو قد يقتصر هذا الدعم على الحدود التي يقررها الإطار القانوني القائم، وهو ما قد يحد من قدرة البنك على الحصول على السيولة أو رأس المال أو غير ذلك من الموارد الأساسية. وقد يترتب على أي من هذه النتائج أثر سلبي جوهري في أعمال البنك، ومركزه المالي، ونتائج عملياته، وآفاقه المستقبلية.

(و) التغييرات الضريبية في الكويت

حتى تاريخ نشرة الاكتتاب هذه ، لا تفرض الكويت ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع أو الخدمات. وقد طبقت بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ضريبة القيمة المضافة كجزء من إطار عمل موحد على مستوى دول المجلس. ورغم أن حكومة الكويت لم تعلن عن جدول زمني نهائي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، إلا أن تطبيقها في المستقبل قد يزيد من تكاليف تشغيل المجموعة ويؤثر سلبًا على ربحيتها.

كما تخضع المجموعة للتطورات الضريبية الدولية، بما في ذلك إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشامل بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح وحلها ذي الركيزتين لمعالجة التحديات الضريبية الناجمة عن رقمنة الاقتصاد. وبموجب الركيزة الثانية، يُطلب من الشركات متعددة الجنسيات التي تتجاوز إيراداتها السنوية الموحدة 750 مليون يورو دفع حد أدنى من معدل ضريبة الشركات الفعلي بنسبة 15% في كل

ولاية قضائية تعمل فيها. اعتمدت أو أعلنت الدول التي تعمل فيها المجموعة، بما فيها الكويت وتركيا والبحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة، تدابير لتنفيذ متطلبات الركيزة الثانية.

في الكويت، يُدخل القانون رقم 157 لسنة 2024 (قانون الشركات متعددة الجنسيات)، الذي دخل حيز التنفيذ عام 2025، ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية على الشركات متعددة الجنسيات التي تبلغ إيراداتها السنوية 750 مليون يورو أو أكثر. تُطبق هذه الضريبة على الفرق بين 15% ومعدل الضريبة الفعلي لجميع الكيانات المكونة للشركة متعددة الجنسيات العاملة في الكويت. وفي 29 يونيو 2025، أصدرت وزارة المالية اللوائح التنفيذية التي توضح كيفية حساب الدخل الخاضع للضريبة ومعدل الضريبة الفعلي، بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير التنفيذية بموجب قانون الشركات متعددة الجنسيات. ويحل قانون الشركات متعددة الجنسيات محل نظامي ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة بالنسبة للكيانات المشمولة به.

تتولى الشركة الأم، بصفتها الجهة المسؤولة عن الشؤون الضريبية للمجموعة، مسؤولية حساب ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية لكل ولاية قضائية وتخصيص المبالغ للمجموعات الفرعية لأغراض إعداد التقارير المالية. في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كانت كيانات المجموعة في الكويت تعاني من خسائر عالمية، وبالتالي لم يكن من المتوقع نشوء أي التزام بضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية. لم يدرج أي ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية في البيانات المالية الموحدة؛ ومع ذلك، ووفقًا لاتفاقية تقاسم الضرائب مع الشركة الأم، سجلت المجموعة مصروفًا بقيمة 1.8 مليون دينار كويتي في عام 2025 ضمن بند "مصروفات أخرى". خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ظلت ولاية الكويت القضائية تعاني من خسائر عالمية، وبالتالي لم يدرج أي التزام بضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية في المعلومات المالية الموحدة المختصرة المؤقتة.

قامت ولايات قضائية أخرى تعمل فيها المجموعة، بما في ذلك البحرين والإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة، بتطبيق نظام الركيزة الثانية أو ما شابهه من قواعد الأرباح الخاضعة لضريبة أقل من قيمتها الحقيقية، مما قد يؤدي إلى التزامات ضريبية إضافية إذا انخفض معدل الضريبة الفعلي في أي ولاية قضائية عن 15%.

وفي حال فرضت السلطات الكويتية أو غيرها ضرائب جديدة، أو عدّلت القوانين الضريبية القائمة، أو اتخذت تدابير تزيد العبء الضريبي أو تقلل من جاذبية ممارسة الأعمال في الدول المعنية، فقد تتأثر تكاليف تشغيل المجموعة وربحيتها وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي سلبًا بشكل جوهري.

(ز) مخاطر الامتثال التنظيمي

يُطلب من المجموعة الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، وغيرها من اللوائح. وتُلزم هذه القوانين واللوائح المجموعة، من بين أمور أخرى، باعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات "اعرف عميلك"، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والكبيرة إلى السلطات التنظيمية المختصة. وقد اعتمدت المجموعة سياسات وإجراءات "اعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال، وتُراجعها بانتظام في ضوء أي تطورات تنظيمية أو سوقية ذات صلة. وفي حال إخفاق المجموعة في الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، فإن للجهات الحكومية المختصة التي تُقدم إليها تقاريرها صلاحية فرض غرامات وعقوبات أخرى. إضافةً إلى ذلك، قد تتضرر أعمال المجموعة وسمعتها إذا استخدمها العملاء في غسل الأموال أو لأغراض غير مشروعة.

(ح) مخاطر السياسات والتقديرات المحاسبية

تُعدّ السياسات والأساليب المحاسبية أساسيةً لكيفية تسجيل البنك لبياناته المالية ونتائج عملياته والإبلاغ عنها. ويتعين على الإدارة ممارسة التقدير السليم في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات والأساليب المحاسبية بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المعتمدة في الكويت. وتشمل هذه الأحكام والتقديرات، ، على سبيل المثال، تحديد متى قد تتعرض الأصول لانخفاض في قيمتها، وتصنيف الأصول المالية، وتحديد مخصصات خسائر الائتمان، والقيم العادلة للأصول والالتزامات.

يمكن أن تؤثر عوامل عديدة على القيمة النهائية المُتحصل عليها عند تحقيق الإيرادات، أو تسجيل المصروفات، أو استرداد الأصول، أو تخفيض الالتزامات. وقد وضع البنك سياسات وإجراءات رقابية تهدف إلى ضمان التحكم الجيد في تقديراته وأحكامه المحاسبية الجوهريةوتطبيقها بشكل متسق. إضافةً إلى ذلك، تهدف هذه السياسات والإجراءات إلى ضمان أن تتم عملية تغيير المنهجيات بطريقة مناسبة. مع ذلك، ونظرًا لعدم اليقين المحيط بتقديرات البنك ونتائجه المتعلقة بهذه المسائل، لا يستطيع البنك ضمان عدم اضطراره لإجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغة البيانات المالية للفترات السابقة في المستقبل.

المخاطر المتعلقة بالكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و تركيا

(أ) تأثر اقتصاد الكويت و إيراداتها الحكومية بتقلبات أسعار النفط العالمية

يعتمد اقتصاد الكويت وإيراداتها الحكومية بشكل كبير على قطاع النفط، ويتأثران بتقلبات أسعار النفط العالمية.
لا يزال قطاع النفط مساهمًا رئيسيًا في اقتصاد الكويت ومصدرًا هامًا لإيرادات الحكومة وعائدات التصدير. ونتيجة لذلك، يبقى الأداء الاقتصادي للكويت ووضعها المالي وحساباتها الخارجية معتمدًا بشكل كبير على تطورات أسواق النفط العالمية. ولطالما كان لتقلبات أسعار النفط ومستويات الإنتاج تأثير كبير على النشاط الاقتصادي والإيرادات الحكومية والموازين المالية وأوضاع السيولة في الكويت.

تتسم أسعار النفط الخام العالمية بتقلبات كبيرة، وتتأثر بعوامل عديدة خارجة عن سيطرة المجموعة، بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية، والتطورات الجيوسياسية، وتغيرات العرض والطلب، وسياسات وإجراءات تحالف أوبك+ وغيرها من الدول المنتجة للنفط، والتطورات التكنولوجية التي تؤثر على أسواق الطاقة، والسياسات البيئية والمناخية، ووتيرة التحول العالمي في قطاع الطاقة. كما أن القيود التجارية والتعريفات الجمركية وغيرها من التدابير التي تؤثر على النشاط الاقتصادي العالمي قد تُقلل الطلب على النفط وتؤثر سلبًا على أسعاره.

إضافةً إلى ذلك، قد تُسهم التوترات والصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك التوترات المتعلقة بإيران والاضطرابات التي تُؤثر على البنية التحتية الإقليمية للطاقة، وخطوط الشحن، وحركة التجارة، في زيادة تقلبات أسواق النفط، وتؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي في الكويت ومنطقة الخليج العربي عمومًا. وقد تُؤدي هذه التطورات إلى انخفاض إيرادات الحكومة، وتراجع السيولة في النظام المالي، وزيادة تقلبات السوق، وضعف ثقة المستثمرين.

قد تؤثر فترات انخفاض أسعار النفط المستمرة، وتراجع إنتاج النفط، واضطرابات صادرات النفط، أو ضعف الطلب العالمي عليه، سلبًا على النمو الاقتصادي الكويتي، ووضعها المالي، وميزانها الخارجي. وقد تؤدي هذه التطورات إلى انخفاض الإنفاق الحكومي، وتراجع السيولة في القطاع المصرفي، وضعف نشاط القطاع الخاص، وانخفاض الطلب على الائتمان. كما قد تؤثر سلبًا على الوضع المالي لعملاء المجموعة، مما ينتج عنه ارتفاع خسائر الائتمان، وزيادة متطلبات المخصصات، وتدهور جودة الأصول.

لا يوجد ما يضمن عدم تأثير التطورات المستقبلية في أسواق النفط العالمية، أو الأوضاع الجيوسياسية، أو النشاط الاقتصادي العالمي، سلبًا على الاقتصاد الكويتي. وقد يكون لأي من هذه التطورات، بدورها، تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة، ووضعها المالي، ونتائج عملياتها، وآفاقها المستقبلية.

(ب) قد يتأثر الاقتصاد الكويتي ونموه بالاعتبارات السياسية الكويتية.

يتميز النظام السياسي الكويتي بالتفاعل بين الحكومة ومجلس الأمة المنتخب، الذي يضطلع بدور هام في العملية التشريعية وصياغة السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. تتطلب التشريعات المقترحة من الحكومة عمومًا موافقة مجلس الأمة قبل إقرارها. ونتيجةً لذلك، قد تؤثر التطورات السياسية والاختلافات في أولويات السياسات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على توقيت ونطاق وتنفيذ المبادرات والإصلاحات الحكومية.

شهدت الكويت في السنوات الأخيرة فترات من عدم الاستقرار السياسي والجمود التشريعي، بما في ذلك حل مجلس الأمة عام ٢٠٢٤ والتعليق المؤقت لبعض الأحكام الدستورية المتعلقة بعمله. وبينما لا تزال التداعيات طويلة الأجل لهذه التطورات غير واضحة، فإن أحداثًا مماثلة في المستقبل قد تؤثر على استمرارية السياسات، وتؤخر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية، وتزيد من حالة عدم اليقين بشأن البيئة التشريعية والتنظيمية.

قد تتأثر وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية الرئيسية، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، والاستدامة المالية، وإصلاح القطاع العام، والخصخصة، ومشاركة القطاع الخاص، بالاعتبارات السياسية والإجراءات التشريعية. وأي تأخير في تنفيذ هذه الإصلاحات قد يؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين، والنمو الاقتصادي، والمالية العامة، وقدرة الكويت على مواجهة التحديات الاقتصادية طويلة الأجل الناجمة عن اعتمادها على المحروقات.

قد تؤثر التطورات السياسية أيضًا على مناخ الأعمال، والاستثمار الأجنبي، ونشاط سوق رأس المال، والأوضاع الاقتصادية العامة في الكويت. وأي فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي، أو اضطرابات تشريعية، أو تأخير في تنفيذ السياسات، قد تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي وبيئة العمل التي تُمارس فيها المجموعة أعمالها.

ولا يُمكن ضمان عدم تأثير التطورات السياسية المستقبلية في الكويت سلبًا على الأداء الاقتصادي للبلاد أو على تنفيذ السياسات والإصلاحات الحكومية. وقد يكون لأي من هذه التطورات أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة، ووضعها المالي، ونتائج عملياتها، وآفاقها المستقبلية.

(ج) تعمل المجموعة في منطقة تشهد مخاطر سياسية وأمنية مستمرة.

تعمل المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، وتتأثر أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وآفاقها، وستظل تتأثر، بالتطورات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تؤثر على المنطقة. قد تؤثر أحداث مثل الحرب والنزاعات العسكرية والإرهاب والاضطرابات المدنية وعدم الاستقرار السياسي والعقوبات أو غيرها من التوترات الجيوسياسية سلبًا على عمليات المجموعة وعملائها وشركائها وأسواقها. لا يوجد ما يضمن قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها دون انقطاع أو تجنب الآثار السلبية المادية في حال وقوع مثل هذه الأحداث.

على الرغم من أن الكويت حافظت تاريخيًا على استقرار سياسي نسبي، ولا تزال تستفيد من علاقات دولية بناءة بشكل عام، إلا أن أجزاءً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا لا تزال عرضة لتطورات جيوسياسية وأمنية دورية. وقد شملت هذه التطورات من حين لآخر اضطرابات مدنية ونزاعات مسلحة وإرهابًا وعقوبات وتوترات دبلوماسية، بالإضافة إلى اضطرابات مؤقتة في طرق التجارة والنقل. وقد ساهمت هذه التطورات في فترات من عدم اليقين الإقليمي والتقلبات في أسواق المال والسلع والطاقة.

شهدت بعض التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، خلال الفترات الأخيرة، بوادر استقرار جزئي، تمثلت في الانخراط الدبلوماسي بين الأطراف الإقليمية المعنية، والجهود المبذولة للحد من مخاطر التصعيد في المناطق الرئيسية. ومع ذلك، لا تزال المنطقة تعاني من حساسية جيوسياسية متزايدة، ويبقى خطر تجدد التوترات أو تصاعدها قائماً.

كما شهد الشرق الأوسط عموماً اضطرابات دورية أثرت على طرق التجارة البحرية، بما في ذلك الممرات الملاحية الرئيسية، فضلاً عن تقلبات في أسواق الطاقة مدفوعة بالتطورات الجيوسياسية. وبينما خفت حدة بعض هذه الاضطرابات مقارنةً بالفترات السابقة، لا تزال المنطقة عرضة لخطر تجدد عدم الاستقرار، الأمر الذي قد يؤثر على سلاسل التوريد، وتكاليف الشحن، وتقلبات السوق.

إن أي تدهور في الأوضاع الجيوسياسية أو الأمنية قد يؤدي إلى اضطراب في تدفقات التجارة الإقليمية، وشبكات النقل، والبنية التحتية للطاقة، وخطوط الشحن الحيوية. وقد يؤثر ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي في الكويت ومنطقة الخليج العربي عموماً، ويقلل من ثقة المستثمرين، ويزيد من تقلبات السوق، ويؤثر سلباً على السيولة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر عدم الاستقرار الجيوسياسي والتطورات الأمنية المرتبطة به سلبًا على الوضع المالي والأداء التشغيلي لعملاء المجموعة والاطراف المقابلة لها، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان، وارتفاع مخصصات انخفاض القيمة، وتدهور جودة الأصول، وانخفاض حجم الأعمال، وزيادة تكاليف التمويل والتشغيل. وقد تؤثر هذه التطورات أيضًا سلبًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي، والنمو الاقتصادي، والأوضاع المالية في الكويت وغيرها من المناطق التي تعمل فيها المجموعة.

لا يوجد ما يضمن عدم تدهور الأوضاع الجيوسياسية أو الأمنية في المنطقة مستقبلًا، أو استمرار فترات الاستقرار النسبي الحالية. وقد يكون لأي من هذه التطورات أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وآفاقها، وقد يؤثر سلبًا على قدرة المُصدر أو البنك على الوفاء بالتزاماتهما.

قد يتأثر الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته سلبًا بتخفيف بعض المتطلبات التنظيمية والظروف الجيوسياسية التي تستدعي اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

في 26 مارس 2026، أصدر بنك الكويت المركزي التعميم رقم (2/ ر ب/ ر ب أ/ 619) مُعلنًا حزمة تحفيزية للتخفيف من التداعيات الاقتصادية للتطورات الجيوسياسية الإقليمية الجارية. وبينما تهدف هذه الإجراءات إلى دعم سيولة النظام المصرفي والاستقرار المالي خلال فترة من عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي الكلي على الصعيد الإقليمي، فإنها تتضمن تغييرات جوهرية في العديد من النسب والحدود القصوى التي يفرضها بنك الكويت المركزي عادةً. وعلى وجه التحديد، قام بنك الكويت المركزي بما يلي:

- خفض الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر الصافي من 100% إلى 80%.
- خفض نسبة السيولة التنظيمية من 18% إلى 15%.
- توسيع الحدود القصوى للفجوات التراكمية السلبية في سلم عدم تطابق آجال الاستحقاق بنسبة 10%.
- رفع الحد الأقصى للإقراض إلى 100%. بعد أن كان 90%.
- الإفراج عن جزء من مصدّ المحافظة على رأس المال، مما خفض فعلياً متطلبات قاعدة رأس المال الإجمالية إلى 12% من الحد التنظيمي القياسي البالغ 13% (باستثناء الرسوم الإضافية على المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية).

تُعدّ هذه الإجراءات تدابير تيسير احترازية مؤقتة تهدف إلى دعم سيولة واستقرار النظام المصرفي خلال فترة عدم الاستقرار الجيوسياسي، ولا تُمثّل تعديلاً دائماً للإطار التنظيمي الأساسي لبنك الكويت المركزي. وعلى الرغم من أن هذه المعايير المُخففة تعني أن البنك - والقطاع المصرفي الكويتي عموماً - يعمل بسيولة واحتياطيات رأسمالية أقل مما هو عليه في ظل النظام التنظيمي القياسي، إلا أنه لا يُمكن ضمان كفاية هذه التدابير لحماية البنك من آثار عدم الاستقرار الجيوسياسي المستمر أو التقلبات الاقتصادية.

ومع ذلك، فقد أظهر بنك الكويت المركزي تاريخياً التزاماً بالاستقرار النظامي من خلال تبني نهج تدريجي ومدروس عند إعادة تطبيق المعايير التنظيمية بعد فترات التيسير المؤقت. على سبيل المثال، بعد تخفيف المعايير التنظيمية التي سمح بها البنك الكويت المركزي خلال جائحة كوفيد-19، أعاد بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير التنظيمية القياسية تدريجيًا وعلى مراحل، ما يضمن عدم إجهاد النظام المصرفي. تشير هذه السابقة التاريخية إلى تفضيل تنظيمي لإعادة فرض الحدود الرقابية المعتادة بشكل منظم، بهدف تقليل اضطراب السوق ومنح القطاع المصرفي الوقت الكافي للتكيف مع المعايير التنظيمية المعتادة.

المخاطر الخاصة بكل دولة والناجمة عن الظروف الاقتصادية الكلية في الولايات القضائية الرئيسية

تتعرض بعض الشركات التابعة للبنك لمخاطر اقتصادية خاصة بكل دولة، قد تؤثر على عملياتها وأدائها ونتائجها المالية:

بنك برقان - تركيا

لا تزال تركيا تعاني من اختلالات في الاقتصاد الكلي بعد فترة من ارتفاع التضخم وتقلبات العملة وتشديد السياسات. ورغم أن السياسات الاقتصادية الأخيرة دعمت انخفاضًا تدريجيًا في التضخم وتحسنًا في الاحتياطيات الخارجية، إلا أن التضخم لا يزال مرتفعًا وفقًا للمعايير الدولية، ولم تكتمل عملية خفض التضخم.

لا يزال الاقتصاد التركي عرضة للصدمات الخارجية، بما في ذلك تقلبات أسعار الطاقة العالمية، وتغيرات معنويات المستثمرين، وتقلبات أسعار الصرف، والتحولات في السياسات النقدية والمالية المحلية. وعلى وجه الخصوص، قد يؤثر استمرار الأوضاع المالية الصعبة والضغوط التضخمية سلبًا على نمو الائتمان، وتكاليف الاقتراض، والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

قد تؤثر التعديلات الاقتصادية المستمرة، وحساسية سعر الصرف، والشكوك السياسية والسياساتية على بيئة عمل بنك بي بي تي، بما في ذلك الطلب على الائتمان، وجودة الأصول، وتكلفة التمويل.

وأي تدهور في استقرار الاقتصاد الكلي أو انعكاس في اتجاهات انخفاض التضخم قد يؤثر سلبًا على بيئة عمل عمليات المجموعة في تركيا، بما في ذلك جودة الأصول، وتكاليف التمويل، والطلب على الخدمات المالية.

بنك الخليج الجزائري ش.ذ.أ — الجزائر

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات، حيث لا يزال التقدم المحدود في مجال التنويع يشكل نقاط ضعف هيكلية. ورغم أن عائدات الهيدروكربونات والإنفاق العام قد دعما النشاط الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد لا يزال معرضًا لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، والضغوط المالية، وتعقيدات الإطار التنظيمي. وتهدف مبادرات الإصلاح المالي والهيكلي الأخيرة إلى تحسين استدامة الميزانية ودعم تنمية القطاعات غير الهيدروكربونية، غير أن فعاليتها تظل رهنًا بمخاطر التنفيذ والظروف الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقًا.

لا يزال الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق الخارجية، كما يظل معتمداً مالياً على الإيرادات المرتبطة بالهيدروكربونات، وهو ما قد يؤثر على الإنفاق العام، وظروف السيولة، والاستقرار الاقتصادي العام. كما أن التعديلات المستمرة في السياسات، والتطورات التنظيمية، ومخاطر تنفيذ الاستثمارات قد تسهم هي الأخرى في زيادة حالة عدم اليقين في بيئة العمل.

إن تركّز الاقتصاد واعتماده على قطاع محدد، إلى جانب التعرض لتقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، قد يؤثران سلباً في الطلب على الخدمات المصرفية، وجودة المحفظة الائتمانية، والأداء المالي العام لبنك الخليج الجزائري (AGB).

بنك تونس الدولي ش.م. — تونس

لا يزال الاقتصاد التونسي يعاني من قيود هيكلية، ويتسم بنمو متواضع، وضغوط مالية مرتفعة، وتحديات مستمرة في مجال التمويل الخارجي. ولا تزال المالية العامة تواجه ضغوطًا، في حين يظل الوصول إلى التمويل الخارجي محدودًا، مما يسهم في استمرار الضغط على أوضاع السيولة والاستقرار الاقتصادي الكلي. ويعمل القطاع المصرفي في بيئة تتأثر بضعف النشاط الاقتصادي وتزايد الضغوط على النظام المالي، بما في ذلك التغيرات في سلوك الودائع وديناميات السيولة، فضلاً عن الاضطرابات الدورية في سوق العمل والقطاعات المختلفة التي تعكس ضغوطًا اقتصادية أوسع نطاقًا.

قد تؤثر الاختلالات المالية المستمرة، ومصادر التمويل الخارجية المحدودة، وعدم اليقين بشأن السياسات سلبًا على الاستقرار المالي، والطلب على الائتمان، والرغبة في المخاطرة داخل القطاع المصرفي.

قد تؤثر هذه الظروف سلبًا على العمليات المصرفية في تونس، بما في ذلك جودة الأصول وإدارة السيولة والأداء المالي العام.

بنك الخليج المتحد ش.م.ب. — مملكة البحرين

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد البحريني نمواً متواضعاً في المدى القريب، مدعوماً بالنشاط في قطاع الخدمات والقطاعات غير النفطية. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد معرضاً لضغوط مالية وخارجية، بما في ذلك مستويات الدين العام المرتفعة نسبياً وحساسيته لتقلبات أسعار الطاقة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التوترات الجيوسياسية المستمرة وديناميكيات الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط سلباً على معنويات المستثمرين، وتؤدي إلى تعطيل التجارة وتدفقات رأس المال، وتساهم في زيادة التقلبات في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك البحرين.

وقد تؤثر هذه الظروف في مستويات السيولة، وتكاليف التمويل، وإجمالي الطلب على الائتمان داخل القطاع المصرفي. كما قد تنعكس هذه العوامل سلباً على أداء القطاع المصرفي في مملكة البحرين، وفي سياق أوسع يشمل دول مجلس التعاون الخليجي، قد تؤثر في بيئة أعمال المجموعة، بما في ذلك جودة الأصول، والربحية، وآفاق النمو.

الأثر العام للمخاطر

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية في أي من الدول التي تمارس فيها الشركات التابعة للمجموعة أعمالها قد يؤثر سلباً على تلك الشركات، من خلال انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية، وارتفاع مخاطر الائتمان، وتزايد الضغوط على مستويات السيولة، وارتفاع تكاليف التشغيل. وعلاوة على ذلك، فإن أي تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية الكلية – بما في ذلك، على سبيل المثال، استمرار معدلات التضخم المرتفعة في تركيا لفترة طويلة، أو تصاعد الضغوط المالية ومتطلبات التمويل الخارجي في الجزائر وتونس، أو تفاقم التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية – قد يؤثر بصورة جوهرية في الأداء المالي للمجموعة وقدرتها على تنفيذ استراتيجيتها التشغيلية في هذه الأسواق.

وقد تؤثر هذه التطورات، بما في ذلك تصاعد أو استمرار النزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع، سلباً أيضاً في ثقة المستثمرين، وتدفقات رؤوس الأموال، وأسواق الطاقة، والاستقرار الاقتصادي بوجه عام في الولايات القضائية التي تمارس فيها المجموعة أعمالها.

(د) عدم اليقين القانوني والتنظيمي في دولة الكويت وغيرها من الولايات القضائية الرئيسية

تمر دولة الكويت وغيرها من الدول التي تتمتع فيها المجموعة بحضورٍ مؤثر بمرحلة تطوير لمؤسساتها الحاكمة وأنظمتها القانونية والتنظيمية، والتي لم تبلغ بعد مستوى الرسوخ والاستقرار الذي تتمتع به الأنظمة المماثلة في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذت دولة الكويت، إلى جانب تلك الدول، عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز الكفاءة وزيادة اليقين في أطرها القانونية والتنظيمية.

قد لا توفر الأنظمة القانونية في دولة الكويت وهذه الدول الأخرى المستوى ذاته من الحماية أو تفرض متطلبات الإفصاح عن المعلومات بالمستوى المعمول به في دول أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكن تقديم أي ضمان بعدم قيام حكومة دولة الكويت أو حكومات تلك الدول الأخرى بتطبيق لوائح تنظيمية أو سياسات مالية أو نقدية، بما في ذلك إصدار سياسات أو لوائح جديدة أو تبني تفسيرات قانونية جديدة للوائح القائمة، تتعلق بنزع الملكية، أو التأميم، أو الضرائب، أو أسعار الفائدة، أو ضوابط الصرف، أو اتخاذ أي إجراءات أخرى قد يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو مركزها المالي أو نتائج عملياتها أو آفاقها المستقبلية.

(هـ) التغييرات المحتملة في الإطار التنظيمي لبنك الكويت المركزي (CBK)

وباعتبار البنك جهة خاضعة للرقابة والتنظيم، فإن أي تغييرات في القوانين أو اللوائح المعمول بها، أو في تفسيرها أو آليات إنفاذها، أو إخفاق البنك في الامتثال لها، قد يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي أو نتائج عملياته أو آفاقه المستقبلية. وتغطي القواعد والأنظمة الرقابية والإشرافية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وكذلك البنوك المركزية المختصة فيما يتعلق بالشركات التابعة للبنك، وبدرجة من التفصيل تفوق ما هو معمول به في العديد من الدول الأخرى، موضوعات تشمل على وجه الخصوص: متطلبات كفاية رأس المال، والسيولة، وترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية، وسياسات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات ذات الصلة، والتركيز الائتماني، وتنظيم

السياسة الاستثمارية، وأنظمة الرقابة الداخلية، وأنظمة قياس المخاطر وإدارتها، والقواعد واللوائح المتعلقة بالخبرات الواجب توافرها لدى أعضاء مجالس إدارات البنوك وكبار المسؤولين التنفيذيين، بالإضافة إلى مكافحة غسل الأموال والعمليات المشبوهة وتمويل الإرهاب.

وقد تفرض هذه اللوائح قيوداً على أنشطة البنوك، بما في ذلك البنك، كما أن أي تغييرات تجريها البنوك المركزية المختصة على سياساتها أو ممارساتها الرقابية والتنظيمية قد تؤثر، بدرجات متفاوتة، في أعمال كل بنك، والمنتجات أو الخدمات التي يقدمها أو قد يقدمها مستقبلاً، وقيمة أصوله، وتكاليف ممارسة أعماله، ومركزه المالي.

(و) ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية المرتبطة بالأسواق الناشئة، بوجه عام، على درجة أعلى من المخاطر

ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية للشركات التي تمارس أعمالها في الأسواق الناشئة، بما في ذلك دولة الكويت، بوجه عام، على درجة أعلى من المخاطر مقارنةً بالاستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن جهات إصدار في أسواق أكثر تطوراً. وتشمل هذه المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع مستويات التقلب وانخفاض السيولة، والتغيرات المفاجئة في البيئة القانونية أو الاقتصادية أو السياسية، وعدم الاستقرار في الدول المجاورة، والمخاطر التشغيلية المرتبطة بالاحتيال أو الرشوة أو الفساد أو ضعف الحوكمة، فضلاً عن قصور البنية التحتية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

ولا يمكن تقديم أي ضمان بعدم تأثر أسواق الأوراق المالية في الأسواق الناشئة سلباً بالأحداث التي تقع في أماكن أخرى، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. فكثيراً ما تؤدي ردود فعل المستثمرين تجاه التطورات في إحدى الأسواق الناشئة إلى حدوث ما يُعرف بـ "أثر العدوى"، حيث يمتد الشعور السلبي إلى بقية أسواق المنطقة أو إلى فئة الأصول ذاتها. وفي حال حدوث هذا الأثر، فقد تتأثر القيمة السوقية للأوراق المالية سلباً بالتطورات الاقتصادية أو المالية التي تشهدها دول أخرى من الأسواق الناشئة، وهي ظروف لا تملك المجموعة أي سيطرة عليها.

كما قد تكون الأسواق الناشئة أكثر حساسية للاضطرابات التي تشهدها أسواق رأس المال، أو لانخفاض توافر الائتمان، أو لارتفاع تكاليف التمويل. وقد تؤثر هذه العوامل سلباً في أداء الشركات العاملة في تلك الأسواق، بما في ذلك المجموعة، ولا يمكن تقديم أي ضمان بعدم تحقق هذه المخاطر مستقبلاً.

وبناءً عليه، فإن الاستثمار في الأوراق المالية الخاصة بالمجموعة ينطوي على مخاطر لا ترتبط عادةً بالاستثمار في الأوراق المالية في الأسواق الأكثر تطوراً. لذا، ينبغي للمستثمرين المحتملين تقييم المخاطر ذات الصلة بعناية، وأن يحدد كل منهم بنفسه مدى ملاءمة هذا الاستثمار لظروفه وأهدافه الاستثمارية. وبوجه عام، يُعد الاستثمار في الأسواق الناشئة أكثر ملاءمة للمستثمرين ذوي الخبرة الذين يدركون على نحو كامل طبيعة المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات وأهميتها.

المخاطر المتعلقة بأسهم الإصدار

(أ) السيولة والتقلب في سعر السهم

قد لا يتمكن المكتتبون من إعادة بيع أسهمهم، بما في ذلك أسهم الإصدار، بسعر يعادل سعر الطرح أو يزيد عليه، أو قد لا يتمكنون من بيعها على الإطلاق. وقد يتأثر السعر السوقي للأسهم بعد الطرح سلباً بعوامل تقع داخل نطاق سيطرة المُصدر أو خارجه، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات في الأداء المالي للمُصدر، وظروف السوق السائدة، والتعديلات التي تطرأ على الأنظمة واللوائح الحكومية.

وينبغي للمستثمرين أن يدركوا أن قيمة الاستثمار في الأسهم، بما في ذلك أسهم الإصدار، قد تنخفض كما قد ترتفع. كما قد يتسم السعر السوقي للأسهم المزمع إصدارها بدرجة عالية من التقلب، وقد يشهد تذبذبات كبيرة نتيجة تغير توجهات المستثمرين ومعنويات السوق تجاه الأسهم. وقد شهدت أسواق الأوراق المالية، تاريخياً، تقلبات كبيرة في الأسعار وأحجام التداول أثرت في أسعار الأوراق المالية، وذلك في كثير من الأحيان بصورة مستقلة عن الأداء الفعلي للمُصدر أو آفاقه المستقبلية.

وعلاوة على ذلك، قد تأتي نتائج أعمال المُصدر وآفاقه المستقبلية، في بعض الأحيان، دون مستوى توقعات السوق أو المحللين الماليين. وقد يؤدي أي من هذه العوامل إلى انخفاض السعر السوقي للأسهم.

(ب) توزيعات الأرباح

تكون أسهم الإصدار مستحقة للحصول على أي توزيعات أرباح قد يقرر المُصدر توزيعها مستقبلاً. ويعتزم المُصدر اتباع سياسة لتوزيع الأرباح تراعي استدامة مستويات التوزيعات وتعكس تقييمه لآفاق تحقيق أرباح متكررة. ولا يعتزم المُصدر تكوين احتياطيات غير قابلة للتوزيع على المساهمين، إلا بالقدر الذي يقتضيه القانون. ويتم توزيع الأرباح، متى رأى مجلس الإدارة ذلك مناسباً ، وفقاً لتقديره، واستناداً إلى الأداء المالي للمُصدر، ومركز التدفقات النقدية، وغيرها من العوامل ذات الصلة، وذلك رهناً بموافقة المساهمين.

وينبغي على المستثمرين أن يضعوا في اعتبارهم أن سياسة المُصدر بشأن توزيع الأرباح قد تخضع للتعديل من وقت لآخر، ولا يمكن تقديم أي ضمان بشأن قيمة أو توقيت أو وتيرة أي توزيعات أرباح مستقبلية.

(ج) تخفيف نسبة الملكية في الأسهم القائمة

إذا لم يقم المكتتبون المؤهلون بممارسة حقوقهم بالكامل قبل الموعد النهائي لتلقي طلبات الاكتتاب وسداد قيمتها، وفقاً لما هو مبين في نشرة الاكتتاب هذه، فإن نسبة ملكيتهم وحقوق التصويت الخاصة بهم في المُصدر ستنخفض. ونتيجة لذلك، ستتراجع النسبة التي تمثلها أسهمهم القائمة من رأس مال المُصدر عقب إتمام الطرح.

علاوة على ذلك، قد يتعرض المكتتبون المؤهلون المقيدون في تاريخ الاستحقاق، حتى إذا مارسوا حقوقهم بالكامل، لتراجع طفيف في نسبتهم، إذ قد يُخفض استحقاقهم إلى أقرب عدد صحيح أدنى من أسهم الإصدار. . وفي حال توفر أسهم إصدار لم يتم الاكتتاب فيها، قد تتاح لهؤلاء المكتتبين فرصة التقدم بطلب للحصول على أسهم إصدار إضافية، مما قد يمكّنهم من الحفاظ على حصتهم النسبية في المُصدر أو زيادتها.

(د) المخاطر المرتبطة بعدم ممارسة كبار المساهمين لحقوقهم

إذا لم يقم كبار المساهمين، بمن فيهم المساهمون الاستراتيجيون، بالاكتتاب في كامل حقوقهم في الاكتتاب بالأسهم الجديدة المطروحة، فإن نسبة ملكيتهم وحقوق التصويت الخاصة بهم وتمثيلهم في مجلس الإدارة ستنخفض، كما سينخفض العائد الذي يحصلون عليه نتيجة تراجع نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة. كما أن انخفاض حقوق التصويت لكبار المساهمين من شأنه أن يحد من قدرتهم على التأثير في القرارات الجوهرية للشركة، وقد ينعكس ذلك على حوكمة الشركة ومركزها المالي.

(هـ) المخاطر المتعلقة بعدم تحقيق أرباح أو عدم إمكان بيع حقوق الأولوية

ليس هناك ما يضمن أن تكون الأسهم مربحة أو أنه يمكن تداولها بسعر أعلى. كما لا يوجد ما يضمن وجود طلب كافٍ في السوق لممارسة حقوق الأولوية أو للحصول على أي تعويض من الشركة في حالة عدم ممارسة هذه الحقوق. وفي حالة عدم تمكن المستثمرين من التخلص من حقوق الأولوية قبل خمسة أيام عمل على الأقل من انتهاء فترة الطرح، فقد يُطلب منهم ممارسة هذه الحقوق أو الاستفادة منها بطريقة أخرى للاكتتاب في أسهم الإصدار، وإذا لم يقم المستثمرون بالاكتتاب أو لم يتبعوا إجراءات الاكتتاب في الحقوق بالطريقة الصحيحة، فلا يوجد ضمان بتوزيع مبلغ تعويض عليهم، مما سيؤدي إلى تكبدهم بعض الخسائر. وبناءً على ذلك، ينبغي على المستثمرين الاطلاع على التفاصيل الكاملة لآلية إدراج حقوق الأولوية وتداولها الواردة في لوائح بورصة الكويت والأحكام المعمول بها في اللوائح التنفيذية. ويجب أن يكونوا على دراية بجميع العوامل التي تؤثر عليهم، لضمان أن يكون أي قرار استثماري قائمًا على الوعي الكامل والفهم الدقيق لطبيعة الاستثمار والمخاطر المرتبطة به.

(و) مخاطر انخفاض الطلب على حقوق الأولوية في الاكتتاب وأسهم الشركة، أو إلغاء الاكتتاب

ليس هناك ما يضمن وجود طلب كافٍ على حقوق الأولوية في الاكتتاب خلال فترة تداول حقوق الأولوية بما يمكّن حاملي حقوق الأولوية في الاكتتاب من بيع تلك الحقوق وتحقيق ربح منها. كما لا يوجد أي ضمان بوجود طلب كافٍ على أسهم الشركة من قِبل المكتتبين المؤهلين خلال فترة الطرح، وفي هذه الحالة لن يكون هناك أي تعويض لحاملي الحقوق غير المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد ضمان بوجود طلب كافٍ في السوق على الأسهم التي يحصل عليها المكتتب من خلال ممارسة حق الأولوية في الاكتتاب ، أو من خلال الطرح العام، أو من السوق، مما قد يؤثر سلبًا على سعر السهم وربحية المُصدر والمساهمين. كما لا يوجد ضمان بأن الاكتتاب سيكون ناجحًا أو أنه لن يتم إلغاؤه. وفي حالة إلغاء الطرح، لن يتمكن حاملو حقوق الأولوية في الاكتتابمن ممارسة حقهم في الاكتتاب في أسهم الإصدار المخصصة لهذه الحقوق، مما قد يؤدي إلى فقدان المشتري لحق الأولوية في الاكتتاب مقابل السعر الذي دفعه مقابل هذا الحق دون أن يكون له الحق في الرجوع على المُصدر ووكيل الاكتتاب والمديرين الرئيسيين للمطالبة بأي تعويض. كما يشترط أن تظل أسهم المُصدر متداولة في بورصة الكويت طوال فترة عرض حق الأفضلية، حتى يستمر تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب.

(ز) المخاطر الضريبية المتعلقة بالمدفوعات

لا يزال تطبيق وإنفاذ نظام ضريبة الدخل الكويتي، بما في ذلك أي أطر ضريبية جديدة أو ناشئة مثل نظام ضريبي من نوع الحد الأدنى المؤجل أو التدابير المماثلة، غير مؤكد فيما يتعلق بحاملي «أسهم الإصدار» الذين يُعتبرون «كيانات اعتبارية من خارج دول مجلس التعاون الخليجي» (حسب التعريف الوارد في «الضرائب»). وهناك احتمال أن يخضع حاملو أسهم الإصدار هؤلاء لنظام ضريبة الدخل الكويتي في المستقبل إذا قررت إدارة ضريبة الدخل و/أو وزارة المالية و/أو المحاكم الكويتية أن الدخل المتحصل عليه فيما يتعلق بالأسهم الممزمع إصدارها الخاضعة للضريبة، على الرغم من الإعفاءات الضريبية المعمول بها.

حتى تاريخه، لم تصدر عن **إدارة ضريبة الدخل** أي أحكام ملزمة أو تفسيرات رسمية معلنة بشأن تطبيق الإعفاءات الضريبية على الدخل المتحقق لحاملي الأسهم من **الكيانات الاعتبارية غير الخليجية** فيما يتعلق بإصدار أسهم ملكية مثل أسهم الإصدار. وبالمثل، لم تقم المحاكم الكويتية حتى الآن بتفسير الأحكام ذات الصلة في هذا السياق. وعلى الرغم من عدم وجود سوابق تشير إلى قيام إدارة ضريبة الدخل بفرض ضريبة دخل على المساهمين من الكيانات الاعتبارية غير الخليجية في الظروف الموضحة أعلاه، فإنه لا يمكن التنبؤ بكيفية قيام إدارة ضريبة الدخل أو وزارة المالية أو المحاكم بتطبيق أو إنفاذ القوانين الضريبية وأي نظام ضريبي جديد من الناحية العملية. كما أن تفسيرات إدارة ضريبة الدخل لأحكام قانون الضرائب الكويتي لم تكن، في بعض الأحيان، متسقة.

إذا قررت إدارة ضريبة الدخل و/أو المحاكم الكويتية أن الدخل المتحقق لحامل أسهم الإصدار من الكيانات الاعتبارية غير الخليجية يخضع للضريبة، فقد يصبح هذا الحامل مسؤولاً عن سداد ضريبة الدخل الكويتية (المفروضة حالياً بنسبة 15%على صافي الدخل، وقد تمتد لتشمل الأرباح الرأسمالية)، كما قد يُطلب منه الالتزام بمتطلبات الإفصاح والإبلاغ وتقديم الإقرارات الضريبية ذات الصلة في دولة الكويت. وفي بعض الحالات، قد يتم تطبيق استقطاع بنسبة تصل إلى 5% من المدفوعات التي يجريها المُصدر إلى حاملي أسهم الإصدار، وذلك إلى حين حسم الوضع الضريبي لهؤلاء الحاملين.

على الرغم من عدم وجود تطبيق نهائي أو حاسم لنظام ضريبة الدخل الكويتي على حاملي أسهم الإصدار من **الكيانات الاعتبارية غير الخليجية** حتى تاريخه، فإنه لا يمكن تقديم أي ضمان بعدم خضوع حاملي هذه الأسهم لهذا النظام في الظروف الموضحة أعلاه. ويُنصح المكتتبون المحتملون باستشارة مستشاريهم الضريبيين بشأن الآثار المترتبة، بموجب قوانين الضرائب الكويتية وغيرها من القوانين الضريبية واجبة التطبيق، على اكتساب أسهم الإصدار والاحتفاظ بها والتصرف فيها، وكذلك على استلام المدفوعات المتعلقة بها. يرجى الرجوع إلى قسم "الضرائب" للحصول على مزيد من المعلومات.

(ح) ضرائب القيمة المضافة

اتفق مجلس التعاون الخليجي («مجلس التعاون») رسمياً على إطار عمل مشترك لضريبة القيمة المضافة («إطار عمل ضريبة القيمة المضافة الخليجي») ووضع اللمسات الأخيرة عليه في عام 2017، وقامت عدة دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي بعد ذلك بتطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من عام 2018. ومع ذلك، وحتى تاريخ إصدار نشرة الاكتتاب هذه، لم تقم دولة الكويت بعد بتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة، على الرغم من التزامها السابق بموجب إطار عمل ضريبة القيمة المضافة الخليجي.

ولم يتم سن أي تشريع محلي في الكويت لتفعيل ضريبة القيمة المضافة، كما لم يتم نشر أي قواعد أو لوائح تفصيلية تتعلق بهيكل نظام ضريبة القيمة المضافة المحتمل في الكويت أو نطاقه أو معدلاته أو الإعفاءات منه أو متطلبات الامتثال له أو توقيت تطبيقه. ونتيجة لذلك، لا يمكن حاليًا تحديد ما إذا كان سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت، أو متى، أو كيف سيتم ذلك، أو كيف قد ينطبق أي نظام لضريبة القيمة المضافة من هذا القبيل على المُصدر أو حاملي أسهم الإصدار أو المعاملات التي يشارك فيها المُصدر.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح الإطار الموحد لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي لكل دولة عضو في المجلس هامشًا واسعًا من السلطة التقديرية في تحديد تصميم نظامها الخاص لضريبة القيمة المضافة وآلية تطبيقه. وبناءً على ذلك، وحتى إذا أصدرت دولة الكويت تشريعًا بشأن ضريبة القيمة المضافة في المستقبل، فإن الأحكام والشروط الدقيقة، والمعاملات الخاضعة للضريبة، ومعاملة التوريدات عبر الحدود، ستظل غير مؤكدة.

يجب على المستثمرين المحتملين أن يدركوا أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت قد يؤثر على تكاليف المُصدر، وأسعاره، والتزاماته المتعلقة بالإبلاغ، وتدفقاته النقدية، وقد يؤدي إلى زيادة متطلبات الامتثال أو انخفاض العوائد بعد الضرائب لحاملي أسهم الإصدار. يُنصح المستثمرون باستشارة مستشاريهم الضريبيين بشأن الآثار المحتملة لضريبة القيمة المضافة بموجب القانون الكويتي بمجرد سن أي تشريع يتعلق بضريبة القيمة المضافة.

(ط) تغيير في القانون

لا يمكن تقديم أي ضمانات بشأن تأثير أي تغيير محتمل في القانون الكويتي أو في الممارسات الإدارية بعد تاريخ نشرة الاكتتاب، كما لا يمكن تقديم أي ضمانات بشأن ما إذا كان أي تغيير من هذا القبيل قد يؤثر سلبًا على قدرة المُصدر على سداد المدفوعات و/أو تسليم الأسهم الإصدار، حسب الاقتضاء.

شروط وأحكام وتعليمات الإصدار

اتفاقية الاكتتاب

أبرم مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب اتفاقية اكتتاب مع المُصدر، وبموجبها، ورهنًا باستيفاء شروط مسبقة معينة، اتفقا على بذل العناية الواجبة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير طرح أسهم الإصدار للمكتتبين بسعر الإصدار.
ولإزالة أي لبس، لا يُلزم مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب، تحت أي ظرف من الظروف، بالاكتتاب في أي جزء من أسهم الإصدار الذي يبقى غير مكتتب به بعد انتهاء عملية الطرح أو ضمان تغطيتها.

أسهم الإصدار المطروحة

يطرح المُصدر 277,777,777 سهمًا عاديًا ("**أسهم الإصدار**") تمثل ما يقارب 7% من رأس مال المصدر الحالي للمُصدر.

سعر الإصدار لكل سهم

حُدد سعر الإصدار بـ 0.180 دينار كويتي للسهم الواحد، ويشمل القيمة الاسمية البالغة 0.100 دينار كويتي للسهم الواحد، بالإضافة إلى علاوة إصدار قدرها 0.080 دينار كويتي.

المكتتبون

يُتاح الطرح للمكتتبين المؤهلين الأوليين ("**المكتتبون المؤهلون الأوليون**")، وهم: أ) الأشخاص ("**المساهمون المؤهلون**") الذين سُجلت أسماؤهم في سجل مساهمي البنك ("**سجل مساهمي البنك**") لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة ("**وكيل المقاصة والإيداع**") اعتبارًا من **30 أغسطس** 2026 ("**تاريخ الاستحقاق**")، ب) الأشخاص الذين نُقلت إليهم حقوق الأولوية خلال فترة تداول حقوق الأولوية (كما هي معرفة أعلاه) ("**مالكو حقوق الأولوية المنقولة**").

وللتوضيح، فإن أي تداول جرى على أسهم البنك قبل تاريخ الاستحقاق، ولكن لم تكتمل عملية تسويته في بورصة الكويت في تاريخ الاستحقاق ("**تاريخ الاستحقاق**")، وبالتالي لم يُسجل في سجل مساهمي البنك ("**سجل مساهمي البنك**")، لن يُؤخذ في الاعتبار عند تحديد المساهمين المؤهلين المسجلين في سجل مساهمي البنك في تاريخ الاستحقاق.

في أي من الحالات التالية المتعلقة بممارسة أي حق من حقوق الأولوية في الاكتتاب فيما يخص أسهم الإصدار (يُشار إليه فيما يلي بـ "**حق الأولوية في الاكتتاب** " (حسب السياق)): أولًا، في حالة المُكتتب المؤهل الأولي، يجوز له الاكتتاب في حصته النسبية من أسهم الإصدار بناءً على عدد الأسهم القائمة المسجلة باسمه في تاريخ الاستحقاق، وذلك في حال عدم نقله لحق الأولوية في الاكتتاب بطريقة أخرى. ثانيًا، في حالة مالكي حقوق الأولوية في الاكتتاب المنقولة، يجوز لهم الاكتتاب في حصتهم النسبية من أسهم الإصدار بناءً على عدد حقوق الأولوية في الاكتتاب التي نُقلت إليهم خلال فترة تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب. ويجوز لكل مالك لحقوق الأولوية في الاكتتاب المنقولة الاكتتاب في أسهم الإصدار بناءً على عدد حقوق الأولوية في الاكتتاب المنقولة إليه.

بالإضافة إلى عدد أسهم الإصدار التي يحق للمكتتبين المؤهلين الأوليين الحصول عليها بموجب حقهم في الاكتتاب المسبق، يجوز لهم أيضًا الاكتتاب في أسهم إصدار إضافية ("**أسهم إصدار إضافية**") في نفس الوقت الذي يكتتبون فيه في أسهم الإصدار بموجب حقهم في الاكتتاب المسبق. ويُقصد بأسهم الإصدار الإضافية هي تلك الأسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها نتيجةً لاختيار المكتتبين المؤهلين الأوليين عدم ممارسة حقهم في الاكتتاب المسبق، أو ممارسته جزئيًا فقط. تُخصص أسهم الإصدار الإضافية المتاح الاكتتاب بها للمكتتبين المؤهلين الأوليين بما يتناسب مع اكتتابهم في هذه أسهم الإصدار الإضافية.

في حال عدم اكتتاب جميع أسهم الإصدار بالكامل من قبل المكتتبون المؤهلون الأوليون خلال فترة الاكتتاب المسبق لحقوق الأولوية في الاكتتاب ، تُطرح الأسهم غير المكتتب بها للاكتتاب العام ("**الاكتتاب العام**" أو "**الطرح العام**") لأي شخص مؤهل للاكتتاب في أسهم الكويت ("**المكتتبون العامون**")، بمن فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، المكتتبون المؤهلون الأوليون.

لا يحق للمكتتبين المؤهلين الأوليين والمكتتبين العامين (يُشار إليهم مجتمعين بـ "**المكتتبين**") في أسهم الإصدار التراجع عن اكتتابهم إلا وفقًا لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 (بصيغته المعدلة) ولائحته التنفيذية (بصيغتها المعدلة). ويكون قرار تخصيص الأسهم نهائيًا دون أي مسؤولية على المُصدر أو وكيل الاكتتاب.

يحق لكل مكتتب مؤهل الاكتتاب في أسهم الإصدار بنسبة 7.10%. (بعد التقريب، ومعدلة لكسور الاسهم، إن وجدت) من حصصهم الحالية في تاريخ الاستحقاق، مع مراعاة أسهم الخزينة الخاصة بالمُصدر، إن وجدت. يحق لحاملي حقوق الأولوية في الاكتتاب في عدد أسهم الإصدار بما يتناسب مع الحقوق المكتسبة.

لا يحق للمكتتبين استلام أي عائدات من الطرح.

في حال لم تُغطى زيادة رأس المال بالكامل خلال فترة الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة المُصدر، بموافقة هيئة أسواق المال الكويتية، تمديد فترة الاكتتاب لفترة إضافية أو أكثر، شريطة ألا تتجاوز فترة الاكتتاب الإجمالية، بما في ذلك أي تمديدات، ثلاثة أشهر.

وفي حال استمرار عدم تغطية زيادة رأس المال بعد انتهاء الفترة الممددة، يجوز لمجلس الإدارة إما إلغاء زيادة رأس المال أو تحديدها بالمبلغ المكتتب به فعليًا. ويحق للمكتتبين إلغاء اكتتابهم وفقًا للقانون المعمول به.

حقوق المساهمين المرتبطة بأسهم الإصدار

يمتلك المُصدر فئة واحدة من الأسهم العادية. يخول كل سهم من أسهم الإصدار حامله صوتًا واحدًا، بالإضافة إلى حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمُصدر والتصويت فيها. ولا يتمتع أي مساهم بأي حقوق تصويت تفضيلية.
فور إصدارها، تتمتع أسهم الإصدار بذات المرتبة والحقوق التي تتمتع بها أسهم المُصدر القائمة من جميع النواحي، بما في ذلك الحق في أي توزيعات أرباح يعلن عنها المُصدر والمشاركة في صافي أصول المُصدر عند تصفيته، وذلك بعد سداد التزاماته .

قابلية تحويل أسهم الإصدار

لا يجوز تحويل أسهم الإصدار إلى أي فئة أو شكل آخر من الأوراق المالية

تداول أسهم الإصدار وحقوق الأولوية في الاكتتاب

تكون حقوق الأولوية في الاكتتاب قابلة للتداول بحرية وفقًا لقواعد بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة

يُعد اعتماد نشرة الاكتتاب بمثابة ترخيص لإدراج وتداول حقوق الأولوية في الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب، والتي تنتهي عند الإعلان عن نتائج الاكتتاب النهائية.

بعد استكمال جميع الإجراءات والموافقات اللازمة، تُدرج أسهم الإصدار وتُصبح قابلة للتداول بحرية في بورصة الكويت، وتتمتع بنفس حقوق التداول التي يتمتع بها جميع أسهم المصُدر القائمة من جميع النواحي.

ممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب والتصرف بها

يجوز للمكتتبين اتخاذ أي من الإجراءات التالية:

- ممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب، كليًا أو جزئيًا، للاكتتاب في أسهم الإصدار؛
- ممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب للاكتتاب في أسهم الإصدار والتقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية؛
- تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب عن طريق البيع أو الشراء خلال فترة الاكتتاب وحتى خمسة أيام عمل قبل إغلاق فترة الاكتتاب، وفقًا لقواعد بورصة الكويت ذات الصلة؛
- التنازل، دون مقابل، عن حقوق الأولوية في الاكتتاب (كليًا أو جزئيًا) إلى طرف آخر خلال فترة الاكتتاب وحتى خمسة أيام عمل قبل إغلاقها، وفقًا لقواعد بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة.
- اختيار عدم ممارسة حقوق الأولوية في الاكتتاب أو التنازل عنها أو تداولها، وفي هذه الحالة يسقط حقهم في الاكتتاب في أسهم الإصدار، وتُتاح أسهم الإصدار غير المكتتب بها للاكتتاب من قبل مكتتبين مؤهلين آخرين من خلال اكتتابات إضافية في أسهم إصدار إضافية.

يخضع المساهمون المؤهلون الذين لا يكتتبون في أسهم الإصدار لتخفيض في نسبة ملكيتهم في رأس مال المُصدر، بالإضافة إلى تخفيض في قيمة أسهمهم المصدرة. ويتنازل مالكو حقوق الأولوية المنقولة، الذين لا يمارسون حقهم في الاكتتاب في أسهم الإصدار المخصصة لهذه الحقوق، عن المبلغ المدفوع (إن وجد) مقابل هذه الحقوق، دون أن يكون لهم الحق في الرجوع على البنك أو وكيل الاكتتاب أو وكيل المقاصة والإيداع للمطالبة بأي تعويض.

ولا يحق لأي شخص يتصرف في حقوق الأولوية في الاكتتاب الخاصة به، سواءً بالبيع أو التنازل، الاكتتاب في أسهم الإصدار التي تمثلها تلك الحقوق. ومع ذلك، يحق للمنقول إليه هذه الحقوق الاكتتاب في العدد المقابل من أسهم الإصدار أو التصرف فيها وفقًا للقوانين واللوائح والإجراءات المعمول بها لدى هيئة أسواق المال الكويتية وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة ، شريطة أن يجرى هذا التصرف، في حال كان عن طريق التداول، قبل إغلاق فترة الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل، أو في حال كان التصرف عن طريق التنازل دون مقابل، قبل إغلاق فترة الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل.

يتعين على الناقل والمنقول إليه زيارة بورصة الكويت، الطابق الخامس، لإتمام عملية النقل. ويُقدم الأفراد نسخًا من بطاقات هويتهم المدنية، ويُقدّم الممثلون المُعتمدون للأشخاص الاعتبارية خطابًا رسميًا (من وزارة التجارة والصناعة) مع مُستخرج التوقيعات المُعتمدة.

مالكو حقوق الأولوية المنقولة في حالة العدول عن زيادة رأس المال

في حال العدول عن زيادة رأس المال، لن يتمكن مالكو حقوق الأولوية المنقولة من ممارسة حقهم في الاكتتاب في أسهم الإصدار، مما يؤدي إلى خسارتهم للمبلغ الذي دفعوه مقابل حق الأولوية في الاكتتاب (إن وجد)، دون أن يحق لهم الرجوع على البنك أو وكيل الاكتتاب أو وكيل المقاصة والإيداع للمطالبة بأي تعويض.

الحد الأقصى للاكتتاب

يحق للمكتتبين التقدم بطلب للحصول على أي عدد من أسهم الإصدار الإضافية، والتي تُخصص فقط في حالة بقاء أسهم إصدار غير مكتتب بها بعد فترة الاكتتاب الأولية. وتُخصص هذه الأسهم غير المكتتب بها للمتقدمين للحصول على أسهم الإصدار الإضافية على أساس تناسبي.

فترة الاكتتاب

تبدأ فترة الاكتتاب وفقًا للجدول الزمني للطرح الموضح أدناه، ما لم تُمدد وفقًا لأحكام نشرة الاكتتاب هذه، ورهنًا بموافقة هيئة أسواق المال الكويتية المسبقة.

نموذج طلب الاكتتاب

خلال فترة الاكتتاب بموجب حق الأولوية في الاكتتاب ، يقتصر طرح أسهم الإصدار على المكتتبون المؤهلون الأوليون فقط. ويمكن للمكتتبين المؤهلين الأوليين الراغبين في المشاركة في الطرح تقديم نموذج طلب الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب بموجب حق الأولوية في الاكتتاب عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني أو التطبيق الإلكتروني الذي تديره الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة.

يتعين على المكتتب تحديد عدد أسهم الإصدار التي يرغب في الاكتتاب بها في نموذج طلب الاكتتاب، وتحويل مبلغ الاكتتاب.

يتعين على كل مكتتب الموافقة على الشروط والأحكام، وتقديم كافة المعلومات المطلوبة في نموذج طلب الاكتتاب. ويحتفظ االمُصدر ووكيل المقاصة والإيداع ووكيل الاكتتاب بالحق، دون أي مسؤولية، في رفض (كليًا أو جزئيًا) أي نموذج طلب اكتتاب لا يستوفي الشروط أو المتطلبات المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم دفع قيمة الاكتتاب بالكامل؛
- عدم الامتثال للقوانين واللوائح السارية؛
- عدم دقة أو صحة أي من المعلومات المطلوبة أعلاه، أو عدم كفاية أي معلومات إضافية قد يطلبها وكيل المقاصة والإيداع أو وكيل الاكتتاب؛ أو
- عدم الالتزام للتعليمات الواردة في هذه النشرة أو في نموذج طلب الاكتتاب.
- في حال وجود أي اختلاف بين معلومات المكتتب والبيانات المسجلة لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية، يحق للمُصدر أو وكيل المقاصة والإيداع استبعاد هذه الطلبات من عملية التخصيص دون أي مسؤولية عليهما، ما لم تُذكر أسباب هذا الاختلاف مع المستندات المقدمة.

وبمجرد تقديم نموذج طلب الاكتتاب والموافقة عليه، لا يجوز تعديله أو سحبه، ويُعد بمثابة اتفاقًا ملزمًا قانونًا بين المكتتب والمُصدر. وتكون الشروط والأحكام والتعهدات الواردة فيه ملزمة للمكتتب وورثته ومنفذي وصيته والمتنازل لهم والمستفيدين، ما لم يُنص صراحةً على خلاف ذلك. يجب على المكتتب قبول أي عدد من أسهم الإصدار المخصصة له.

يتعين على جميع المكتتبين الذين لديهم أسهم مرهونة تقديم كتاب موافقة أصلي وموقع من الجهة الدائنة (المرتهن) إلى وكيل المقاصة والإيداع، يفيد بجواز اكتتاب المكتتب في زيادة رأس المال. ويُقدم كتاب الموافقة، بالإضافة إلى نسخ من البطاقة المدنية ومستخرج المفوضين بالتوقيع، عبر

موقع الاكتتاب الإلكتروني. يُرجى العلم أنه بعد استكمال إجراءات رفع تعليق الاكتتاب من قِبل وكيل المقاصة والإيداع بموجب الكتاب المذكور، سيتمكن المكتتب من الاطلاع على عدد أسهم الإصدار المخصصة له للاكتتاب عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالأسهم المقيدة ، يتعين على المكتتبين المؤهلين زيارة مقر وكيل المقاصة والإيداع في مبنى بورصة الكويت، الطابق الخامس، شارع مبارك الكبير ، شرق، مدينة الكويت. لأغراض هذه الفقرة، يُقصد بـ «**الأسهم المقيدة**» أي أسهم لا يجوز، بحكم القانون أو بموجب عقد أو أمر قضائي، نقلها أو التصرف فيها بأي طريقة أخرى، أو لا يجوز ممارسة أي من الحقوق المرتبطة بها.

يتعين على جميع المكتتبين قراءة التعليمات المتعلقة بالطرح بعناية قبل تقديم طلب الاكتتاب. يُعتبر توقيع طلب الاكتتاب بمثابة موافقة وقبول لشروط وأحكام وتعليمات الطرح الواردة في قسم الإصدار من نشرة الاكتتاب هذه.

إقرارات مقدم الطلب

بمجرد تقديم نموذج طلب الاكتتاب، يُقر كل مكتتب بما يلي:

- يوافق بشكل نهائي لا رجعة فيه على الاكتتاب في عدد أسهم الإصدار المحددة فيه؛
- يُقر بأنه قد قرأ وفهم نشرة الاكتتاب هذه فهمًا تامًا؛
- يوافق على عقد التأسيس والنظام الأساسي للمُصدر وشروط وأحكام وتعليمات الإصدار، كما هو مُشار إليه في نشرة الاكتتاب هذه؛
- يقر بأن للمُصدر ووكيل الإيداع والمقاصة ووكيل الاكتتاب الحق، وفقاً لتقديرهم المطلق والمنفرد، في رفض أي طلب اكتتاب غير مكتمل أو غير مستوفٍ للمتطلبات.
- يقبل التخصيص النهائي لأسهم الإصدار (بحد أقصى المبلغ الذي اكتتب فيه) وجميع تعليمات الاكتتاب الأخرى الموضحة في نموذج طلب الاكتتاب وفي نشرة الاكتتاب هذه؛
- يتعهد بعدم إلغاء أو تعديل نموذج طلب الاكتتاب بعد تقديمه.
- يُقرّ المكتتبون من الشركات كذلك بأنهم قد حصلوا على جميع الموافقات الداخلية والقانونية اللازمة للمشاركة في الاكتتاب.

إجراءات الاكتتاب

تُقدم طلبات الاكتتاب وجميع المستندات المطلوبة عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني أو تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة. يلتزم كافة المكتتبين بما يلي:

1- تسجيل الدخول إلى موقع الاكتتاب عبر الرابط: https://www.ipo.com.kw أو تحميل تطبيق IPO Kuwait للهواتف المحمولة، الذي تديره الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك وشركاتها التابعة.
2- في حال كان المكتتب فردًا، عليه تسجيل رقم البطاقة المدنية، بعد ذلك يتحقق النظام من أحقية المكتتب في الاكتتاب من عدمه (يتم التحقق خلال فترة ممارسة حقوق الأولوية فقط).
3- في حال كان المكتتب شخصاً اعتبارياً أو شركة، عليه إدخال رقم السجل التجاري، وبعد ذلك يتحقق النظام من أحقية المكتتب في الاكتتاب.
4- تسجيل عدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها.
5- يتعين على المكتتب سداد مبلغ الاكتتاب إما من خلال خدمة K-NET أو عن طريق التحويل المصرفي، وذلك على النحو التالي:

أولا: بالنسبة للمكتتبين الذين يسددون عبر خدمة K-NET، يلتزم المكتتب بما يلي:

- السداد من حسابهم الشخصي (لا يجوز لأي شخص آخر الدفع نيابةً عن المكتتب إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون و يتحمل المكتتب كافة التبعات القانونية في حال مخالفة ذلك). في حال نجاح عملية السداد، سيعرض النظام تأكيدًا يتضمن تفاصيل سداد الاكتتاب، وستُرسل رسالة بريد إلكتروني تلقائية إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للمكتتب مرفقاً بها إيصال بصيغة "pdf"، بالإضافة إلى رسالة نصية إلى رقم هاتفه المسجل لتأكيد إتمام عملية الاكتتاب بنجاح.

يُنصح المكتتبون بالتأكد لدى البنوك التي يتعاملون معها من أن الحد الأقصى المسموح به للدفع باستخدام بطاقات «K-NET» الخاصة بهم يكفي لسداد قيمة اكتتابهم.

أو

ثانياً: بالنسبة للمكتتبين الذين يسددون عن طريق التحويل البنكي، يلتزم المكتتب بما يلي:

طباعة نموذج طلب الاكتتاب والتوجه إلى البنك الذي يتعامل معه المكتتب وتقديم نسخة منه.

- طباعة نموذج الطلب من الرابط التالي (https://www.ipo.com.kw) وتحويل المبلغ المطلوب إلى حساب الاكتتاب البنكي (المبلغ الصافي بدون أي رسوم من البنك المُحوِّل أو البنك المُستقبِل) المذكور أدناه:

اسم البنك:	بنك برقان
رقم الحساب:	02317045060001440200 2
رقم الحساب المصرفي الدولي (الآيبان):	KW05 BRGN 0000 0000 0000 7045 0600 03
رمز سويفت:	BRGNKWKW
المستفيد:	بنك برقان زيادة رأس المال
المرجع/الوصف:	رقم نموذج طلب الاكتتاب + الرقم المدني للمكتتب (للمقيمين والمواطنين) / رقم جواز السفر (لغير المقيمين وغير المواطنين) / رقم السجل التجاري (للشركات) + رقم هاتف التواصل الخاص بالمكتتب. (ويتعين أن تتضمن خانة "المرجع/الوصف" في إيصال التحويل جميع البيانات المذكورة أعلاه، ويجوز أن يؤدي عدم تقديم أي منها إلى رفض طلب الاكتتاب.)

- يتعين على المكتتب رفع نسخة من إيصال تحويل المبلغ من حسابه المصرفي، بالإضافة إلى المستندات المذكورة في بند "**المستندات المطلوبة**" أدناه، وذلك عبر الرابط الإلكتروني الذي سيُرسل إليه من موقع الاكتتاب الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني ورسالة نصية على رقم هاتفه المسجل.

قد تستغرق مراجعة طلبات التحويل المصرفي مدة تصل إلى 24 ساعة. في حال عدم الموافقة على طلب الاكتتاب، تُرسل رسالة إلى البريد الإلكتروني المسجل للمكتتب تبين سبب الرفض، ويمكنه المحاولة مرة أخرى. يُسمح للمكتتب تقديم طلبات اكتتاب متعددة في حال لم يكتتب في جميع حقوقه المتاحة. مع ذلك، يُنصح المكتتبون بتقديم طلباتهم قبل وقت كافٍ من نهاية فترة الاكتتاب، حيث أن فترة المراجعة التي تصل إلى 24 ساعة لا تُمدد أو تُعفي الطلبات من الموعد النهائي لفترة الاكتتاب. أي طلبات تُقدم في وقت قريب من نهاية فترة الاكتتاب تخضع لنفس مدة المراجعة، وبالتالي قد تُرفض في حالة ثبوت عدم استيفائها للشروط بعد الموعد النهائي.

في حال نجاح عملية الاكتتاب، تُرسل رسالة بريد إلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للمكتتب مرفقاً بها إيصال بصيغة "pdf"، بالإضافة إلى رسالة نصية إلى رقم هاتفه المحمول المسجل لتأكيد إتمام عملية الاكتتاب بنجاح.
ويترتب على عدم قيام أي مكتتب بتقديم نموذج طلب الاكتتاب (مع جميع المستندات الداعمة ذات الصلة) بعد تحويل أو إيداع مبلغ الاكتتاب (المشار إليها فيما يلي بـ"مبلغ الاكتتاب") مستوفي الشروط على النحو المطلوب في نشرة الاكتتاب الماثلة، اعتبار الاكتتاب لاغيًا وباطلًا. ولا تُقبل مبلغ الاكتتاب المسددة نقدًا.

في الحالات التي تكون فيها الأسهم محفوظة أو مقيدة لدى شركة تدير محافظ العملاء، يتعين على المكتتب ما يلي:

1- التواصل مع مدير المحفظة للاستفسار عن إجراءات الاكتتاب.
2- يتولى مدير المحفظة بعد ذلك اتباع الإجراءات المبينة أعلاه لاستكمال عملية الاكتتاب وتقديم بيانات الاكتتاب.

المستندات المطلوبة

يُقدم نموذج طلب الاكتتاب عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني أو تطبيق الهاتف المحمول، مع إرفاق المستندات التالية، حسب نوع الاكتتاب وطريقة السداد التي اختارها المكتتب:

أ) المكتتبين من الأشخاص الطبيعيين

- نموذج طلب الاكتتاب موقّع من قبل المكتتب؛
- نسخة من البطاقة المدنية للمكتتب؛
- نسخة من جواز السفر للتحقق من توقيع المكتتب؛
- نسخة من إيصال التحويل البنكي؛
- نسخة من رقم الأيبان (IBAN)؛
- نسخة من التوكيل القانوني الخاص للاكتتاب في الأسهم (للمكتتب بالوكالة)؛
- نسخة من شهادة الوصاية على الأيتام؛
- نسخة من شهادة الوصاية على القاصرين؛
- نسخة من صك حصر الورثة للمستفيدين.
- نسخة من حكم الوصاية.

ب) المكتتبين من الأشخاص الإعتباريين أو الشركات

- نموذج طلب اكتتاب موقع من قبل المفوض بالتوقيع؛
- نسخة من إيصال التحويل البنكي؛
- نسخة من رقم الأيبان (IBAN)؛
- نسخة من شهادة السجل التجاري (تشمل الأنشطة المصرح بها في شهادة السجل التجاري ملكية الأسهم)؛
- نسخة من شهادة المفوضين بالتوقيع أو مستخرج من السجل التجاري، حسب الاقتضاء؛ و
- نسخة من البطاقة المدنية للمفوض بالتوقيع؛
- نسخة من إعتماد التوقيع للمفوض الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل أو المصدق عليه من غرفة التجارة والصناعة في الكويت؛
- كتاب صادر عن المفوض بالتوقيع عن الشخص الاعتابري بالموافقة على الاكتتاب.

ج) المكتتبون من غير المقيمين في الكويت

- يُطلب من المُكتتبين من غير المقيمين (سواء كانوا شركات أو أفرادًا، حسب الحالة) تقديم المستندات المعادلة للمستندات المذكورة أعلاه والصادرة عن السلطات المختصة في الولايات القضائية التي يتبعون لها، إذا لم تكن لديهم المستندات الكويتية المشار إليها أعلاه.

لن تُقبل المدفوعات النقدية. يتعين سداد مبالغ الاكتتاب كاملةً عند تقديم طلب الاكتتاب عبر موقع الاكتتاب الإلكتروني أو تطبيق الهاتف المحمول، وذلك عن طريق خصم المبلغ مباشرة من حساب المكتتب لدى البنك، أو عن طريق التحويل البنكي. وتُودع مبالغ الاكتتاب بالكامل في الحساب البنكي المخصص للاكتتاب والعائد للجهة المُصدرة ("**حساب الاكتتاب البنكي**")، والذي يحدده المُصدر. ويتعين على المكتتب، في جميع الأحوال المتعلقة بأسهم الإصدار أو أسهم الإصدار الإضافية، التأكد من إتمام عملية الخصم أو التحويل البنكي من حسابه البنكي الخاص، ومن قيد المبلغ المناسب إلى حساب الاكتتاب البنكي لدى المُصدر عند تقديم طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والإيداع.

مع عدم الإخلال بالأسباب الأخرى لرفض طلبات الاكتتاب، يحق لوكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والإيداع والمُصدر رفض طلب الاكتتاب في حال عدم استلام مبالغ الاكتتاب في حساب الاكتتاب وقت تقديم طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والإيداع، دون أدنى مسؤولية على أي منهم.

تخصيص ورد الفائض

يعلن المُصدر عن التخصيص النهائي في موعد أقصاه خمسة (5) أيام عمل (وهو يوم تكون فيه بورصة الكويت والبنوك مفتوحة للعمل في دولة الكويت، باستثناء أيام الجمعة والسبت والعطلات الرسمية) من تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية في الاكتتاب(أو في حالة عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الإصدار من قِبل المُكتتبون المؤهلون الأوليون خلال فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية في الاكتتاب، من تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب في الطرح العام)..
وفي حال عدم قبول طلب الاكتتاب كلياً أو جزئياً، يُرد إلى المكتتب، بحسب الأحوال، كامل مبلغ الاكتتاب أو الجزء المقابل للأسهم التي لم يتم تخصيصها له، وذلك إلى الحساب المصرفي المستخدم في سداد مبلغ الاكتتاب أو وفقاً للآلية التي يحددها المصدر أو وكيل الاكتتاب، خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ الإعلان عن التخصيص النهائي.
وفي حال إلغاء الإصدار، تُرد مبالغ الاكتتاب المدفوعة إلى المكتتبين وفقاً لذات آلية السداد المستخدمة في الاكتتاب أو وفقاً للآلية التي يحددها المصدر أ و وكيل الاكتتاب، وذلك خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ الإعلان عن إلغاء الإصدار، ودون أي فوائد أو رسوم أو خصومات أو تعويضات عن أي تأخير في رد تلك المبالغ.
يُرجى من المُكتتبين التواصل مع مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب للحصول على مزيد من المعلومات.

القانون الحاكم والاختصاص القضائي

تخضع جميع الطلبات والاتفاقيات ذات الصلة لقوانين دولة الكويت وتُفسر وتُطبق وفقًا لها. وتتمتع محاكم الكويت بالاختصاص القضائي الحصري في أي مسألة تتعلق بالطرح ونموذج طلب الاكتتاب والعقود وجميع المسائل الناشئة عنها.

الجدول الزمني المتوقع

الحدث	
تاريخ الاستحقاق	30 أغسطس 2026
تاريخ وقف حقوق الأولوية	26 أغسطس 2026 (أي قبل يومي (2) تداول من تاريخ الاستحقاق وفقًا لدورة تسوية (T+3
فترة الاكتتاب الأولى المخصصة لأسهم الإصدار خلال فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية	من 31 أغسطس 2026 إلى 14 سبتمبر 2026 (مشمولة)
تاريخ بداية تداول وتحويل حقوق الأولوية	تبدأ فترة تداول حقوق الأولوية من تاريخ بداية فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية حتى خمسة (5) أيام عمل قبل نهاية فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية. وقد تم تحديد **31 أغسطس 2026** كموعد لبداية تداول حقوق الأولوية.
إغلاق التداول وتحويل حقوق الأولوية	**7 سبتمبر 2026**
فترة الاكتتاب الثانية المخصصة لأسهم الإصدار خلال فترة الاكتتاب العام (إن وجد)	من **20 سبتمبر** 2026 إلى **4 أكتوبر** 2026 (مشمولة)
تخصيص أسهم الإصدار	خلال 5 (خمسة) أيام عمل من نهاية فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية، أو نهاية فترة الاكتتاب العام، إن وجد.
رد الأموال للمكتتبين	خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الإعلان عن تخصيص أسهم الإصدار.
تداول أسهم الإصدار في بورصة الكويت	سيتم إدراج أسهم الإصدار في بورصة الكويت بعد استكمال جميع الإجراءات التنظيمية اللازمة.

استخدام العوائد

سوف يبلغ إجمالي عائدات زيادة رأس المال المقترحة حوالي 50,000,000 دينار كويتي. وسيتم استخدام صافي العائدات بشكل أساسي في:

1. **تعزيز القاعدة الرأسمالية للمُصدر:** تعزيز نسب رأس المال (الشريحة الأولى) ونسب رأس المال الرقابي للمُصدر، وبالتالي تحسين الاستقرار المالي والمرونة.

2. **دعم مبادرات النمو الاستراتيجية:** تمويل المشاريع الاستراتيجية الجارية والمخطط لها، بما في ذلك توسعة الأنشطة المصرفية الأساسية، والاستثمار في التكنولوجيا والمنصات الرقمية، وتطوير منتجات وخدمات جديدة لاغتنام فرص النمو.

3. **تعزيز المرونة المالية:** تزويد المُصدر بسيولة ومرونة أكبر للاستجابة لفرص السوق، وإدارة المخاطر، وتحسين هيكل رأس المال.

4. **الأغراض العامة للشركة:** قد يتم تخصيص جزء من العائدات أيضًا للأغراض العامة للشركة، بما في ذلك الاحتياجات التشغيلية، ومتطلبات رأس المال العامل، والاستثمارات أو عمليات الاستحواذ الانتقائية المحتملة بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمُصدر.

أساس احتساب سعر سهم الإصدار وعلاوة الإصدار

قام المُصدر بتعيين مُقيّم مستقل للأصول، وهو شركة كي بي أم جي للاستشارات ذ.م.م. (**"كي بي أم جي"**) المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال، لاحتساب القيمة العادلة لصافي حقوق ملكية بنك برقان لغرض زيادة رأس المال وتقديم تقرير مستقل بذلك إلى هيئة أسواق المال. وقد حصل المُصدر على موافقة شركة كي بي أم جي للاستشارات ذ.م.م. على تضمين أعمالها على النحو المبين أدناه في هذه النشرة، وتعتبر استنتاجاتهم صالحة وفقًا لتقرير التقييم.

وقد أُعد تقرير التقييم كما في 31 مارس 2026 (يُشار إليه فيما يلي بـ**"تاريخ التقييم"**) وتم تقديمه إلى هيئة أسواق المال. ووفقًا لتقرير التقييم، يتراوح نطاق تقييم البنك بين 212 فلسًا للسهم الواحد و230 فلسًا للسهم (بمتوسط سعر 221 فلسًا للسهم).

وقد تم تحديد سعر الإصدار بواقع 180 فلس للسهم، وهو ما يمثل علاوة قدرها 80 فلس على القيمة الاسمية للسهم (100 فلس) استنادًا إلى تقرير التقييم الذي أعده مُقيّم أصول المذكور أعلاه. وقد تم تطبيق خصم بنسبة 18.6% على متوسط سعر التقييم وفقًا لتقرير التقييم.

والجدير بالذكر بأنه تم استخدام منهجيات تقييم مختارة للتوصل إلى التقييم المذكور أعلاه استنادًا إلى البيانات المالية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 2025، والبيانات المالية المرحلية غير المدققة لربع السنة المنتهي في 31 مارس 2026، والمعلومات الإدارية المتوقعة للسنوات من 2026 إلى 2031 للمُصدر، والمعلومات العامة المتاحة.

وتتلخص منهجيات التقييم على النحو التالي:

- متوسط السعر المرجح بحجم التداول (VWAP)
- مضاعفات السوق (السعر إلى القيمة الدفترية)

- يتم استخدام أسلوب "متوسط السعر المرجح بحجم التداول" عندما تكون الأسهم متداولة بشكل كافٍ. ونظرًا لأن أحجام تداول أسهم بنك برقان كافية، فقد تم أخذ سعر السوق للأسهم في الاعتبار لأغراض التقييم. كما أخذنا في الاعتبار وزنًا نسبياً قدره 60% لطريقة متوسط السعر المرجح بحجم التداول. وتدمج هذه الطريقة توقعات المشاركين الحاليين في السوق فيما يتعلق بالأداء المستقبلي للبنك، وآفاق النمو، وبيانات المخاطر، والظروف السائدة في السوق. علاوة على ذلك، تتمتع الأسهم بحجم تداول وسيولة كافيين، مما يشير إلى أن سعر السوق المُدرج يُعد مؤشرًا موثوقًا للقيمة العادلة. وبناءً على ذلك، تم تخصيص وزن أعلى لطريقة متوسط السعر المرجح بحجم التداول عند تحديد قيمة حقوق الملكية.

- يمكن استخدام/تطبيق أسلوب مضاعفات السوق عندما يتم تداول أسهم شركات مماثلة بشكل مناسب وبسيولة عالية في البورصة. ونظرًا لأن الشركات المختارة المماثلة لبنك برقان تستوفي هذا الشرط الأساسي، فإن استخدام أسلوب مضاعفات السوق قد يكون مناسبًا لتقييم بنك برقان. وقد تم تخصيص وزن نسبي قدره 40% لهذه المنهجية ، نظرًا لوجود عدد كافٍ من الشركات القابلة للمقارنة التي تعمل في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي. وتوفر هذه الطريقة مؤشرًا يستند إلى مضاعفات معدل السعر إلى القيمة الدفترية للشركات القابلة للمقارنة المتداولة في البورصة.

- يُستخدم أسلوب نموذج خصم توزيعات الأرباح عندما يتم خصم توزيعات الأرباح المتوقعة التي من المقرر دفعها للمساهمين إلى التاريخ الحالي، مما ينتج عنه صافي قيمة حالية لتدفق توزيعات الأرباح المتوقعة، ثم يتم تقدير القيمة النهائية في نهاية فترة التوقعات الصريحة، والتي تمثل قيمة توزيعات الأرباح بعد تلك الفترة، ويتم خصمها بالمثل إلى تاريخ التقييم لاستخلاص القيمة الإجمالية لحقوق الملكية للأعمال. في تاريخ التقييم، كانت خطة العمل والتوقعات المالية للإدارة قيد المراجعة استجابةً للبيئة الجيوسياسية الحالية، مما أدى إلى قدر كبير من عدم اليقين بشأن توقيت وحجم الربحية المستقبلية، ومتطلبات رأس المال، والقدرة على توزيع الأرباح. إضافة إلى ذلك، تتضمن خطة العمل الحالية للبنك مبادرات متنوعة للتحول والنمو، تظل نتائجها خاضعة لمخاطر التنفيذ ومخاطر السوق، مما يزيد من مستوى عدم اليقين في التوقعات. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تظل توزيعات أرباح البنك المستقبلية مشروطة باستيفاء متطلبات رأس المال الرقابي، والقرارات الاستراتيجية لتخصيص رأس المال، ومبادرات زيادة رأس المال المحتملة في المستقبل. ونظراً لعدم وجود توقعات موثوقة ومحدثة بما يكفي لدعم تقدير قوي للأرباح المستدامة القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح،

فإن تطبيق نموذج خصم توزيعات الأرباح قد يؤدي إلى نتائج تقييم غير موثوقة بالقدر الكافي وقد تخضع لدرجة عالية من التقديرات. وبناءً على هذه العوامل، اعتُبرت نتائج نموذج خصم توزيعات الأرباح حساسة بشكل خاص للتغيرات في الافتراضات الرئيسية، وبالتالي لم تُستخدم كأحد أساليب التقييم.

ملخص التقييم								
		100% حقوق ملكية			قيمة السهم الواحد (د.ك.)			
مليون د.ك.	الوزن	منخفض	مرتفع	المتوسط	منخفض	مرتفع	المتوسط
أسلوب متوسط السعر المرجح بحجم التداول							
- سعر السوق	*%60*	755	854	805	0.193	0.218	0.205
مضاعفات السوق							
- السعر/القيمة الدفترية	*%40*	944	970	957	0.241	0.247	0.244
نطاق التقييم		**830**	**901**	**865**	**0.212**	**0.230**	**0.221**

يخضع الإفصاح الوارد أعلاه للحدود والتحليلات المنصوص عليها في تقرير التقييم الذي أعده مُقيّم الأصول، والذي يتضمن المعلومات والحقائق والافتراضات التي أتاحها المُصدر ويشكل جزءًا لا يتجزأ منه.

رأس مال وقروض المُصدر

يوضح الجدول التالي رأس مال البنك كما في 31 مارس 2026، بالإضافة إلى الأرقام الصورية بعد زيادة رأس المال:

ألف دينار كويتي	الفترة المنتهية في 31 مارس 2026	الفترة المنتهية في 31 مارس 2026 (بيانات صورية لإصدار حقوق بقيمة 50 مليون د.ك.)
حقوق الملكية		
رأس المال	380,605	408,383
علاوة إصدار أسهم	282,802	305,024
أسهم خزينة	(18,095)	(18,095)
احتياطي إجباري	127,562	127,562
احتياطي اختياري	127,940	127,940
احتياطيات أخرى	(225,468)	(225,468)
أرباح مرحلة	169,910	169,910
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	**845,256**	**895,256**
الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1	150,000	150,000
الحصص غير المسيطرة	32,235	32,235
إجمالي حقوق الملكية	**1,027,491**	**1,077,491**
المطلوبات		
مستحق إلى بنوك	587,326	587,326
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	908,877	908,877
ودائع من عملاء	6,097,769	6,097,769
شهادات إيداع مصدرة	71,254	71,254
أموال مقترضة أخرى	470,490	470,490
مطلوبات أخرى	367,883	367,883
إجمالي المطلوبات	**8,503,599**	**8,503,599**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**9,531,090**	**9,581,090**

^ يشمل رأس المال الصوري كما في 31 مارس 2026 إصدار حقوق بقيمة تقارب 50 مليون دينار كويتي. ولا يشمل إصدار أسهم المنحة الذي تم في أبريل 2026. ورغم أن أسهم المنحة لا تؤثر على إجمالي حقوق الملكية، إلا أنها تؤثر على عرض مكونات حقوق الملكية الفرعية، وهو ما لا ينعكس في هذه الأرقام لأن الإصدار لم يكن قد تم حتى 31 مارس 2026.

توزيعات الأرباح من قبل المُصدر

يوضح الجدول أدناه توزيع الأرباح من قبل المُصدر على مدى السنوات الخمس الماضية:

توزيع الأرباح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
توزيعات نقدية (فلس)	5	8	6	6	6
أسهم منحة (%)	5	5	5	5	5

الإصدارات السابقة للمُصدر

فيما يلي قائمة بالإصدارات السابقة للأوراق المالية الخاصة بالبنك.

1) عدد وتفاصيل إصدارات الأوراق المالية الصادرة عن المُصدر غير المصنفة كأوراق رأسمالية

تاريخ الإصدار	القيمة (بالمليون)	المدة (سنة)	الأساس	الكوبون (%)	تواتر دفع الفائدة
11 يونيو 2001	30.0 دينار كويتي	5	ثابت	6.750	نصف سنوي
17 أبريل 2002	30.0 دينار كويتي	5	ثابت	5.875	نصف سنوي
27 سبتمبر 2010[أ]	400.0 دولار أمريكي[ب]	10	ثابت	7.875	نصف سنوي
	41.1 دينار كويتي[د]	10[ج]	ثابت	5.650[هـ]	نصف سنوي
27 ديسمبر 2012[أ]	58.9 دينار كويتي [د]	10[ج]	متغير	سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي + 390 نقطة أساس[هـ][و]	نصف سنوي
14 سبتمبر 2016	500.0 دولار أمريكي	5	ثابت	3.125	نصف سنوي
30 ديسمبر 2018	100.0 دينار كويتي	3	ثابت	4.125	نصف سنوي
16 أكتوبر 2025	500.0 دولار أمريكي	5	ثابت	4.875	نصف سنوي

(أ) كانت السندات الصادرة في 2010 و2012 مؤهلة كأدوات رأسمالية وقت الإصدار. ومع دخول اتفاقية بازل 3 حيز التنفيذ في 2014، لم تعد هذه السندات مؤهلة كأوراق رأسمالية.

(ب) تم استرداد السندات بالكامل خلال الربع الرابع من 2015.

(ج) غير قابلة للاستدعاء خلال السنوات الخمس الأولى (سندات مدتها 10 سنوات غير قابلة للاستدعاء في أول 5 سنوات منها) (10NC5).

(د) تم استرداد السندات بالكامل اعتبارًا من 24 أبريل 2018.

(هـ) زيادة بمقدار 25 نقطة أساس بعد مرور خمس سنوات على تاريخ الإصدار (إذا لم يتم استدعائها من قبل المُصدر).

(و) الشريحة ذات السعر المتغير محددة بسقف يبلغ 6.65% للسنوات الخمس الأولى و6.90% للسنوات الخمس التالية.

2) عدد وتفاصيل إصدارات الأوراق المالية المضمونة من قبل المُصدر والمصنفة كأوراق مالية من رأس مال الشريحة الأولى الإضافي

تاريخ الإصدار	القيمة (بالمليون)	المدة (سنة)	الأساس	الكوبون (%)	تواتر دفع الفائدة
30 سبتمبر 2014	500 دولار أمريكي	مؤبد	ثابت	7.250[أ]	نصف سنوي
9 يوليو 2019	500 دولار أمريكي	مؤبد	ثابت	5.7492[ب]	نصف سنوي
9 مايو 2024	75 دينار كويتي[ج]	مؤبد	ثابت	7.25	ربع سنوي
9 مايو 2024	75 دينار كويتي[ج]	مؤبد	متغير	سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي + 325 نقطة أساس	ربع سنوي

(أ) سندات دائمة، مع خيار استدعاء للاسترداد بعد خمس سنوات من تاريخ إصدارها، أو في أي تاريخ دفع فائدة بعد ذلك.

(ب) سيتم إعادة تحديد السعر كل خمس سنوات بمعدل يساوي متوسط العائد الأسبوعي حتى تاريخ الاستحقاق لأوراق الخزانة الأمريكية ذات مدة استحقاق خمس سنوات مضافًا إليه هامش قدره 4.007%.

(ج) في مايو 2024، أصدر البنك أول أوراق مالية دائمة بالدينار الكويتي، بقيمة إجمالية تبلغ 150 مليون دينار كويتي، تتألف من شريحتين متساويتين تبلغ قيمة كل منهما 75 مليون دينار كويتي: شريحة بسعر فائدة ثابت بنسبة 7.25%، وشريحة بسعر فائدة متغير يساوي سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي زائد 325 نقطة أساس.

عدد وتفاصيل إصدارات الأوراق المالية الصادرة عن المُصدر والمصنفة كأوراق مالية من رأس المال من الفئة الثانية

تاريخ الإصدار	القيمة (بالمليون)	المدة (سنة)	الأساس	الكوبون (%)	تواتر دفع الفائدة
9 مارس 2016	30.1 دينار كويتي	10[أ][ج]	ثابت	6.000	نصف سنوي
9 مارس 2016	69.9 دينار كويتي	10[أ][ج]	متغير	سعر الفائدة المرجعي للبنك المركزي الكويتي +395 نقطة أساس[ب]	نصف سنوي
15 ديسمبر 20	500 دولار أمريكي	11[د]	ثابت	2.750	نصف سنوي

(أ) غير قابل للاستدعاء خلال السنوات الخمس الأولى (مدتها 10 سنوات غير قابلة للاستدعاء في أول 5 سنوات منها) (10NC5) من تاريخ الإصدار.

(ب) يبلغ الحد الأقصى للفائدة على الشريحة ذات السعر المتغير 7.000% حتى تاريخ إعادة التحديد، وبعد تاريخ إعادة التحديد، سيكون الحد الأقصى لسعر الفائدة الفعلي هو مجموع سعر الفائدة المطبق في ذلك الوقت على الشريحة ذات السعر الثابت زائد 1.000%. ويُعرَّف تاريخ إعادة التحديد بأنه مرور خمس سنوات من تاريخ الإصدار.

(ج) تم استرداد السندات بالكامل في 9 مارس 2021.

(د) غير قابلة للاسترداد خلال السنوات الست الأولى (سندات مدتها 11 سنة غير قابلة للاستدعاء في أول 6 سنوات منها) (11NC6).

3) عدد وتفاصيل إصدارات رأس المال منذ التأسيس

تاريخ الإصدار	نوع الإصدار	إجمالي عدد الأسهم	القيمة (د.ك.)	الزيادة (%)	نوع الأسهم
1980	أسهم جديدة	3,000,000	12,000,000	30.0	عادية
1982	أسهم جديدة	4,200,000	16,800,000	30.0	عادية
1984	أسهم جديدة	24,068,406	96,273,624	100.0	عادية
27 أبريل 2010	إصدار حقوق	360,000,000	100,800,000	34.6	عادية
30 نوفمبر 2014	إصدار حقوق	216,000,000	102,600,000	12.4	عادية
10 أكتوبر 2018	إصدار حقوق	240,581,530	62,551,198	10.6	عادية
28 نوفمبر 2021	إصدار حقوق	375,000,000	71,250,000	13.6	عادية

4) تفاصيل توزيعات أرباح الأسهم العشرة الأخيرة

تاريخ الإصدار	نوع الإصدار	إجمالي عدد الأسهم	القيمة (د.ك.)	الزيادة (%)	نوع الأسهم
20 أبريل 2014	توزيعات أرباح أسهم	113,555,088	11,355,509	7.0	عادية
15 أبريل 2015	توزيعات أرباح أسهم	97,588,531	9,758,853	5.0	عادية
30 أبريل 2017	توزيعات أرباح أسهم	102,467,957	10,246,796	5.0	عادية
25 أبريل 2018	توزيعات أرباح أسهم	107,591,355	10,759,136	5.0	عادية
17 أبريل 2019	توزيعات أرباح أسهم	125,000,000	12,500,000	5.0	عادية
10 يونيو 2021	توزيعات أرباح أسهم	131,250,000	13,125,000	5.0	عادية
27 أبريل 2022	توزيعات أرباح أسهم	156,562,250	15,656,250	5.0	عادية
28 أبريل 2023	توزيعات أرباح أسهم	164,390,625	16,439,063	5.0	عادية
25 أبريل 2024	توزيعات أرباح أسهم	172,610,156	17,261,016	5.0	عادية
27 أبريل 2025	توزيعات أرباح أسهم	181,240,664	18,124,066	5.0	عادية
23 أبريل 2026	توزيعات أرباح أسهم	190,302,697	19,030,270	5.0	عادية

وصف أعمال المُصدر

نظرة عامة

يُعد بنك برقان أحد البنوك التجارية الرائدة في الكويت التي تقدم خدمات مصرفية متكاملة، ويشتهر بمكانته القوية في السوق واستقراره المالي وأدائه المتسق. وكما في 31 مارس 2026، كان البنك ثاني أكبر بنك تجاري تقليدي في البلاد من حيث إجمالي الموجودات، مدعومًا بميزانية عمومية ونتائج مجمعة قوية. وفي 31 مارس 2026، بلغت القيمة السوقية للبنك حوالي 783 مليون دينار كويتي، مما يؤكد مكانته البارزة في القطاع المصرفي الكويتي ودوره المهم في النظام المالي للبلاد.

خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2026، واصلت المجموعة تحقيق أداء تشغيلي قوي، مدعومًا بمساهمات قوية من عملياتها الدولية ودمج بنك الخليج المتحد. وحافظت المجموعة على مستوى قوي من رأس المال والسيولة والتمويل، مع مواصلة تعزيز أولوياتها الاستراتيجية عبر أعمالها المحلية والدولية.

وتشمل الشركات التابعة المجمع للبنك بنك برقان تركيا، وبنك الخليج الجزائر، وبنك تونس العالمي، وبنك الخليج المتحد، وهذه البنوك تعمل في تركيا والجزائر وتونس والبحرين، على التوالي. يعمل كل من بنك برقان تركيا وبنك الخليج الجزائر كبنكين تجاريين متكاملين، يقدمان مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية في أسواقهما. أما بنك تونس العالمي فهو مرخص كبنك خارجي في تونس، في حين يمتلك بنك الخليج المتحد، وهو بنك تقليدي لعمليات الشركات تأسس في البحرين، حصة ملكية بنسبة 60% في شركة كامكو للاستثمار، إحدى الشركات الاستثمارية الرائدة في الكويت.

يقدم البنك، إلى جانب شركاته التابعة، مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية التجارية للعملاء من الشركات والأفراد والتجزئة. وكما في 31 مارس 2026، تم تقديم هذه الخدمات من خلال شبكة توزيع واسعة النطاق:

- **الكويت:** 27 فرعاً و156 جهاز سحب آلي، ومكتب تمثيلي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **الجز ائر (بنك الخليج الجز ائر):** 66 فرعًا و104 جهاز سحب آلي.
- **تركيا (بنك برقان تركيا):** 28 فرعاً و22 جهاز سحب آلي.
- **تونس (بنك تونس العالمي):** 3 فروع، ومكتب تمثيلي في ليبيا.

بالإضافة إلى شبكة فروعها، تقدم المجموعة منتجاتها وخدماتها عبر القنوات الرقمية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، فضلاً عن الخدمات المصرفية عبر الهاتف، مما يضمن سهولة الوصول لجميع شرائح العملاء.

كما يحافظ البنك على شبكة قوية من العلاقات المصرفية الدولية، بما في ذلك ترتيبات البنوك المراسلة والشراكات الاستراتيجية مع البنوك التابعة لمجموعة كيبكو، مثل بنك الأردن والكويت (شركة مساهمة عامة محدودة) وبنك FIM (FIMBank)، ومصرف بغداد. تتيح هذه العلاقات للبنك تقديم خدمات مصرفية عبر الحدود بسلاسة وتعزيز حضوره الدولي.

التصنيفات الائتمانية والنظرة المستقبلية:

يحافظ البنك على تصنيفات ائتمانية قوية لفئة الاستثمار من وكالات دولية رائدة، مما يعكس قوة ميزانيته العمومية، وإدارته المنضبطة للمخاطر، وربحيته المستمرة، ومركزه الرأسمالي القوي. وفيما يلي التصنيفات اعتبارًا من 31 مارس 2026:

- **ستاندرد آند بورز:** +BBB لتصنيف الائتمان طويل الأجل للمُصدر، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- **موديز:** Baa1 لتصنيف الودائع المصرفية طويلة الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- **فيتش:** A لتصنيف التخلف عن السداد طويل الأجل للمُصدر، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- **كابيتال إنتليجنس:** +A للتصنيف طويل الأجل للعملات الأجنبية، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتضع هذه التصنيفات البنك بقوة ضمن فئة الدرجة الاستثمارية، مما يسلط الضوء على ثقة السوق في جدارته الائتمانية واستقراره المالي وأدائه التشغيلي المستدام، في حين تعكس التوقعات المستقرة التوقعات باستمرار قوته وتنفيذه الحصيف لأهدافه الاستراتيجية.

تاريخ البنك وتطوره

تأسس بنك برقان في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1975، وهو مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة تحت رقم التسجيل التجاري 24067. كما أنه مدرج في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي. يقع المقر الرئيسي للبنك في برج برقان، الشرق، شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 5389، الصفاة 12170، الكويت (هاتف: 8000 2298 965+)

وقد تم إدراج البنك في بورصة الكويت منذ 29 سبتمبر 1984، مما يعكس حضوره الطويل الأمد في القطاع المالي الكويتي. وفي إطار مبادرة خصخصة القطاع المصرفي في الكويت، تمت خصخصة البنك في عام 1997، عندما خفضت الحكومة حصتها فيه من 61.0% إلى أقل من 10.0%. وفي إطار عملية الخصخصة، استحوذت شركة "كيبكو"، وهي شركة قابضة متعددة القطاعات مقرها في الكويت ولها كيانات في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا الأوسع نطاقاً، على حصة أغلبية في البنك. وعقب هذا التغيير في الملكية، أعاد البنك توجيه تركيزه الاستراتيجي ليتوافق مع الرؤية الأوسع لشركة كيبكو، وحوّل أسلوب إدارته من كيان مملوك للحكومة إلى مؤسسة تابعة للقطاع الخاص تهدف إلى تحقيق الربح. وكما في 31 مارس 2026، بلغت حصة ملكية كيبكو المجمعة المباشرة وغير المباشرة 64.6%، في حين احتفظت الحكومة بحصة مباشرة وغير مباشرة تقل عن 10.0%.

وعلى مر السنين، عزز البنك حضوره وتطور ليصبح مجموعة مصرفية تجارية إقليمية رائدة من خلال سلسلة من عمليات الاستحواذ الاستراتيجية:

- **2008:** في يوليو 2008، استحوذ البنك على حصة بنسبة 43.9% في بنك الأردن والكويت من بنك الخليج المتحد. وبالإضافة إلى الحصة البالغة 7.2% التي كان البنك يمتلكها سابقًا، أدى ذلك إلى زيادة إجمالي حصته في رأس مال بنك الأردن والكويت إلى حصة مسيطرة بلغت 51.2%.
- **2009:** استحوذ البنك على حصة تبلغ 60.0% في بنك الخليج الجزائر. وزادت هذه الحصة لاحقًا إلى 91.1% في عام 2010، ثم تم تعديلها إلى 86.01% في عام 2015.
- **2010:** استحوذ البنك على حصة بنسبة 45.3% في مصرف بغداد، والتي تم زيادتها لاحقًا إلى 51.8%، مما أدى إلى تأسيس مركز مسيطر. وفي العام نفسه، استحوذ البنك على حصة بنسبة 76.6% في بنك تونس العالمي، مما أدى، إلى جانب الحصة السابقة البالغة 10.0% إلى حصة مسيطرة تبلغ 86.7%.
- **2012:** في ديسمبر 2012، استحوذ البنك على 99.3% من أسهم Eurobank Tekfen في تركيا، والذي تم تغيير اسمه لاحقًا إلى بنك برقان تركيا في يناير 2013.

وواصل البنك إدارة محفظة استثماراته الاستراتيجية وإعادة موازنتها بفعالية بما يتماشى مع أهدافه الاستراتيجية وأولوياته في تخصيص رأس المال، مما أدى إلى عمليات تصفية مختارة وتعديلات في الملكية.

- **2015:** باع البنك حصته المسيطرة البالغة 51.2% في بنك الأردن والكويت إلى شركة الروابي المتحدة القابضة.
- **2023:** أكمل البنك بيع حصته في مصرف بغداد إلى بنك الأردن والكويت و52.0% من بنك برقان تركيا إلى شركة الروابي. عقب بيع حصة بنسبة 52.0% في بنك برقان تركيا، احتفظ البنك بحصة تبلغ 47.6% ويواصل تجميع حسابات بنك برقان تركيا بموجب المعيار الدولي لـلتقارير المالية رقم 10، حيث يحتفظ بالسيطرة من خلال التمثيل في مجلس الإدارة والحقوق المنصوص عليها في اتفاقية المساهمين.

في فبراير 2025، استحوذ البنك على 100% من أسهم بنك الخليج المتحد من شركة الخليج المتحد القابضة ش.م.ب. مقابل 190 مليون دولار أمريكي (58.6 مليون دينار كويتي)، مما أدى إلى توسيع نطاق حضوره الإقليمي وتعزيز مكانته كمجموعة مصرفية تجارية رائدة ومتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين الذي عُقد في 15 نوفمبر 2025، وافق المساهمون على زيادة رأس المال المصرح به للبنك من 400,000,000 دينار كويتي (أربعمائة مليون دينار كويتي) إلى 600,000,000 دينار كويتي (ستمائة مليون دينار كويتي).

وكما في تاريخ إصدار هذه النشرة، بلغ رأس المال المصرح به للبنك 600,000,000 دينار كويتي (ستمائة مليون دينار كويتي)، مقسماً إلى 6,000,000,000 سهم (ستة مليارات سهم)، تبلغ القيمة الاسمية لكل سهم 0.100 دينار كويتي.

يبلغ رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل للبنك 399,635,664.200 دينار كويتي (ثلاثمائة وتسعة وتسعون مليونًا وستمائة وخمسة وثلاثون ألفًا وستمائة وأربعة وستون دينارًا كويتيًا ومئتين فلس)، ويتألف من 3,996,356,642 (ثلاثة مليارات وتسعمائة وستة وتسعين مليونًا وثلاثمائة وستة وخمسين ألفًا وستمائة واثنين وأربعين) سهمًا، وجميعها أسهم نقدية وتتساوى في الحقوق والامتيازات من كافة الوجوه.

استراتيجية العمل

في عام 2023، وبعد مراجعة شاملة لأولوياته الاستراتيجية وموقعه في السوق وقدراته التكنولوجية، أطلق البنك استراتيجية جديدة تطلعية تهدف إلى دفع عجلة النمو المستدام، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وخلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة.

كما قام البنك بتحسين رؤيته لتصبح: **"البنك الأكثر حداثة وتقدمًا في الكويت، مدفوعًا بموظفيه وعملائه ومجتمعه".**

وتماشيًا مع هذه الرؤية، تركز استراتيجية البنك على تعزيز مكانته التنافسية في الكويت، والاستفادة من الابتكار التكنولوجي، والسعي بشكل انتقائي وراء فرص النمو في الأسواق الدولية ذات الإمكانات العالية. وتستند استراتيجية البنك إلى ثلاث ركائز أساسية، مدعومة بالتركيز المستمر على الثقافة المؤسسية، وقيمة العلامة التجارية، وإدارة المخاطر، واعتماد أفضل الممارسات الدولية:

(1) تعزيز الأعمال في الكويت.

(2) إعادة توزيع الموجودات.

(3) التحول الرقمي.

تعزيز الأعمال في الكويت

يلتزم البنك بتعزيز ريادته في السوق في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد في الكويت من خلال التنمية المستهدفة لقاعدة العملاء، والمنتجات والخدمات المبتكرة، والتميز التشغيلي، مدعومًا بمبادئ الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتشمل الأولويات الاستراتيجية الرئيسية ما يلي:

- **الخدمات المصرفية للشركات:** دفع عجلة النمو الذي يركز على القطاعات لتنويع المحفظة، واغتنام الفرص الناشئة في السوق، وتقديم حلول ذات قيمة مضافة للعملاء من الشركات. ويستفيد البنك من التحليلات المتقدمة وإدارة المخاطر لتحسين تخصيص الائتمان مع دعم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للكويت.

- **الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات:** تقديم أفضل العروض للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية وعملاء متميزين مختارين، مدعومة بعلامة تجارية مخصصة للخدمات المصرفية الخاصة وقدرات محسّنة في إدارة الثروات. يركز البنك على الخدمات الاستشارية المخصصة، وحلول الاستثمار، وخيارات الاستثمار المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لتلبية احتياجات العملاء المتطورة.

- **الخدمات المصرفية للأفراد:** تحسين عروض المنتجات والخدمات من خلال تقسيم العملاء إلى شرائح مستهدفة، والحلول المبتكرة، وترشيد شبكة الفروع، مما يضمن الراحة وسهولة الوصول والحلول المالية المخصصة لجميع شرائح الأفراد. يعمل البنك على تفعيل نهج "الأولوية للرقمية" لتعزيز تجربة العملاء مع الحد من الأثر البيئي من خلال العمليات غير الورقية والممارسات الموفرة للطاقة في الفروع.

- **الخزانة والخدمات المصرفية للمؤسسات المالية:** توسيع نطاق أعمال المؤسسات المالية، وتبسيط عمليات الخزانة، وتحسين كفاءة السيولة والتمويل مع تطوير علاقات البيع المتقاطع cross-selling synergies عبر المجموعة. كما يعتزم البنك مواصلة تطوير قدرات

التمويل المستدام، بما في ذلك السندات الخضراء وحلول التمويل المتوافقة مع الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيثما كان ذلك مناسبًا.

من خلال هذه المبادرات، يسعى البنك إلى خلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة، وتعزيز مكانته التنافسية، ودعم النمو المستدام والمربح في الكويت، مع مواءمة الأداء المالي مع الاعتبارات المجتمعية والبيئية الأوسع نطاقاً.

وحتى تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، لا توجد أي عوامل استثنائية ذات أثر جوهري على الأنشطة الرئيسية للمُصدر.

إعادة توزيع الموجودات

يتبع البنك نهجاً منضبطاً في تخصيص رأس المال وتحسين المحفظة، مما يضمن توجيه الموارد إلى الأسواق والقطاعات والفرص التي تحقق عوائد مستدامة ومعدلة حسب المخاطر. وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية لتعزيز المكانة التنافسية للبنك، وتنويع مصادر الإيرادات، ودعم خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين. وتشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

- **تحسين المحفظة:** التخلص من الموجودات غير الأساسية أو ذات الأداء المنخفض لتحرير رأس المال من أجل فرص ذات نمو وعوائد أعلى. وتدار المحافظ القديمة بشكل نشط لتعزيز كفاءة الميزانية العمومية والحفاظ على نسب رأس مال قوية.
- **استثمارات النمو المستهدف:** إعادة توجيه رأس المال إلى الأسواق والقطاعات ذات الإمكانات العالية، على الصعيدين المحلي والدولي، لاغتنام الفرص الناشئة التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية.
- **المعاملات الاستراتيجية:** تنفيذ عمليات استحواذ وتصفية موجودات انتقائية لتحسين التواجد الإقليمي للبنك وعروض منتجاته. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك مصرف بغداد والتصفية الجزئية لبنك برقان تركيا، إلى جانب الاستحواذ الاستراتيجي على بنك الخليج المتحد، مما يعزز القدرات في مجالات التمويل الإسلامي وإدارة الموجودات والوساطة المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية.

من خلال إعادة تخصيص رأس المال بشكل منضبط، يضمن البنك توزيع الموارد بشكل استراتيجي لتحقيق نمو مستدام، وتعزيز حضوره الإقليمي، وتعظيم القيمة طويلة الأجل للمساهمين.

التحول الرقمي

يعمل البنك على تسريع عملية تحول رقمي شاملة لتقديم تجارب مصرفية سلسة ومبتكرة تركز على العملاء، مع تحسين الكفاءة التشغيلية ودعم الممارسات التجارية المستدامة. ويستند هذا التحول إلى أربعة ركائز استراتيجية:

- **تجربة العملاء التي تركز على "الرقمية أولاً":** تقديم حلول رقمية مريحة وآمنة ومخصصة عبر جميع نقاط التفاعل مع العملاء، مما يتيح نقل الأنشطة المصرفية الروتينية إلى الإنترنت ويقلل من الاعتماد على الفروع الفعلية.
- **التكنولوجيا والابتكار:** الاستثمار في التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتخصيص عروض المنتجات، وتحسين مسارات العملاء، وتوقع احتياجاتهم، وزيادة اعتماد الخدمات الرقمية.
- **الكفاءة التشغيلية:** تبسيط العمليات / الإجراءات الداخلية من خلال الرقمنة والأتمتة وإعادة هندسة العمليات لتعزيز السرعة وخفض التكاليف والحفاظ على معايير عالية للالتزام وإدارة المخاطر.
- **دمج الاستدامة:** تشجيع العمليات الموفرة للطاقة، وسير العمل غير الورقي، والحلول الصديقة للبيئة، ومواءمة المبادرات الرقمية مع الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة مع تعزيز تفاعل العملاء ومرونة الأعمال على المدى الطويل.

من خلال هذه الأجندة الرقمية، يهدف البنك إلى تقديم تجربة مصرفية "في أي وقت ومن أي مكان"، وتعزيز العلاقات مع العملاء، وتحسين الأداء التشغيلي، وخلق قيمة مستدامة للمساهمين بما يتماشى مع رؤيته الاستراتيجية طويلة الأجل.

باختصار، صُممت استراتيجية البنك لترسيخ ريادته في السوق المحلية، وتوسيع حضوره بشكل انتقائي في الأسواق الدولية ذات الإمكانات العالية، وتقديم قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمساهمين. ومن خلال الجمع بين التنفيذ المنضبط، والحلول المالية المبتكرة، والتميز

التشغيلي، يهدف البنك إلى دفع عجلة النمو المربح، وتعزيز تجربة العملاء، والحفاظ على منصة مرنة ومستعدة للمستقبل تتوافق مع المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة وأفضل الممارسات لحوكمة الشركات.

الاستدامة واستراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تعد الاستدامة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية البنك وإطار الحوكمة ونهج إدارة المخاطر. يدمج البنك الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع عملياته لدعم الإقراض المسؤول، وتخصيص رأس المال المنضبط، وخلق القيمة على المدى الطويل. يتم دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة ، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمناخ والمخاطر الاجتماعية، في عمليات تقييم الائتمان والتخطيط المالي وإدارة مخاطر المؤسسة.

تستند استراتيجية البنك في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى أربعة ركائز أساسية:

- **الحوكمة الرشيدة**: تعزيز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي والتنوع ومعايير حماية البيانات الصارمة.
- **الخدمات المصرفية المسؤولة**: تعزيز ممارسات الإقراض والاستثمار المستدامة، والشمول المالي، والابتكار الرقمي الذي يركز على العملاء.
- **الحد من الأثر البيئي**: إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، والحد من البصمة التشغيلية، ودعم مبادرات التمويل الأخضر.
- **تحسين المجتمع**: الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، ورفاهية الموظفين، والمشاركة المجتمعية على نطاق أوسع.

تتولى الإدارة العليا ومجلس الإدارة الإشراف على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بدعم من لجنة الإدارة المعنية بالمعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة، التي تشرف على استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير. منذ عام 2019، ينشر البنك تقارير استدامة سنوية تتوافق مع الأطر الدولية المعترف بها، بما في ذلك معايير مبادرة التقارير العالمية GRI ومجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ورؤية الكويت 2035، وإرشادات بورصة الكويت لإعداد تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

إطار التمويل المستدام

أنشأ البنك إطار عمل للتمويل المستدام يمكنه بموجبه إصدار سندات مستدامة وتخصيص مبلغ يعادل صافي العائدات لتمويل و/أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء والمشاريع الاجتماعية المؤهلة.

يتوافق هذا الإطار مع المبادئ المعترف بها دولياً، بما في ذلك مبادئ السندات الخضراء ومبادئ السندات الاجتماعية وإرشادات السندات المستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال، بالإضافة إلى مبادئ القروض الخضراء والاجتماعية الصادرة عن رابطة سوق القروض. وقد تم الحصول على رأي طرف آخر يؤكد هذا التوافق.

وتشمل المشاريع المؤهلة الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، ووسائل النقل النظيفة، والمباني الخضراء، ومنع التلوث، والإدارة المستدامة للنفايات، والمبادرات التي تحقق فوائد اجتماعية قابلة للقياس. ويتم تتبع العائدات داخليًا، وتخصيصها وفقًا للمعايير المحددة، ورفع تقارير بها سنويًا، بما في ذلك الإفصاح عن التخصيص ومقاييس الأثر.

ويسعى البنك، من خلال أنشطته المتعلقة بدمج معايير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام، إلى تعزيز المرونة، وتقوية ثقة الأطراف أصحاب المصالح، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

هيكل المجموعة والملكية

هيكل المجموعة

تتألف المجموعة بشكل أساسي من البنك وأربع شركات تابعة. يوضح الجدول أدناه الشركات التابعة الرئيسية للبنك التي تمارس أنشطة تشغيلية في 31 مارس 2026 و31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024.

	بلد التأسيس	تاريخ الشراء الأولي	الحصة الفعّالة في 31 مارس 2026	الحصة الفعلية في 31 ديسمبر 2025	الحصة الفعلية في 31 ديسمبر 2024
بنك برقان تركيا	تركيا	ديسمبر 2012	47.6	47.6	47.6
بنك الخليج الجزائر	الجزائر	أبريل 2009	*86.01	*86.01	*86.01
بنك تونس العالمي	تونس	يونيو 2010	86.7	86.7	86.7
بنك الخليج المتحد	البحرين	فبراير 2025	100	100	—

ملاحظة:

**يمتلك البنك حصة مباشرة بنسبة 60% من أسهم بنك الخليج الجزائر، بينما يمتلك بنك تونس العالمي 30%. وحيث أن البنك يمتلك 86.7% من بنك تونس العالمي، فإن إجمالي حصته الفعلية في بنك الخليج الجزائر تبلغ 86.01%.*

*** يمتلك بنك الخليج المتحد حصة بنسبة 60% في شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. وبالتالي، من خلال استحواذا على بنك الخليج المتحد، اكتسب بنك برقان ملكية غير مباشرة في شركة كامكو للاستثمار ويقوم بتجميع عملياته الاستثمارية من خلال بنك الخليج المتحد.*

بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البنك 100% من أسهم شركة بنك برقان للخدمات المالية المحدودة، وهي شركة إماراتية تقدم خدمات استشارية مالية.

المساهمون الرئيسيون

في 31 مارس 2026، كان المساهمون الرئيسيون في البنك (الذين تجاوزت حصصهم 5.0% من رأس المال العادي المصدر للبنك):

المساهمون	عدد الأسهم العادية المملوكة (*مليون سهم*)	النسبة المئوية من الإجمالي
شركة مشاريع الكويت القابضة ش.م.ك.ع.	1,274.7	33.5
شركة الخليج المتحد القابضة ش.م.ب.*	571.1	15.0
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	296.4	7.8
شركة الكويت المتحدة للاستشارات*	282.8	7.4

** شركات مجموعة كيبكو*

شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)

شركة مشاريع الكويت (القابضة)، المعروفة باسم كيبكو، هي شركة قابضة استثمارية رائدة ومتنوعة مقرها في الكويت، ولها حضور إقليمي قوي في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تأسست كيبكو في عام 1975، وحققت نمواً سريعاً لتصبح مستثمراً إقليمياً مهماً لتمتد عملياتها إلى أكثر من 20 دولة في قطاعات متعددة، مما يدل على مرونتها وتنويعها وتركيزها الاستراتيجي طويل الأمد.

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لشركة كيبكو في أن تكون شركة استثمارية قابضة مرنة وموجهة نحو القيمة في أسواقها الأساسية، تركز على النمو طويل الأجل، وإعادة تنظيم محفظتها الاستثمارية، وتحسين الأداء التشغيلي، وخلق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة. وتتبع الشركة نهجًا

استثماريًا منضبطًا، حيث تعمل على الاستحواذ على الشركات ذات الإمكانات العالية وتطويرها، وتعزيز أدائها التشغيلي والمالي، والسعي إلى عمليات تصفية استثمارات انتقائية عندما تدعم ذلك تعظيم القيمة.

وبفضل فريق إداري يتمتع بخبرة واسعة وشبكات إقليمية واسعة النطاق، مدعوماً من المساهمين الرئيسيين، بما في ذلك أفراد من العائلة الحاكمة في الكويت، تستفيد كيبكو من رؤيتها العميقة للأسواق لتحديد الفرص الاستراتيجية ودفع عجلة النمو المستدام عبر قطاعات متنوعة.

تشمل محفظة كيبكو المتنوعة مجموعة واسعة من القطاعات والصناعات الأساسية، مما يسهم في مرونتها وقدرتها على النمو:

- **الخدمات المالية:** بما في ذلك الخدمات المصرفية التجارية، وإدارة الموجودات، والخدمات المصرفية الاستثمارية،
- **البتروكيماويات وخدمات النفط:** استثمارات في مشاريع كبرى في مجال البتروكيماويات والطاقة.
- **الأغذية والخدمات الاستهلاكية:** العلامات التجارية الاستهلاكية الإقليمية وشركات إنتاج الأغذية.
- **العقارات والبنية التحتية:** التطوير والاستثمار في الموجودات العقارية الاستراتيجية في جميع أنحاء المنطقة.
- **الإعلام والرعاية الصحية والتعليم والخدمات اللوجستية:** مراكز استراتيجية في قطاعات ديناميكية تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

في 31 ديسمبر 2025، أعلنت شركة كيبكو عن موجودات مجمعة بلغت 13.8 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6.5% عن 13.0 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. حققت المجموعة أداءً ماليًا أفضل خلال العام، حيث ارتفع صافي الربح بنسبة 4.4% ليصل إلى 16.3 مليون دينار كويتي، وبلغت أرباح السهم الواحد 1.8 فلس، مدعومة بالأداء القوي لشركات محفظتها الاستثمارية. وعمومًا، تعكس النتائج النمو المستمر والقوة التشغيلية، بما يتماشى مع استراتيجية كيبكو الرامية إلى تعزيز الكفاءة، وتقوية هيكل رأس المال، وخلق قيمة طويلة الأجل للأطراف أصحاب المصالح.

خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، حققت كيبكو أداءً مستقراً عبر قطاعاتها الأساسية. وسجلت المجموعة إيرادات بلغت 376 مليون دينار كويتي، وصافي ربح قدره 3.5 مليون دينار كويتي، وإجمالي موجودات بلغ 14.2 مليار دينار كويتي خلال هذه الفترة، مما يعكس أداء محفظتها المتنوعة والشركات التابعة التشغيلية الأساسية. وقد شكّل نموذج الاستثمار الذي تتبعه كيبكو، والذي يركز على الاستحواذ على الأعمال وبنائها وتطويرها وتوسيع نطاقها والتخلص منها بشكل انتقائي، دعامة أساسية لتطورها لتصبح شركة قابضة إقليمية ديناميكية تتمتع بمصادر إيرادات متنوعة وعمق استراتيجي، مما وضعها في مكانة المستثمر والمشغل الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نظرة عامة على الأعمال

نظرة عامة على الأنشطة الأساسية للبنك

يُعد بنك برقان أحد البنوك التجارية الرائدة في الكويت، ويقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية التقليدية للعملاء من الشركات والمؤسسات والأفراد. ويتمتع البنك بمكانة قوية في قطاعي الشركات والمؤسسات المالية، بينما يعمل بنشاط على توسيع أعماله في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة، مستفيداً من الحلو المبتكرة التي تركز على العملاء وشبكة التوزيع القوية.

لأغراض الإدارة وإعداد التقارير، ينظم البنك عملياته على أساس جغرافي، مع التمييز بين الأسواق المحلية والدولية. وتنقسم العمليات المحلية إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- **الخدمات المصرفية للشركات والأفراد:** تزويد العملاء من الشركات والمؤسسات المالية والعملاء الافراد بحلول تمويلية مخصصة، وخدمات الودائع والمعاملات، بالإضافة إلى خدمات مصرفية خاصة وعروض شاملة لإدارة الثروات.
- **الخزانة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية:** إدارة السيولة وأنشطة أسواق رأس المال والخدمات الاستثمارية والعلاقات مع المؤسسات المالية المحلية والدولية.
- **المكتب المركزي:** الإشراف على الاستراتيجية على مستوى المجموعة، والحوكمة، وإدارة المخاطر، ووظائف الدعم التشغيلي لضمان الكفاءة والالتزام في جميع خطوط الأعمال.

يعرض الجدول أدناه المساهمة النسبية لكل قطاع في الأداء المالي للمجموعة ووضعها المالي، بما في ذلك صافي إيرادات الفوائد، والنتائج التشغيلية للقطاع، والأرباح أو الخسائر للسنة، وإجمالي الموجودات، وإجمالي الالتزامات، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

	العمليات في الكويت				العمليات الدولية	معاملات غير موزعة/داخلية للمجموعة	إجمالي المجموعة
	الخدمات المصرفية للشركات والأفراد	*الخزانة والخدمات المصرفية الاستثمارية*	*المكتب المركزي*	*الإجمالي*			
	(*نسبة مئوية*)						
صافي إيرادات الفوائد	54.7	3.1	(8.0)	**49.8**	50.2	-	**100.0**
النتائج التشغيلية للقطاع	46.2	4.8	(5.2)	**45.8**	54.2	-	**100.0**
ربح (خسارة) السنة	100.3	7.7	(44.0)	**63.9**	35.2	0.9	**100.0**
مجموع الموجودات	48.0	17.3	12.3	**77.5**	24.8	(2.4)	**100.0**
مجموع المطلوبات	39.3	12.9	26.2	**78.4**	24.2	(2.6)	**100.0**

في فبراير 2025، أكمل البنك الاستحواذ على 100% من أسهم بنك الخليج المتحد، الذي أصبح الآن جزءًا لا يتجزأ من عملياته الدولية. يُبرز الجدول أدناه المساهمة النسبية للعمليات المحلية (الكويت) والدولية للبنك من حيث صافي إيرادات الفوائد، والنتائج التشغيلية للقطاعات، والأرباح/الخسائر للسنة، وإجمالي الموجودات، وإجمالي المطلوبات، وذلك كما في 31 ديسمبر 2025 وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

	العمليات في الكويت				العمليات الدولية	معاملات غير موزعة/داخلية للمجموعة	إجمالي المجموعة
	الخدمات المصرفية للشركات والأفراد	*الخزانة والخدمات المصرفية الاستثمارية*	*المكتب المركزي*	*الإجمالي*			
	(*نسبة مئوية*)						
صافي إيرادات الفوائد	43.1	4.2	(7.5)	**39.7**	60.3	-	**100.0**
النتائج التشغيلية للقطاع	37.4	7.2	(2.2)	**42.3**	58.5	(0.8)	**100.0**
أرباح (خسائر) السنة	82.9	23.0	(23.7)	**82.3**	23.5	(5.7)	**100.0**
مجموع الموجودات	45.6	16.9	10.6	**73.0**	30.1	(3.1)	**100.0**
مجموع المطلوبات	34.5	8.4	31.8	**74.7**	28.7	(3.3)	**100.0**

يعرض الجدول أدناه المساهمة النسبية لكل قطاع في الأداء المالي للمجموعة ووضعها المالي، بما في ذلك صافي إيرادات الفوائد، والنتائج التشغيلية للقطاعات، والأرباح أو الخسائر للسنة، وإجمالي الموجودات، وإجمالي الالتزامات، للفترة الممتدة على مدى ثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026.

	العمليات في الكويت				العمليات الدولية	معاملات غير موزعة/داخلية للمجموعة	إجمالي المجموعة
	الخدمات المصرفية للشركات والأفراد	*الخزانة والخدمات المصرفية الاستثمارية*	*المكتب المركزي*	*الإجمالي*			
				(*نسبة مئوية*)			
صافي إيرادات الفوائد	42.6	5.5	(13.1)	**35.0**	65.0	-	**100.0**
النتائج التشغيلية للقطاع	36.3	5.3	(8.8)	**32.8**	67.2	-	**100.0**
أرباح (خسائر) السنة	134.9	32.3	(53.0)	**114.2**	(7.2)	(7.0)	**100.0**
مجموع الموجودات	45.0	16.5	11.2	**72.7**	30.6	(3.3)	**100.0**
مجموع المطلوبات	36.7	3.8	33.8	**74.3**	29.2	(3.5)	**100.0**

العمليات في الكويت

في عام 2025، ظلت عمليات المجموعة في الكويت حجر الأساس في أعمالها، حيث ساهمت بنسبة 39.7% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة، و42.3% من أرباحها التشغيلية، و82.3% من أرباحها للفترة. وبالمقارنة، في عام 2024، شكلت العمليات في الكويت 49.8% من صافي إيرادات الفوائد، و45.8% من الأرباح التشغيلية، و63.9% من إجمالي الأرباح، مما يعكس التوازن بين الأنشطة المحلية والدولية.

ولفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهمت العمليات في الكويت بنسبة 35.0% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و32.8% من أرباحها التشغيلية.

تنقسم العمليات المحلية للبنك إلى ثلاثة قطاعات رئيسية - الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وإدارة الخزانة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية، والمكتب المركزي - حيث يلعب كل منها دورًا استراتيجيًا في تقديم حلول مصرفية شاملة والحفاظ على المكانة التنافسية للمجموعة في الكويت.

الخدمات المصرفية للشركات والأفراد

في عام 2025، ساهم قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد بنسبة 43.1% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و37.4% من أرباحها التشغيلية، مقارنة بنسبة 54.7% من صافي إيرادات الفوائد و46.2% من الأرباح التشغيلية في عام 2024. خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهمت عمليات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد بنسبة 42.6% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و36.3% من أرباحها التشغيلية.

من خلال قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، يقدم البنك مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء من الشركات والأفراد، تشمل القروض والودائع والتمويل التجاري والصرف الأجنبي والخدمات الاستشارية وبطاقات الائتمان والخصم، بالإضافة إلى حلول مالية أخرى مصممة خصيصًا. تتكون عمليات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد من ثلاث وحدات أعمال رئيسية: الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للأفراد.

الخدمات المصرفية للشركات

يعمل قسم الخدمات المصرفية للشركات كشريك استراتيجي للقطاعين التجاري والصناعي في الكويت، حيث يدعم مشاريع البنية التحتية والبتروكيماويات والطاقة والمشاريع الصناعية واسعة النطاق من خلال التمويل المشترك والثنائي. وتمتد قاعدة عملائه المتنوعة لتشمل قطاعات رئيسية، بما في ذلك الخدمات، والنفط والغاز، والمقاولات، والتجارة، والعقارات. ويقدم القسم حلولاً مالية مصممة خصيصاً للشركات من جميع الأحجام، ويدعم التوسع من خلال الفرص العضوية وغير العضوية، مع دفع عجلة الابتكار عبر قدرات مصرفية رقمية متطورة. يرتبط

تركيز قسم الخدمات المصرفية للشركات على القطاعات الاستراتيجية مع أولويات التنمية الوطنية في الكويت، مما يسهم في النمو الاقتصادي طويل الأجل للبلاد ونجاح عملائها.

الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

يقدم قسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات مجموعة كاملة من الخدمات للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والأفراد ذوي الملاءة المالية الفائقة، حيث يجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية والإقراض مع الاستشارات الاستثمارية وإدارة المحافظ وحلول تخطيط الثروة. يستفيد العملاء من إدارة علاقات مخصصة وإمكانية الوصول إلى استراتيجيات استثمار متعددة الموجودات بما في ذلك الأسهم، والدخل الثابت، والصكوك، والاستثمارات البديلة، بما يتماشى مع أهدافهم الفردية، ومستوى قبلوهم للمخاطر، واحتياجاتهم من السيولة. في عام 2024، أطلق البنك علامة تجارية جديدة لقسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لتعزيز استراتيجيته المتمثلة في "بناء الثقة وتنمية الثروة"، وتوسيع نطاق قدراته من خلال تراخيص جديدة من هيئة أسواق المال للعمل كأمين حفظ، ومستشار استثمار، ومدير محفظة، ووسيط أوراق مالية غير مسجل. كما يشمل القسم مزايا معيشية حصرية وراقبة، وخدمات الكونسيرج، وحلول مصرفية مصممة خصيصًا، مما يعزز تجربة العملاء ويقوي العلاقات طويلة الأمد. يمثل هذا القسم حجر الزاوية في استراتيجية البنك لتعميق التفاعل مع العملاء الأثرياء في جميع أنحاء الكويت والمنطقة ككل.

الخدمات المصرفية للأفراد

يقدم قسم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصًا للعملاء الأفراد، بما في ذلك حسابات التوفير والودائع، والقروض، ومجموعة كاملة من حلول بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المدفوعة مسبقًا. وتشمل محفظة البطاقات الخاصة به بطاقات الائتمان من ماستركارد وفيزا، وبطاقات الخصم من فيزا، والبطاقات مسبقة الدفع متعددة العملات. يعمل البنك باستمرار على تحسين عروضه من خلال فئات الأفراد ومبيعات التجزئة المستهدفة، وتحسين العمليات، والمنتجات المبتكرة، والمبادرات التي تعطي الأولوية للرقمنة. يشمل قسم الخدمات المصرفية للأفراد الحلول التكنولوجية المتقدمة لتقديم تجربة مصرفية سلسة وخالية من الأوراق وموفرة للطاقة، مع الحفاظ على ضوابط قوية لإدارة المخاطر. وكما في 31 مارس 2026، كان البنك يدير 27 فرعًا و156 جهاز سحب آلي في الكويت، مدعومة بقنوات رقمية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، وواتساب، والخدمات المصرفية عبر الهاتف على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، مما يوفر للعملاء وصولاً آمنًا ومريحًا ومتكاملًا إلى الخدمات خارج نطاق الفروع التقليدية.

الخزانة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية

في عام 2025، شكلت الخزانة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية 4.2% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و7.2% من أرباحها التشغيلية مقارنة بما نسبته 3.1% و4.8% على التوالي في عام 2024. خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهمت عمليات الخزانة والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية بنسبة 5.5% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و5.3% من أرباحها التشغيلية.

يتولى هذا القطاع مسؤولية وظائف الخزانة في البنك، وإدارة الاستثمارات، وتقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية، حيث يقدم مجموعة شاملة من الحلول تشمل عمليات سوق المال، والإقراض، والودائع، والصرف الأجنبي، والمنتجات المالية ذات الصلة.

ينقسم قسم الخزانة و والخدمات المصرفية الاستثمارية إلى وحدتين رئيسيتين: الخزانة والمؤسسات المالية، والاستثمارات، وتركز كل منهما على تحسين الأداء المالي وإدارة المخاطر ودعم العملاء المؤسسيين المحليين والدوليين.

الخزانة والمؤسسات المالية

تدير هذه المجموعة جميع معاملات سوق الجملة (الشركات والمؤسسات) المحلية والدولية، والعمليات المتعلقة بالعملاء، والمحفظة الخاصة بالبنك. وتقدم خدماتها للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتعمل على تحسين العلاقات المصرفية المراسلة والعلاقات المؤسسية مع إدارة مخاطر السوق والميزانية العمومية. وتشمل المسؤوليات الرئيسية كفاءة التمويل، وإدارة السيولة، والصرف الأجنبي، والتمويل التجاري، والإقراض المتناسب مع المخاطر، وتشمل أنشطة مثل إدارة الموجودات والخصوم، وأسواق الدخل الثابت ورأس المال الدين، وسوق المال وتداول

العملات الأجنبية، ومبيعات الخزانة. وتركز الوحدة على تعزيز أداء البنك وحضوره الدولي، وزيادة الإيرادات القائمة على الرسوم، ودعم أهداف نمو العملاء مع الحفاظ على علاقات مؤسسية قوية وإدارة فعالة للسيولة والتمويل والمخاطر.

الاستثمارات

يدير قسم الاستثمارات محفظة استثمارية متنوعة مملوكة للبنك تتألف من أوراق مالية مدرجة في البورصة وأسهم الشركات الخاصة. وتتبع قرارات الاستثمار منهجية منضبطة تنازلية top-down methodology، تتماشى مع معايير المخاطر/العوائد التي وافق عليها مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية، بهدف تعظيم العوائد مع ضمان إدارة حكيمة للمخاطر.

المكتب المركزي

ساهم المكتب المركزي بنسبة سالبة بلغت 7.5% من صافي إيرادات الفوائد، وخسارة تشغيلية بنسبة 2.2% في عام 2025، مقارنة بنسبة سالبة بلغت 8.0% وخسارة تشغيلية بنسبة 5.2% في عام 2024. خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهم المكتب المركزي بنسبة سلبية بلغت 13.1% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة وسجل خسارة تشغيلية تعادل 8.8% من الأرباح التشغيلية للمجموعة. ويشمل هذا القطاع بشكل أساسي أنشطة إدارة السيولة والتمويل، وتعديلات تسعير التحويلات، وبنود المجموعة الأخرى غير الموزعة.

العمليات الدولية

تتألف العمليات الدولية للمجموعة بشكل أساسي من أنشطة شركاتها التابعة الرئيسية: بنك برقان تركيا، بنك الخليج الجزائر، بنك تونس العالمي، بنك الخليج المتحد. تقدم هذه الكيانات خدمات مصرفية تجارية متكاملة، وحلولاً مؤسسية مخصصة، وخدمات استثمارية متخصصة في أسواقها، مما يعزز قدرات المجموعة عبر الحدود ويقوي وجودها في المناطق ذات الإمكانات العالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، شكلت العمليات الدولية للمجموعة 60.3% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة، و58.5% من أرباحها التشغيلية، و23.5% من أرباحها السنوية، مما يعكس المساهمة الكبيرة لوجودها الإقليمي، مقارنة بنسبة 50.2% و54.2% و35.2% على الترتيب في عام 2024، مما يؤكد الدور المتنامي للشركات التابعة الدولية للبنك في دفع الإيرادات والأداء التشغيلي. خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، ساهمت العمليات الدولية بنسبة 65.0% من صافي إيرادات الفوائد للمجموعة و67.2% من أرباحها التشغيلية.

مكتب البنوك الدولية (IBO)

يعمل مكتب البنوك الدولية كمركز للإشراف الاستراتيجي على الشركات التابعة للمجموعة، مما يضمن التوافق مع الرؤية الشاملة للمجموعة واستراتيجيتها طويلة الأجل مع الحفاظ على الامتثال الصارم للوائح التنظيمية. ومن خلال نهج قائم على البيانات والحقائق، يعمل مكتب البنوك الدولية على تعزيز الروابط المشتركة، وتشجيع التعاون عبر الحدود، وتحسين الأداء التشغيلي عبر شبكة الخدمات المصرفية الدولية للمجموعة.

وفي إطار تنفيذ مهامه، يقود مكتب البنوك الدولية عملية تنفيذ المبادرات على مستوى المجموعة والتواصل بشأنها وإدارتها، ويقدم رؤى وتوصيات استراتيجية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا، وإلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء. ويشمل تحليله الاتجاهات المالية العالمية والتطورات الاقتصادية وديناميكيات السوق لحماية وتعزيز قيمة استثمارات المجموعة. ويضمن التعاون الوثيق مع وظائف الرقابة المستقلة إشرافًا قويًا ومستمرًا، مما يعزز الحوكمة وإدارة المخاطر والتميز التشغيلي في جميع الشركات التابعة.

بنك برقان تركيا

تأسس بنك برقان تركيا في الأصل عام 1989 تحت اسم Tekfen Yatırım Finansman Bankası A.Ş (بنك تيكفين للاستثمار والتمويل)، حيث كان يقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية للشركات والخدمات التجارية وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية للأفراد. في عام 2006، دخلت مجموعة تيكفن في شراكة استراتيجية مع يوروبانك إي إف جي (Eurobank EFG)، مما أدى إلى تغيير العلامة

التجارية للبنك ليصبح يوروبانك تيكفن (Eurobank Tekfen). وفي ديسمبر 2012، استحوذ البنك على حصة تبلغ 99.3% في يوروبانك تيكفن، ثم أعاد تسميته ليصبح بنك برقان (Burgan Bank A.Ş.).

في ديسمبر 2023، باع البنك حصة بنسبة 52% في بنك برقان تركيا إلى شركة الروابي. وحتى 31 ديسمبر 2025، احتفظ البنك بحصة ملكية تبلغ 47.6% في بنك برقان تركيا. ويواصل البنك تجميع حسابات بنك برقان تركيا كشركة تابعة، مما يعكس سيطرته الفعلية التي يمارسها من خلال تمثيله في مجلس الإدارة والحقوق الممنوحة بموجب اتفاقية المساهمين.

يعمل بنك برقان تركيا من خلال شبكة من الفروع مدعومة بمنصات مصرفية رقمية قوية، بما في ذلك علامته التجارية الرقمية الرائدة "ON". ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار، والحلول المالية التجارية، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للأفراد مثل الودائع والقروض ومنتجات البطاقات. وتركز أولوياته الاستراتيجية على التركيز على العملاء، والتميز التشغيلي والتكنولوجي، وخلق قيمة مستدامة للمساهمين.

يتمتع بنك برقان تركيا بموقع استراتيجي يمكّنه من تعزيز دوره كبنك خاص يركز على الخدمات الرقمية. وتشمل المبادرات الرئيسية تحسين عمليات كسب وضم العملاء الجدد، وإطلاق تطبيقات جديدة للهواتف المحمولة ومنتجات بطاقات الائتمان، وتوسيع نطاق منصته الرقمية. كما يركز البنك على توسيع عروضه الاستثمارية المخصصة للأفراد ذوي الثروات الفائقة، وتقديم حلول التأمين ، وتوفير منتجات تمويل التجارة وإدارة النقد الرقمية، مع التركيز المستمر على التحول الرقمي والاستدامة.

يمتلك بنك برقان تركيا ثلاث شركات تابعة مملوكة بالكامل. شركة «برقان ياتيريم مينكول ديغيرلر» (Burgan Yatırım Menkul Değerler A.Ş.) هي مؤسسة للأوراق المالية تنشط في مجالات الوساطة المالية، وتمويل الشركات، وإدارة الموجودات ضمن أسواق رأس المال التركية. أما شركة برقان فينانسال كيرالاما (Burgan Finansal Kiralama A.Ş.) فتقوم بعمليات التأجير التمويلي، في حين أن شركة برقان تكنولوجي أنونيم شيركيتي (Burgan Teknoloji Anonim Şirketi) هي شركة تكنولوجية غير مالية تابعة تركز على الأبحاث والتطوير والابتكار.

في عام 2025، أعلن بنك برقان تركيا عن إيرادات بلغت 70.1 مليون دينار كويتي، وأرباح تشغيلية قدرها 15.4 مليون دينار كويتي، وخسارة صافية قدرها 7.3 مليون دينار كويتي (حصة بنك برقان: 3.5 مليون دينار كويتي). وفي 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات البنك 1.4 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل 14% من إجمالي موجودات المجموعة، مع صافي قيمة بلغت 134.9 مليون دينار كويتي. وفي 31 مارس 2026، كانت عمليات البنك مدعومة بشبكة تضم 28 فرعاً و22 جهاز سحب آلي، وكان يعمل لديه ما مجموعه 1,515 موظفاً.

في عام 2025، حظي أداء بنك برقان تركيا وابتكاراته بمزيد من التقدير من خلال اختياره كـ "أفضل بنك رقمي في تركيا" من قبل Global Brands وحصوله على جائزة ستيفي البرونزية في حفل توزيع جوائز الأعمال الدولية. كما حصلت الشركة على شهادة Great Place to Work® للسنة الثانية على التوالي. يظل بنك برقان تركيا ملتزمًا بتقديم حلول مصرفية مبتكرة، وتعزيز قدراته الرقمية، وخلق قيمة مستدامة طويلة الأجل لمساهميه.

بنك الخليج الجزائر

بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري تأسس في ديسمبر 2003. وفي عام 2009، استحوذ بنك برقان على حصة تبلغ 60.0% في بنك الخليج الجزائر. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت حصة بنك برقان الفعلية إلى 86.01%، تتألف من ملكية مباشرة بنسبة 60.0% وملكية غير مباشرة من خلال حصته البالغة 86.7% في بنك تونس العالمي الذي يمتلك حصة تبلغ 30.0% في بنك الخليج الجزائر. وينتج عن هذه الهيكلية ملكية فعلية تبلغ 86.01% في بنك الخليج الجزائر.

وقد طور بنك الخليج الجزائر منصة قوية للخدمات المصرفية للأفراد والشركات، تقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات في مجالي الخدمات المصرفية التقليدية والتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، مدعومة بحلول مصرفية رقمية مبتكرة. ويضع هذا العرض المالي المزدوج بنك الخليج الجزائر في مركز يسمح له بالاستفادة من فرص النمو في الأسواق الناشئة.

تركز استراتيجية البنك على تعزيز مكانته كبنك رائد مملوك للقطاع الخاص في الجزائر من خلال تحقيق نمو مستدام عن طريق الإدارة الحصيفة للمخاطر، والكفاءة التشغيلية، وتخصيص رأس المال بشكل منضبط. وتشمل الأولويات الاستراتيجية الرئيسية توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية وحلول الدفع الإلكتروني، وتحسين تجربة العملاء، ودعم الاقتصاد الحقيقي من خلال زيادة التمويل المقدم

للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يواصل بنك الخليج الجزائر تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية الطلب المتزايد على التمويل الإسلامي، مع الحفاظ على حوكمة قوية وامتثال صارم ومرونة مالية.

في عام 2025، سجل بنك الخليج الجزائر إيرادات بلغت 54.9 مليون دينار كويتي، وأرباحًا تشغيلية قدرها 35.2 مليون دينار كويتي، وصافي دخل قدره 12.2 مليون دينار كويتي (حصة بنك برقان: 10.5 مليون دينار كويتي). وفي 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات البنك 1.1 مليار دينار كويتي، مما يمثل 10% من إجمالي موجودات المجموعة، مع صافي قيمة تبلغ 117.6 مليون دينار كويتي. في 31 مارس 2026، كانت عمليات بنك الخليج الجزائر مدعومة بشبكة تضم 66 فرعاً و104 جهاز سحب آلي، مع إجمالي عدد عمالة 1,094 موظفاً.

حصل بنك الخليج الجزائر على جائزة "Elite Quality Recognition Award" من جي بي مورجان J.P. Morgan تقديراً لتميزه في معالجة المدفوعات.

بنك تونس العالمي

بنك تونس العالمي هو بنك تجاري خاص تأسس في يونيو 1982 كأول مؤسسة مصرفية خارجية مرخصة بالكامل في تونس. ويحمل البنك ترخيصًا خاصًا يمكّنه من إجراء عمليات مع العملاء غير المقيمين بشكل أساسي، مما يضعه في موقع متميز في القطاع المالي التونسي. في الربع الثاني من عام 2010، استحوذ بنك برقان على حصة مسيطرة في بنك تونس العالمي من خلال شراء حصة بنسبة 76.6% من بنك الخليج المتحد، مما رفع إجمالي حصته من 10.0% في البداية إلى 86.7%.

تركز أعمال بنك تونس العالمي على الخدمات المصرفية الدولية والخاصة، وتشمل أنشطته الأساسية عمليات صرف العملات الأجنبية، والتمويل التجاري، ومعاملات سوق المال، والخدمات الاستثمارية مثل القروض المشتركة وشراء مستندات التصدير. ويقدم البنك خدماته للشركات والحكومات والمؤسسات المالية والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، لا سيما أولئك الذين لهم تعاملات دولية. ويمنح تركيزه الاستراتيجي على العملاء غير المقيمين مكانة مميزة في المشهد المصرفي التونسي.

يسعى بنك تونس العالمي إلى تحقيق عوائد ثابتة للمساهمين من خلال التركيز على النمو في القروض المشتركة ومحافظ الاستثمار مع الحفاظ على ملف مخاطر قوي. كما يهدف البنك إلى استكشاف الفرص لتوسيع محفظة القروض والاستثمار في القطاعات ذات العائد المرتفع، مستفيداً من قاعدة موجوداته المتنوعة لدعم النمو المستدام.

في عام 2025، سجل بنك تونس العالمي إيرادات بلغت 9.2 مليون دينار كويتي، وأرباحًا تشغيلية قدرها 6.8 مليون دينار كويتي، وصافي دخل قدره 3.4 مليون دينار كويتي (حصة بنك برقان: 3.0 مليون دينار كويتي). وفي 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات البنك 175.8 مليون دينار كويتي، مما شكل 2% من إجمالي موجودات المجموعة، مع صافي قيمة بلغت 59.3 مليون دينار كويتي. وفي 31 مارس 2026، كانت عمليات بنك تونس العالمي مدعومة بشبكة مكونة من ثلاثة فروع وقوى عاملة تضم 133 موظفًا.

وقد حظي أداء بنك تونس العالمي وتميز خدماته بمزيد من التقدير في عام 2025 عندما تم اختياره كمرشح رئيسي لجائزة "أفضل شريك مصرفي دولي في تونس لعام 2025"، مما يعكس سمعته القوية والتزامه بتقديم حلول مصرفية عالية الجودة.

بنك الخليج المتحد

تأسس بنك الخليج المتحد في عام 1980، ويعمل بموجب ترخيص مصرف تقليدي للخدمات المصرفية بالجملة / للشركات والمؤسسات صادر عن مصرف البحرين المركزي. وفي فبراير 2025، استحوذ بنك برقان على 100% من أسهم بنك الخليج المتحد من شركة الخليج المتحدة القابضة، مما جعله شركة تابعة مملوكة بالكامل.

يُعد بنك الخليج المتحد مؤسسة لإدارة الموجودات والخدمات المصرفية الاستثمارية تركز على المنطقة، ويقع مقره الرئيسي في مملكة البحرين، وتمتد أنشطتها لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يقدم البنك منصة متكاملة من الخدمات المالية، موجهة بشكل أساسي للعملاء من الشركات والمؤسسات، وتشمل الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الموجودات والمحافظ الاستثمارية، والتمويل المؤسسي، والخدمات الاستشارية. تتنوع أنشطة البنك الاستثمارية عبر فئات موجودات متعددة، بما في ذلك الأسهم الخاصة والأوراق المالية المدرجة والعقارات، وتكملها قدراته في أسواق رأس المال والخدمات المصرفية الدولية وإدارة الخزانة. وبالتوازي مع ذلك، يضطلع بنك الخليج المتحد بأنشطة مصرفية

تجارية للشركات والمؤسسات، بما في ذلك تقديم حلول الإقراض والائتمان المهيكل، فضلاً عن قبول الودائع والخدمات ذات الصلة. ويستند نموذج أعمال بنك الخليج المتحد إلى قدرته على إنشاء وهيكلة وإدارة الاستثمارات والحلول المالية عبر هيكل رأس المال، مدعومًا بخبرته الإقليمية وعلاقاته الراسخة مع العملاء ونهجه الاستثماري المنضبط.

عزز بنك الخليج المتحد وضعه الرأسمالي من خلال ضخ رأس مال بقيمة 80 مليون دولار أمريكي من بنك برقان، مما وفر أساساً متيناً لمبادرات النمو المستقبلية. إضافة إلى ذلك، تم استرداد رأس المال الشريحة الأولى عالي التكلفة لتعزيز كفاءة رأس المال، كما تمت إعادة تمويل القروض باهظة التكلفة من أطراف أخرى، مما أدى إلى خفض مصروفات الفوائد السنوية وتحسين الربحية الإجمالية. كما ضمنت خطوط الائتمان الإضافية من بنك برقان تمويلاً موثوقاً لدعم التوسع المستمر لبنك الخليج المتحد.

الشركة التابعة الرئيسية لبنك الخليج المتحد هي شركة كامكو للاستثمار، وهي مؤسسة مالية إقليمية غير مصرفية تأسست عام 1998 ومقرها في الكويت، ولها وجود في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن والمملكة المتحدة. تقدم كامكو للاستثمار مجموعة شاملة من خدمات إدارة الموجودات والخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الوساطة. وبالاستفادة من عقود من الخبرة الإقليمية، أدارت كامكو للاستثمار موجودات تجاوزت قيمتها 16.5 مليار دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر 2025، وعملت كمصرف في استثماري في معاملات بلغ مجموع قيمتها أكثر من 48.3 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسها، شملت أسواق الأسهم وأسواق رأسمال الدين وعمليات الدمج والاستحواذ.

في عام 2025، عقب دمجه في نتائج مجموعة بنك برقان اعتبارًا من الربع الثاني من عام 2025، سجل بنك الخليج المتحد إيرادات بلغت 22.7 مليون دينار كويتي، وأرباحًا تشغيلية بلغت 2.8 مليون دينار كويتي، وصافي دخل بلغ 2.4 مليون دينار كويتي (حصة بنك برقان: 1.2 مليون دينار كويتي). وفي 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات بنك الخليج المتحد 270.8 مليون دينار كويتي، بما يمثل 3% من إجمالي موجودات المجموعة، مع صافي قيمة تبلغ 83.3 مليون دينار كويتي.

الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر عضوًا. وينص النظام الأساسي للبنك على أن يُنتخب كل عضو في الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة ثلاث سنوات، ويحق له إعادة الانتخاب بانتهاء تلك المدة. ويتمتع مجلس الإدارة بسلطة تعيين الرئيس التنفيذي وعزله في أي وقت شريطة اكتمال النصاب القانوني المكون من ستة أعضاء.

يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن ستة اجتماعات سنويًا، على أن يعقد رئيس المجلس اجتماعًا واحدًا على الأقل كل ربع سنة. كما يجوز لمجلس الإدارة عقد اجتماعات إذا طلب ذلك ثلاثة أعضاء على الأقل. ولكي يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحًا، يجب حضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس، ولا يجوز الحضور بالوكالة. في عام 2025، عقد مجلس الإدارة ثلاثة عشر اجتماعًا.

مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومناصبهم وتاريخ تعيينهم كما في تاريخ هذه النشرة.

العنوان التجاري لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة هو: بنك برقان ش.م.ك.ع.، برج برقان، الشرق، شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 5389 الصفاة 12170، الكويت. لا توجد أي تضارب محتمل في المصالح بين الواجبات التي يتحملها الأشخاص المذكورون أعلاه تجاه البنك ومصالحهم الخاصة أو واجباتهم الأخرى.

الاسم	المنصب	عضو مجلس الإدارة منذ
الشيخ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح	رئيس مجلس الإدارة	2022
فيصل منصور صرخوه	نائب رئيس مجلس الإدارة	2022
دولة الرئيس/ عبد الكريم علاوي الكبارتي	عضو	2004
السيد/ فؤاد حسني دوجلاس	عضو	2019
السيد/ صقر عبد الله الشرهان	عضو مستقل	2022
السيد/ ميشال أنطون عقاد	عضو مستقل	2022
السيد/ عبد الله محمد الشاريخ	عضو	2022
السيد/ عبد العزيز سعد الراشد	عضو مستقل	2023
السيد/ جمال عبد الله دشتي	عضو	2023
السيد/ أسامة راشد صقر الأرملي	عضو مستقل	2025
السيد/ مصطفى سمير الشامي	عضو	2025

ملاحظة: لا توجد أي روابط عائلية بين أي من أعضاء مجلس إدارة المُصدر.

الشيخ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح

رئيس مجلس الإدارة منذ 2022.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
- عضو مجلس إدارة في شركة مشاريع الكويت (القابضة).
- نائب رئيس مجلس الإدارة بنك الخليج المتحد – البحرين.

المؤهلات العلمية

- الأكاديمية العسكرية الملكية ساندهيرست في المملكة المتحدة البريطانية.
- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ فيصل منصور صرخوه

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ 2022.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- الرئيس التنفيذي لـ شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
- نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار.
- عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة.
- شهادة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال بامتياز من جامعة HEC في باريس، فرنسا.

دولة الرئيس/ عبد الكريم علاوي الكباريتي

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2004

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- عضو سابق في مجلس الأعيان الأردني ورئيساً للجنة المالية والاقتصادية.
- رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الجزائر (الجزائر).
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك برقان تركيا (تركيا).
- عضو مجلس إدارة في مصرف بغداد (العراق).

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة المالية من "جامعة سانت إدوارد" في الولايات المتحدة الأمريكية.
- دكتوراه فخرية في إدارة الأعمال (مع مرتبة الشرف) من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة.

السيد/ فؤاد حسني دوجلاس

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2019

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- شريك سابق في برايس ووترهاوس كوبرز.
- عضو مجلس إدارة سابق لبنك برقان تركيا.
- شريك سابق في مكتب إرنست ويونغ.
- شريك سابق في مكتب آرثر أندرسون.

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس إدارة الأعمال الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان.
- ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان.

السيد/ صقر عبد الله الشرهان

عضو مجلس إدارة مستقل منذ عام 2022

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المطورة للخدمات القابضة.
- عضو مجلس إدارة في اتحاد الجامعات الخاصة.
- أمين سر اتحاد الجامعات الأسترالية، والمجلس الاستشاري الصناعي للجامعة الأسترالية،
- عضو مجلس إدارة في شركة مكامين السعودية.
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق لشركة الدرة للخدمات البترولية.
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق لشركة المعادن وإعادة التدوير.

المؤهلات العلمية

- إجازة في الهندسة الميكانيكية من جامعة الكويت، كلية الهندسة.

السيد/ ميشال أنطون عقاد

عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2022

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- المدير العام التنفيذي (الرئيس التنفيذي للمجموعة) لبنك البحر المتوسط.
- رئيس تنفيذي سابق للبنك الأهلي الكويتي.
- رئيس تنفيذي سابق لبنك الخليج في الكويت.
- مساعد رئيس تنفيذي سابق للبنك العربي بي أل سي.
- رئيس مجلس إدارة سابق لمصرف مون بلون سويسرا وتي–بنك.
- عضو مجلس إدارة سابق لبنك البحر المتوسط.
- عضو مجلس إدارة سابق للبنك الأهلي الكويتي - مصر وشركة الأهلي كابيتال للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة سابق لبنك أوروبا العربي والبنك العربي التونسي والعربي للاستثمار.

المؤهلات العلمية

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة تكساس في أوستن.
- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية الأمريكية.

السيد/ عبد الله محمد الشارخ

عضو مجلس إدارة منذ 2022.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- العضو المنتدب للأسواق والخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الأولى للوساطة في الأوراق المالية ش.م.ك.

المؤهلات العلمية

- البكالوريوس المزدوجة في الاقتصاد ومؤسسات القطاع العام والخاص من جامعة براون بالولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير إدارة الأعمال المزدوجة في الإدارة المالية وريادة الأعمال من كلية وارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ عبد العزيز سعد الراشد

عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2023.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة العائلة شركة مجموعة الراشد القابضة.
- رئيس مجلس إدارة شركة ستورك للأعمال الميكانيكية وصيانتها.
- رئيس مجلس إدارة شركة الاختصاصيون لخدمات حقول النفط.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة القبلة الدولية العقارية.
- عضو مجلس إدارة شركة سفار كابيتال – الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة كلام للاتصالات – البحرين.
- عضو مجلس إدارة في شركة الراشد الدولية للملاحة.
- مدير شركة سميث إنترناشيونال لخدمات الخليج.
- وصي في وصية المرحوم عبد العزيز عبد المحسن الراشد.

المؤهلات العلمية:

- البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة إيسترن واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادات الدبلوم في التحليل المالي وإدارة مخاطر الاستثمار وأسواق رأس المال.

السيد/ جمال عبد الله دشتي

عضو مجلس إدارة منذ 2023.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة نوماد.
- رئيس مجلس إدارة شركة كردت ون كويت القابضة.
- عضو سابق في مجلس الإدارة التأسيسي لبنك وربة

المؤهلات العلمية

- شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد / أسامة راشد صقر الأرملي

عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2025.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- عضو مجلس الإدارة – شركة كفيك للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة – شركة السينما الكويتية الوطنية.
- عضو سابق في لجنة سوق الكويت للأوراق المالية.

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في التجارة من الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة – جمهورية مصر العربية.
- دبلوم عالي في العلوم المصرفية من معهد الدراسات المصرفية – دولة الكويت.

السيد/ مصطفى سمير الشامي

عضو مجلس إدارة منذ 2025.

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس المدراء الماليين للمجموعة – شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو).
- عضو مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي.
- عضو مجلس إدارة بنك برقان – تركيا.
- عضو مجلس إدارة مصرف بغداد.

المؤهلات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال – جامعة القديس يوسف - لبنان.
- بكالوريوس في إدارة الأعمال – جامعة القديس يوسف - لبنان
- شهادة المحاسب القانوني المعتمد – الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة المحلل المالي المعتمد – الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة المحاسب الإداري المعتمد – الولايات المتحدة الأمريكية.

يبين الجدول التالي عدد الأسهم التي يملكها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2025:

اسم عضو مجلس الإدارة	عدد الأسهم (مباشرة وغير مباشرة)	الحصة (مباشرة وغير مباشرة)
		(*نسبة مئوية*)
الشيخ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح – رئيس مجلس الإدارة	6,265,514	0.1646

فيصل منصور صرخوه – نائب رئيس مجلس الإدارة	1,103	0.0000
دولة الرئيس/ عبد الكريم علاوي الكباريتي – عضو مجلس إدارة	116	0.0000
السيد/ فؤاد حسني دوجلاس - عضو مجلس إدارة	133	0.0000
السيد/ عبد الله محمد الشارخ - عضو مجلس إدارة	1,323	0.0000
السيد/ جمال عبد الله دشتي - عضو مجلس إدارة	1,213	0.0000
السيد/ مصطفى سمير الشامي - عضو مجلس إدارة	31,500	0.0000
السيد/ ميشال أنطون عقاد - عضو مجلس إدارة مستقل	-	-
السيد/ صقر عبد الله الشرهان - عضو مجلس إدارة مستقل	-	-
السيد/ عبد العزيز سعد الراشد - عضو مجلس إدارة مستقل	-	-
السيد/ أسامة راشد صقر الأرملي - عضو مجلس إدارة مستقل	-	-

إطار حوكمة الشركات

لجان مجلس الإدارة

اسم اللجنة	رئيس اللجنة	الأعضاء	وصف موجز	عدد الاجتماعات التي عُقدت خلال العام
لجنة مجلس الإدارة للحوكمة	الشيخ عبد الله الصباح	• أسامة الأرملي • عبد الله الشارخ • جمال دشتي	هذه اللجنة مسؤولة بصورة أساسية عن مساعدة المجلس في تحديد سياسات حوكمة البنوك ومتابعة عملية تنفيذها، فضلًا عن إجراء مراجعة دورية للتأكد من فعاليتها.	5
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	عبد العزيز الراشد	• دولة الرئيس/ عبد الكريم الكبارتي • مصطفى الشامي • فؤاد دوجلاس	تكون لجنة التدقيق في المجلس مسؤولة عن تحديد والإشراف على كفاية الرقابة الداخلية ومهام التدقيق للبنك، فضلًا عن الحرص في الوقت ذاته على التقيد بالقوانين والسياسات والتعليمات ومدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل المعمول بها.	7
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	أسامة الأرملي	• فؤاد دوجلاس • مصطفى الشامي	هذه اللجنة مسؤولة عن إجراء عملية مراجعة وتقديم تقارير إلى المجلس بشأن استراتيجية إدارة المخاطر الحالية والمستقبلية والمسموح بها، بالتزامن مع الإشراف على عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية من قبل الإدارة التنفيذية. كما تحرص على توفير الأنظمة الفعّالة لإدارة المخاطر واستقلالية هذه المهام.	5
لجنة مجلس الإدارة للمكافآت والترشيحات	صقر الشرهان	• فيصل صرخوه • ميشال عقاد	هذه اللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات وإحالتها إلى المجلس بشأن الترشيح إلى عضوية المجلس ومراجعة بنيته على أساس سنوي، ولا سيما القيام بتقييم سنوي لأداء المجلس وأداء كل عضو، وتطوير سياسة المكافآت في البنك على نحو يتطابق مع القوانين والأنظمة المعمول بها. إضافة إلى ذلك، تكون هذه اللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة وملء الشواغر في المناصب الرفيعة من الإدارة التنفيذية، مع الحرص على تعيين الموظفين المؤهلين بالتزامن مع تحديد معايير الأداء وخطط التعاقب الوظيفي.	6
لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار	فيصل صرخوه	• عبد الله الشارخ • ميشال عقاد • صقر الشرهان	تقوم لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بالإشراف على أنشطة الاقتراض واسترداد الائتمان والاستثمار في البنك، وبتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة في إطار السلطات المفوضة، وبمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة.	66

مكافآت مجلس الإدارة

فيما يلي تفاصيل مكافآت مجلس إدارة بنك برقان:

الفترة المالية	2025 (دينار كويتي)	2024 (دينار كويتي)	2023 (دينار كويتي)
مكافآت مجلس الإدارة	445,000	420,000	389,800

كما في تاريخ هذه النشرة، تتوقع الشركة حالياً أن يكون إجمالي المكافآت المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 متماشياً بشكل عام مع المبلغ المقابل الممنوح خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويستند هذا التوقع إلى المعلومات المتاحة كما في تاريخ هذه النشرة، وقد يتأثر بعوامل من بينها أداء أعمال الشركة، والتغيرات في متطلباتها التشغيلية، والقوانين واللوائح المعمول بها، والموافقات المؤسسية، وغيرها من العوامل ذات الصلة.

المعاملات التي تمت بين الأطراف ذات الصلة والشركة

أبرمت الشركة عدة معاملات مع أعضاء الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. وتتم الموافقة على الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

التصديق على البيانات المالية

الفترة المالية	تاريخ الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة	تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العمومية
2025/12/31 (مدققة)	2026/1/14	2026/03/28
2024/12/31 (مدققة)	2025/1/13	2025/03/29
2023/12/31 (مدققة)	2024/1/15	2024/03/30

العقود المبرمة مع الشركة التي يكون لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها

يقوم أعضاء مجلس إدارة البنك وأفراد أسرهم المقربون بإجراء معاملات مع البنك وشركاته التابعة بصفة عملاء وفقًا لشروط تجارية عادلة في سياق أنشطة الأعمال العادية. ويشمل ذلك الحسابات المصرفية ومنتجات الادخار والاستثمار وغيرها من الخدمات المماثلة. ولا تبلغ قيمة أي من هذه المعاملات مبلغًا جوهريًا.

لا يوجد أي تضارب محتمل في المصالح بين واجبات الأشخاص المذكورين أعلاه تجاه البنك ومصالحهم الخاصة أو واجباتهم الأخرى.

الإدارة التنفيذية

يوضح الجدول التالي أسماء أعضاء فريق الإدارة التنفيذية ومناصبهم وأعمارهم وإجمالي مدة خدمتهم في بنك برقان وإجمالي سنوات خبرتهم حتى تاريخ هذه النشرة.

الاسم	اللقب	العمر	إجمالي مدة الخدمة في بنك برقان	إجمالي سنوات الخبرة
أنطوني جان ضاهر	الرئيس التنفيذي للمجموعة	56	3	26
فاضل محمود عبد الله	الرئيس التنفيذي - الكويت	62	28	35
خالد فهد الزومان	المدير المالي للمجموعة	62	27	36
فينكاتاكريشنان مينون	الرئيس التنفيذي لخدمات العمليات	62	21	39
أندرو كريستوفر سينغ	رئيس إدارة المخاطر	60	11	36
نقيب حامد أمين	مدير عام - مجموعة الموارد البشرية	55	3	27
محمد نجيب الزنكي	مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات	46	17	19
عبد الله عبد المجيد معرفي	مدير عام - الخزينة والمؤسسات المالية	52	12	24
مشاري عبد الجليل شهاب أحمد	مدير عام - الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	53	3	21
مناف خالد المنيفي	مدير عام - التخطيط الاستراتيجي والمتابعة	50	6	23
محمود محمد مرسي	مدير عام - الإدارة القانونية للمجموعة	60	8	33
براك جاسم المطر	مدير عام – تقنية المعلومات	48	3	23
محمد عبد الله الزايد	مدير عام - العمليات	50	17	26
دانة فيصل الجاسم	مدير عام – الاتصالات المؤسسية	44	1	21
سعود عبد العزيز الهدبة	مدير عام - إدارة الخدمات العامة	53	16	25
عبد الله محمود الأسطى	مدير عام - أمانة مجلس الإدارة وحوكمة الشركات	71	9	30
عمرو محمد البنا	مدير عام - مكتب العمليات الدولية	45	0.2	23
حمد عبد الهادي محمد	نائب المدير العام - مجموعة مكافحة الجرائم المالية	47	4	20
ريهام عيسى سلطان	نائب المدير العام - مجموعة الالتزام	51	19	27
مشاري يوسف العيسى	نائب المدير العام - الاستثمارات	42	3	15
عمر خالد خليفوه	نائب المدير العام - التحول الرقمي	39	3	19

السيد/ أنطوني حان ضاهر

الرئيس التنفيذي للمجموعة | انضم في 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- الرئيس التنفيذي - بنك الخليج
- نائب الرئيس التنفيذي - بنك الخليج
- المدير العام لخدمات الشركات المحلية - بنك الكويت الوطني
- نائب الرئيس في قسم التمويل المهيكل، الخدمات المصرفية للشركات – بنك ناشيونال سيتي

المؤهلات العلمية

- برنامج الإدارة المتقدمة في كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كيس ويسترن ريزيرف، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس الهندسة المدنية، جامعة كليفلاند ستيت، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ فاضل محمود عبد الله

الرئيس التنفيذي - الكويت | انضم في سبتمبر 1998.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس مجلس إدارة بنك برقان للخدمات المالية المحدودة، مركز دبي المالي العالمي (حالياً)
- عضو مجلس إدارة بنك برقان تركيا (حالياً)
- الرئيس التنفيذي لخدمات الشركات - بنك برقان
- مدير عام الخدمات المصرفية للشركات - بنك برقان
- رئيس وحدة الاستثمار والعقارات، بنك برقان

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في الرياضيات، جامعة الكويت

السيد/ خالد فهد الزومان

المدير المالي للمجموعة | انضم إلى البنك في يناير 2000.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس المدراس الماليين - بنك برقان
- رئيس إدارة المخاطر - بنك برقان
- تولى عدة مناصب في الإدارة المالية العليا - شركة إرنست ويونغ، الكويت والولايات المتحدة الأمريكية.

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في علوم الكمبيوتر، جامعة الكويت
- محاسب قانوني معتمد (CPA)، ولاية نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ فينكاتاكريشنان مينون

الرئيس التنفيذي لخدمات العمليات | انضم في أبريل 2005.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس مركز التميز - بنك برقان
- الرئيس التنفيذي للعمليات والتكنولوجيا للمجموعة - بنك برقان
- الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد - بنك برقان
- الرئيس التنفيذي للعمليات - بنك برقان
- تولى مناصب إدارية عليا في بنوك أجنبية مثل بنك قطر الوطني وبنك بي أن بي باريبا وبنك ستاندرد تشارترد وبنك HDFC

المؤهلات العلمية

- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة مومباي، الهند
- بكالوريوس في العلوم، جامعة مومباي، الهند

السيد/ أندرو كريستوفر سينغ

رئيس إدارة المخاطر | انضم في فبراير 2015.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- الرئيس الإقليمي للمخاطر في أوروبا - كريدي سويس Credit Suisse
- الرئيس الإقليمي للمخاطر في الأمركتين في Depfa Bank Plc
- رئيس إدارة المخاطر للمجموعة – المجموعة المالية هيرميس القابضة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- تولى عدة مناصب في إدارة المخاطر والرقابة والأدوات ذات الصلة في جي بي مورغان آسيا والمحيط الهادئ والمملكة المتحدة

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في الكيمياء، إمبريال كوليدج، لندن
- زميل الكلية الملكية للعلوم الإدارية

السيد/ نقيب حامد أمين

مدير عام - مجموعة الموارد البشرية | انضم في نوفمبر 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- مدير عام الموارد البشرية - بنك الأهلي المتحد
- رئيس الموارد البشرية للمجموعة - شركة إنترناشونال تيرنكي سيستمز
- رئيس الموارد البشرية - مركز دسمان للسكري
- رئيس الموارد البشرية – شركة زين

المؤهلات العلمية

- شهادات متنوعة في العديد من برامج القيادة التنفيذية - كلية هارفارد للأعمال، وكلية لندن للأعمال، وجامعة أكسفورد
- بكالوريوس في الإدارة، جامعة ساوث كارولينا، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ محمد نجيب الزنكي

مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات | انضم في يناير 2010.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- مساعد المدير العام للخدمات المصرفية للشركات والاستثمارات الأجنبية - بنك برقان
- رئيس وحدة المقاولات، ورئيس الخدمات المصرفية للشركات - بنك برقان
- شغل مناصب إدارية متنوعة – البنك التجاري الكويتي
- شغل مناصب متنوعة في مجال الاستثمار والعقارات - مجموعة التجارة (العقارات التجارية)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية (بمرتبة الشرف)، جامعة بالتيمور، الولايات المتحدة الأمريكية
- برنامج تدريب الخريجين الجدد - هيئة الاستثمار الكويتية
- شهادات برامج التعليم التنفيذي من كلية هارفارد للأعمال والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال INSEAD

السيد/ عبد الله عبد المجيد معرفي

مدير عام - الخزينة والمؤسسات المالية | انضم في يوليو 2014.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب المدير العام، الاستثمارات والخزينة - بنك برقان
- مدير عام إدارة الخزينة - نك قطر الوطني
- تولى عدة مناصب في الإدارة العليا، الخزينة والاستثمار - بنك الخليج
- عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات العقارية للاستثمار (حالياً)
- عضو مجلس إدارة جمعية أسواق رأس المال الخليجية (حالياً)
- عضو مجلس إدارة 91 سبرينج بورد (سابقاً)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في الهندسة الكهربائية، جامعة كورنيل، الولايات المتحدة الأمريكية
- برامج القيادة التنفيذية العليا - كلية هارفارد للأعمال
- محلل تقييم معتمد من IACVA

السيد/ مشاري عبد الجليل شهاب أحمد

مدير عام - الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات | انضم في أكتوبر 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات – البنك الأهلي المتحد.
- مساعد المدير العام للخدمات المصرفية المميزة وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجاري - بنك الخليج
- مدير تنفيذي - رئيس وحدة، مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة - بنك الكويت الوطني
- شغل مناصب إدارية عليا في الخدمات المصرفية للأفراد والأثرياء والاستثمارات، وتطوير المنتجات - بنك الكويت الوطني.

المؤهلات العلمية

- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان
- بكالوريوس في المالية، جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية
- برنامج الإدارة العامة (GMP) من كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ مناف خالد المنيفي

مدير عام - التخطيط الاستراتيجي والمتابعة | انضم في أكتوبر 2020.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- المدير العام (القائم بالأعمال) – الخدمات المصرفية للأفراد - بنك برقان
- مدير عام التخطيط الاستراتيجي والمتابعة - بنك برقان
- مدير عام - الصندوق الوطني لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة
- مدير – إنفستكورب
- أدوار تنفيذية في تمويل الشركات في البنك التجاري الكويتي، بنك الكويت الوطني، بيت التمويل الكويتي
- عضو مجلس الإدارة – شركة شبكة المعلومات الائتمانية (حالياً)، بنك الخليج الجزائر (حالياً)
- عضو المجلس الاستشاري - جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (حالياً)

المؤهلات العلمية

- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال، كلية لندن للأعمال
- بكالوريوس في إدارة الأعمال (نظم المعلومات الإدارية)، جامعة نورث إيسترن، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- برنامج تطوير كبار التنفيذيين، كلية هارفارد للأعمال

السيد/ محمود محمد مرسي

مدير عام - المجموعة القانونية | انضم في أكتوبر 2018.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- مستشار قانوني أول - مستشار مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية
- مدير تنفيذي، الشؤون القانونية والإشراف على السوق - بورصة الكويت
- كبير المستشارين القانونيين - بنك برقان
- محامٍ (مصر) ومستشار قانوني أول (الكويت)
- شارك في صياغة العديد من القوانين واللوائح مثل قانون الشركات ولوائحه التنفيذية، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون التراخيص التجارية ولائحته التنفيذية، وقانون الإفلاس

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس الحقوق، جامعة القاهرة، مصر

السيد/ براك جاسم المطر

مدير عام – تقنية المعلومات | انضم في أغسطس 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- المدير العام لتكنولوجيا المعلومات - بنك الكويت الدولي
- رئيس مجموعة حلول المؤسسات - شركة إيكوات للبتروكيماويات
- عضو مجلس إدارة مجموعة مستخدمي SAP، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (حالياً)
- عضو المجلس الاستشاري، الجامعة الأسترالية، الكويت (حالياً)
- عضو المجلس الاستشاري، التحول الرقمي لـ KFAS (حالياً)
- عضو المجلس الاستشاري، IDC (حالياً)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات الإدارية، جامعة الكويت
- برنامج الإدارة العامة (GMP) من كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة سيكس سيغما (الحزام الأخضر)

السيد/ محمد العبد الله الزايد

المدير العام - العمليات | انضم في يونيو 2009.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيس العمليات - بنك برقان
- رئيس وحدة التحويلات المركزية وعمليات سويفت - بنك برقان
- شغل مناصب تشغيلية متنوعة - هيئة الاستثمار الكويتية وبنك أتش أس بي سي الشرق الأوسط
- مهندس اتصالات مساعد - وزارة الدفاع

المؤهلات العلمية

- دبلوم في هندسة الاتصالات الإلكترونية
- برنامج القيادة التنفيذية العليا - كلية هارفارد للأعمال

السيدة/ دانا فيصل الحاسم

مدير عام - الاتصالات المؤسسية | انضمت في مايو 2025.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- المديرة العامة - الاتصالات المؤسسية، شركة stc الكويت
- نائبة الرئيس ورئيسة قسم التسويق، شركة كامكو إنفست
- مساعدة برامج، وحدة التوظيف - مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة
- محرر قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني - اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال - نظم المعلومات الإدارية، جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- برنامج القيادة للمديرين العامين، شركة ماكينزي آند كومباني

- برنامج NBK RISE لتطوير القيادات النسائية
- برنامج القيادة - فرانكلين كوفي

السيد سعود عبد العزيز الهدبة

مدير عام - إدارة الخدمات العامة | انضم في يونيو 2010.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب المدير العام - إدارة الخدمات العامة
- مساعد المدير العام لإدارة الخدمات العامة - بنك برقان
- مدير قسم الأمن والصيانة - بنك الأهلي الكويتي
- رئيس غرفة التحكم المركزية - وزارة الداخلية

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في الهندسة المدنية، جامعة توليدو، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة في تخطيط الصيانة ومراقبتها وتوثيقها

السيد عبد الله محمود الأسطى

مدير عام - أمانة مجلس الإدارة والحوكمة | انضم في نوفمبر 2017.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- الرئيس التنفيذي - شركة إسكان الدولية للتطوير العقاري
- المدير العام، أمين سر مجلس الإدارة – البنك الأهلي الكويتي
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستشارات المالية وعضو لجنة المخاطر في شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل (حالياً)
- عضو مجلس الإدارة، شركة كريديت وان القابضة - (سابقاً)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الكويت لإعادة التأمين - (سابقاً)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية غراند فيو، أيوا، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ عمرو محمد البنا

مدير عام - مكتب العمليات الدولية | انضم في أبريل 2026.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- عضو تنفيذي في مجلس الإدارة – بنك الخليج المتحد (حالياً)
- عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين (CFA)، الكويت (حالياً)
- مدير ورئيس خدمات الاستشارات – ROK Capital
- مدير الخدمات المصرفية التجارية – Wyth Financial Services
- رئيس قسم تمويل الشركات – بنك الخليج
- مدير مساعد للتمويل المهيكل – HSBC

المؤهلات العلمية

- حاصل على شهادة محلل مالي معتمد
- ماجستير في الاستثمارات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مصر
- بكالوريوس كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر

السيد/ حمد عبد الهادي محمد

نائب المدير العام - مجموعة مكافحة الجرائم المالية | انضم في مارس 2023.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب المدير العام - مكافحة الجرائم المالية - بنك برقان
- مساعد المدير العام، فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة - بيت التمويل الكويتي
- مناصب إدارية عليا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد - بنك الكويت الوطني

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في علوم الحاسوب وهندسة البرمجيات، جامعة 6 أكتوبر، مصر
- برامج تطوير التنفيذيين من كلية هارفارد للأعمال
- شهادة PMI-RMP في إدارة المخاطر / ACAMS / Lean Six Sigma (الحزام الأسود)
- شهادة في إدارة المخاطر المتكاملة (كلية كامبريدج جادج للأعمال)

السيدة/ ريهام عيسى سلطان

نائبة المدير العام - مجموعة الالتزام | انضمت في يونيو 2007.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- رئيسة مجموعة الالتزام والقائم بأعمال رئيس مكافحة الجرائم المالية - بنك برقان
- رئيسة مجموعة الالتزام - بنك برقان
- أدوار قيادية في إدارة المخاطر ومكافحة الجرائم المالية - بنك برقان
- أدوار قيادية في مخاطر الائتمان والموارد البشرية - بنك الكويت والشرق الأوسط (بنك الأهلي المتحد ثم بيت التمويل الكويتي حالياً)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم في الهندسة الصناعية، جامعة الكويت
- شهادة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - إرنست ويونغ
- مدير التزام معتمد - المعهد الوطني للمهارات

السيد/ مشاري يوسف العيسى

نائب المدير العام - الاستثمارات | انضم في فبراير 2024.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- نائب رئيس قسم الاستثمارات البديلة – شركة كامكو للإستثمار ش.م.ك.ع.

- مساعد نائب الرئيس للتمويل والاستشارات المالية – الشركة العربية للاستثمار
- شغل عدة مناصب في الاستثمارات البديلة – الوطني كابيتال
- عضو مجلس إدارة بنك الخليج المتحد وشركة خدمات الدفع في الشرق الأوسط - (حالياً)
- عضو اللجنة الاستشارية لصندوق HQ Capital Auda Co-Investment Fund III - (حالياً)

المؤهلات العلمية

- ماجستير في إدارة الأعمال، كلية سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية
- محلل مالي معتمد، معهد CFA
- بكالوريوس في هندسة الحاسب، جامعة الكويت

السيد/ عمر خالد خليفوه

نائب المدير العام - التحول الرقمي | انضم في مارس 2024.

الخبرات المهنية وعضوية مجالس الإدارات:

- مساعد المدير العام، التحول الرقمي وذكاء البيانات - بنك الكويت الدولي
- مدير تنفيذي، التحول الرقمي - بنك وربة
- رئيس مجلس إدارة شركة "الأوسط الأولى" القابضة (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة، شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية (سابقاً)
- مدير أول - الوساطة المالية

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص محاسبة من جامعة الكويت
- برامج تطوير المديرين التنفيذيين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وكلية بوث للأعمال في شيكاغو، وكلية كينيدي بجامعة هارفارد
- حاصل على شهادة قائد معتمد (Agile Leader) وشهادة (full-stack development) في تطوير البرمجيات باستخدام أحدث الأطر التقنية

المكافآت والمزايا

وكانت المزايا المدفوعة فيما يتعلق بالإدارة العليا على النحو التالي:

مكافآت ومزايا الإدارة العليا (دينار كويتي)	2025	2024	2023
مزايا الموظفين قصيرة الأجل – بما في ذلك الرواتب والمكافآت	7,826	5,743	4,889
المستحقات المتراكمة لتعويض نهاية الخدمة	1,268	927	1,511
المستحقات المتعلقة بتكلفة حقوق الحوافز طويلة الأجل	831	891	436
المستحقات عن خدمات اللجان	330	290	440
المجموع	**10,255**	**7,851**	**7,276**

كما في تاريخ هذه النشرة، تتوقع الشركة حالياً أن يكون إجمالي المزايا المالية وغير المالية المزمع منحها للإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 متماشياً بشكل عام مع المبلغ المقابل الممنوح خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويستند هذا التوقع إلى المعلومات المتاحة كما في تاريخ هذه النشرة، وقد يتأثر بعوامل من بينها أداء أعمال الشركة، والتغيرات في متطلباتها التشغيلية، والقوانين واللوائح المعمول بها، والموافقات المؤسسية، وغيرها من العوامل ذات الصلة.

وصف العقود الجوهرية المبرمة بين أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمُصدر أو أي من شركاتها التابعة:

أبرم المُصدر معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة (أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في البنك) الذين كانوا عملاء للبنك خلال العام. وتخضع شروط هذه المعاملات بشكل أساسي لنفس الأسس التجارية التي وافقت عليها إدارة البنك، بما في ذلك الضمانات. ويتم تأمين القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة بهم بضمانات ملموسة وفقًا للوائح بنك الكويت المركزي. فيما يلي الأرصدة المستحقة والمعاملات:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين	2025	2024	2023
أعضاء مجلس الإدارة**				
قروض وسلف للعملاء	5	1,191	581	1,208
ودائع من العملاء	8	1,082	3,374	3,190
الموظفون التنفيذيون				
قروض وسلف للعملاء	29	4,097	1,573	1,610
ودائع من العملاء	40	2,538	2,451	2,027

*** في 31 ديسمبر 2025، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة في حدود الأرصدة المستحقة 1,123 ألف دينار كويتي (2024: 510 ألف دينار كويتي).*

الملخص المالي للمُصدر

المعلومات المالية المختارة المعروضة أدناه مستخرجة من البيانات المالية المجمعة المدققة للبنك والإيضاحات المرفقة بها كما في 31 ديسمبر 2025 و2024 و2023 وللسنوات المنتهية في تلك التواريخ (المشار إليها فيما يلي بـ"البيانات المالية السنوية") والبيانات المالية المرحلية المكثفة للبنك والإيضاحات المرفقة بها في تاريخ ولفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، بما في ذلك المعلومات المالية المقارنة للفترة المقارنة للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2025 (يُشار إليها فيما يلي بـ"البيانات المالية المرحلية"). وتخضع المعلومات الواردة أدناه في مجملها لشروط الإشارة إلى تلك البيانات المالية والملاحظات ذات الصلة المرفقة بها.

وقد أُعدت البيانات المالية السنوية والبيانات المالية المرحلية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي. وقد تم استخلاص بيانات المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 و2024 و2023 ونتائج العمليات للسنوات المنتهية في تلك التواريخ من البيانات المالية السنوية. وقد تم استخلاص بيانات المركز المالي كما في 31 مارس 2026 ونتائج العمليات لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، إلى جانب البيانات المقارنة لنتائج العمليات للفترة المقترة للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2025، من البيانات المالية المرحلية.

يؤكد كل عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك التزامه بضمان أن البيانات المالية للبنك الواردة في هذه النشرة قد تم إعدادها وفقًا لأحكام قانون الشركات، وأن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة يتحمل المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي المجمع

يوضح الجدول التالي بيانات بيان المركز المالي المجمع للمجموعة في 31 مارس 2026، و31 مارس 2025، و31 ديسمبر 2025، و31 ديسمبر 2024، و31 ديسمبر 2023.

	في 31 مارس		السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2026	2025	2025	2024	2023
الموجودات					
النقد والنقد المعادل	1,036,482	1,120,321	811,938	1,053,071	870,332
أذونات وسندات خزينة لدى بنك الكويت المركزي					
وأخرى	558,733	353,369	510,818	315,393	364,286
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	1,108,206	860,416	1,251,274	835,045	656,532
قروض وسلفيات للعملاء	4,935,382	4,655,457	4,830,710	4,471,403	4,236,942
استثمارات في أوراق مالية	1,025,856	896,580	845,051	825,239	732,205
عقارات استثمارية	41,216	41,023	40,864	—	—
موجودات أخرى	560,330	455,422	555,932	443,494	372,114
ممتلكات ومعدات	233,509	207,267	220,560	198,706	176,982
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى[1]	31,376	33,860	31,668	16,135	16,738
مجموع الموجودات	**9,531,090**	**8,623,715**	**9,098,815**	**8,158,486**	**7,426,131**
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
مستحق إلى بنوك	587,326	879,176	834,916	853,013	701,942
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	908,877	436,935	846,793	712,339	437,236
ودائع من عملاء	6,097,769	5,417,147	5,456,555	4,903,922	4,463,243
شهادات إيداع مصدرة	71,254	23,786	61,125	—	—
أموال مقترضة أخرى	470,490	490,998	557,183	399,541	549,961
مطلوبات أخرى	367,883	323,547	290,942	269,813	272,845
إجمالي المطلوبات	8,503,599	7,571,589	8,047,514	7,138,628	**6,425,227**

	في 31 مارس		السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2026	2025	2025	2024	2023
حقوق الملكية					
رأس المال	380,605	362,481	380,605	362,481	345,220
علاوة إصدار أسهم	282,802	282,802	282,802	282,802	282,802
أسهم خزينة	(18,095)	(1,742)	(17,253)	(1,742)	(1,742)
احتياطي إجباري	127,562	122,822	127,562	122,822	117,903
احتياطي اختياري	127,940	123,200	127,940	123,200	118,281
احتياطيات أخرى	(225,468)	(200,638)	(215,104)	(200,633)	(185,941)
أرباح مرحلة	169,910	176,638	184,598	184,605	185,694
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	**845,256**	**865,563**	**871,150**	873,535	**862,217**
الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم1	150,000	150,000	150,000	**150,000**	**153,375**
الحصص غير المسيطرة	32,235	36,563	30,151	**(3,677)**	**(14,688)**
إجمالي حقوق الملكية	**1,027,491**	**1,052,126**	**1,051,301**	**1,019,858**	**1,000,904**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**9,531,090**	**8,623,715**	**9,098,815**	**8,158,486**	**7,426,131**

ملاحظة:

(1) تمت الإشارة إلى هذا البند باسم "الموجودات غير الملموسة" في البيانات المالية لعام 2023.

بيان الدخل المجمع

يوضح الجدول التالي بيانات بيان الدخل المجمع للمجموعة للفترة الثلاثة أشهر المنتهية في كل من 31 مارس 2026 و2025، وللسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و2024 و2023.

	الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2026	2025	2025	2024	2023
إيرادات الفوائد	159,554	159,552	660,504	610,313	448,309
مصروفات الفوائد	(119,978)	(115,325)	(482,586)	(452,924)	(313,446)
صافي إيرادات الفوائد	**39,576**	**44,227**	**177,918**	**157,389**	**134,863**
إيرادات الرسوم والعمولات	18,849	10,542	58,442	41,508	46,125
مصروفات الرسوم والعمولات	(2,651)	(2,418)	(8,616)	(7,998)	(8,441)
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	**16,198**	**8,124**	**49,826**	**33,510**	**37,684**
صافي (الخسارة) الأرباح من العملات الأجنبية[1]	(1,498)	97	(3,280)	5,845	20,370
صافي إيرادات الاستثمار	1,051	2,042	18,867	8,220	7,750
إيرادات توزيعات الأرباح	604	152	2,533	1,127	1,483
إيرادات أخرى	7,858	3,241	21,934	22,951	19,588
صافي إيرادات التشغيل	**63,789**	**57,883**	**267,798**	**229,042**	**221,738**
مصروفات الموظفين	(25,584)	(20,057)	(95,554)	(73,451)	(59,580)
مصروفات أخرى	(20,689)	(13,383)	(67,578)	(57,035)	(56,652)
ربح التشغيل	**17,516**	**24,443**	**104,666**	**98,556**	**105,506**
مخصص خسائر الائتمان	(13,865)	(13,420)	(59,421)	(38,072)	(47,818)
استرداد ديون مشطوبة	9,702	7,188	30,896	31,761	43,015
مخصص موجودات مالية أخرى[2]	(419)	(552)	(395)	403	(877)
صافي الخسارة النقدية	(5,853)	(6,364)	(17,376)	(24,080)	(32,094)

	الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2026	2025	2025	2024	2023
ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**7,081**	**11,295**	**58,370**	**68,568**	**67,732**
الضرائب	(3,878)	(2,350)	(12,481)	(17,840)	(22,527)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-	-	(110)	(110)	(110)
ربح الفترة/السنة	**3,203**	**8,945**	**45,779**	**50,618**	**45,095**
الخاص بـ:					
مساهمي البنك	5,109	10,682	46,534	46,437	43,547
الحصص غير المسيطرة	(1,906)	(1,737)	(755)	4,181	1,548
	3,203	**8,945**	**45,779**	**50,618**	**45,095**
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	**0.6**	**2.0**	**9.4**	**[3]9.8**	**[3]9.5**

ملاحظات:

(1) تم الإشارة إلى هذا البند باسم "صافي الأرباح من العملات الأجنبية" في البيانات المالية لعامي 2024 و2023.

(2) تم الإشارة إلى هذا البند باسم " (تحميل) / رد مخصص موجودات مالية أخرى " في البيانات المالية لعام 2023.

(3) أعيد أدراجها لتعكس تأثير أسهم المنحة. وكانت القيم الفعلية للسنتين المنتهيتين في 2024 و2023 هي 10.3 و10.0 على التوالي، كما ورد في البيانات المالية لعامي 2024 و2023.

بيان الدخل الشامل المكثف المجمع

يوضح الجدول التالي بيانات بيان الدخل الشامل المكثف المجمع للمجموعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في كل من 31 مارس 2026 و2025، والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر من كل من 2025 و2024 و2023.

	الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2026	2025	2025	2024	2023
ربح السنة	**3,203**	**8,945**	**45,779**	**50,618**	**45,095**
(الخسارة) الدخل الشامل الآخر:					
بنود لن يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المكثف المجمع في سنوات لاحقة:					
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	(161)	3,359	(11,061)	(10,449)	(10,530)
	(161)	**3,359**	**(11,061)**	**(10,449)**	**(10,530)**
بنود يعاد أو يمكن أن يعاد تصنيفها الى بيان الدخل المكثف المجمع في سنوات لاحقة:					
أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:					
- صافي التغير في القيمة العادلة	(4,844)	1,547	13,968	4,255	7,463
- صافي التحويل إلى بيان الدخل المكثف المجمع	(301)	(857)	(8,600)	(1,418)	(1,212)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(5,708)	(7,238)	(22,152)	(17,677)	(34,413)
التغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية	(1,168)	(2,019)	(1,393)	(6,629)	4,139
صافي (الخسارة) الربح من تغطية صافي استثمار[1]	—	—	—	(2,506)	14,522
عكس استبعاد مجموعة متاحة للبيع:					

	الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2026	2025	2025	2024	2023
- صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع عند بيع مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع	—	—	—	—	6,153
خسائر شاملة أخرى للسنة	**(12,182)**	**(5,208)**	**(29,238)**	**(34,424)**	**(13,878)**
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى	**(8,979)**	**3,737**	**16,541**	**16,194**	**31,217**
الخاص بـ:					
مساهمي البنك	(5,250)	10,820	30,058	24,712	30,425
الحصص غير المسيطرة	(3,729)	(7,083)	(13,517)	(8,518)	792
	(8,979)	**3,737**	**16,541**	**16,194**	**31,217**

(1) تمت الإشارة إلى هذا البند باسم "صافي الخسارة من تغطية صافي الاستثمار" في البيانات المالية لعام 2025 و"صافي الربح من تغطية صافي الاستثمار" في البيانات المالية لعام 2023.

بيان التدفقات النقدية المجمّع

	الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2026	2025	2025	2024	2023
أنشطة التشغيل					
ربح السنة قبل الضرائب ومكافآة أعضاء مجلس الإدارة	7,081	11,295	58,370	68,568	67,732
التعديلات:					
صافي إيرادات الاستثمار	(1,051)	(2,042)	(18,867)	(8,220)	(7,750)
مخصصات خسائر الائتمان	13,865	13,420	59,421	38,072	47,818
مخصص محمل/(عكس مخصص) لموجودات مالية أخرى[1]	419	552	395	(403)	877
إيرادات توزيعات أرباح	(604)	(152)	(2,533)	(1,127)	(1,483)
استهلاك وإطفاء	4,683	4,188	18,216	13,828	15,803
صافي الخسارة النقدية	5,853	6,364	17,376	24,080	32,094
فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1	-	-	-	775	-
ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل	**30,246**	**33,625**	**132,378**	**135,573**	**155,091**
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:					
أذونات وسندات خزينة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى	(47,915)	(36,609)	(194,058)	48,893	(62,732)
المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	143,020	(14,997)	(406,821)	(178,503)	(172,396)
قروض وسلفيات لعملاء	(118,489)	(195,437)	(415,725)	(272,543)	(58,905)
موجودات أخرى	(3,843)	22,725	(71,805)	(67,202)	(112,248)
مستحق إلى بنوك	(247,590)	8,475	(35,785)	151,071	422,667
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	62,084	(275,404)	134,454	275,103	(262,185)
ودائع من العملاء	640,046	501,119	539,134	440,679	530,752
شهادات الإيداع الصادرة	10,129	23,786	61,125	-	-
مطلوبات أخرى	46,352	(16,354)	(46,365)	(31,452)	(30,945)
ضرائب مدفوعة	(1,732)	(1,790)	(9,063)	(12,671)	(9,699)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل[2]	**512,308**	**49,139**	**(312,531)**	**488,948**	**399,400**

	الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2026	2025	2025	2024	2023
أنشطة الاستثمار					
شراء استثمارات في أوراق مالية	(332,852)	(148,372)	(708,545)	(492,395)	(554,404)
متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية	147,373	173,640	794,943	391,237	557,790
شراء ممتلكات ومعدات (بالصافي بعد الاستبعادات)[3]	(12,681)	(5,932)	(24,289)	(19,887)	(19,980)
صافي الحركة في الحصص غير المسيطرة	-	-	(11,405)	-	-
توزيعات أرباح مستلمة	604	152	2,533	1,127	1,483
صافي التدفق النقدي الناتج عن بيع مجموعة متاحة للبيع	-	-	-	-	(109,692)
الاستحواذ على شركة تابعة، بالصافي بعد نقد تم حيازته	-	(30,052)	(30,052)	-	-
المتحصلات من بيع جزء من شركة تابعة[4]	-	-	-	-	57,830
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار[5]	**(197,556)**	**(10,564)**	**23,185**	**(119,918)**	**(66,973)**
أنشطة التمويل					
أموال مقترضة أخرى	(86,693)	31,394	97,579	(303,845)	(233,431)
شراء أسهم خزينة	(842)	-	(15,511)	-	-
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لمساهمي البنك	-	-	(21,715)	(20,681)	(26,262)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للحصص غير المسيطرة	-	-	(1,265)	(326)	(820)
صافي متحصلات من إصدار الأوراق الرأسمالية الشريحة 1	-	-	-	148,502	-
مدفوعات الفائدة على سندات رأس المال من الفئة 1	(2,673)	(2,719)	(10,875)	(9,941)	(8,835)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل[6]	**(90,208)**	**28,675**	**48,213**	**(186,291)**	**269,348)**
صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل[7]	**224,544**	**67,250**	**(241,133)**	**182,739**	**63,079**
النقد والنقد المعادل في 1 يناير	811,938	1,053,071	1,053,071	870,332	807,253
النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة	**1,036,482**	**1,120,321**	**811,938**	**1,053,071**	**870,332**
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:					
فوائد مستلمة	155,286	170,051	652,613	603,012	398,216
فوائد مدفوعة	104,641	109,469	454,564	447,121	283,321

(1) تم الإشارة إلى هذا البند بـ" مخصص (مسترد) محمل للموجودات المالية الأخرى" في البيانات المالية لعام 2024.

(2) تم الإشارة إلى هذا البند بـ" صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل" في البيانات المالية لعام 2024.

(3) تم الإشارة إلى هذا البند بـ" شراء ممتلكات ومعدات" في البيانات المالية لعام 2023.

(4) تم الإشارة إلى هذا البند بـ" متحصلات من بيع جزء في شركة تابعة" في البيانات المالية لعام 2024.

(5) تم الإشارة إلى هذا البند بـ" صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار" في البيانات المالية لعامي 2024 و2023.

(6) تم الإشارة إلى هذا البند بـ" صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل" في البيانات المالية لعام 2024.

(7) تم الإشارة إلى هذا البند بـ" صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل" في البيانات المالية لعام 2024.

النسب المالية ومقاييس الأداء البديلة

يوضح الجدول التالي بعض النسب المالية ومقاييس الأداء البديلة. لا تُحسب هذه النسب وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية ولا تُعد مقاييس للأداء المالي وفقًا لهذه المعايير.

	الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس		السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2026	2025	2025	2024	2023
مقاييس الربحية (%)					
العائد على متوسط الموجودات[1]	0.2	0.5	0.5	0.6	0.6
العائد على متوسط حقوق الملكية[2]	2.4	4.9	5.3	5.4	5.4
صافي هامش الفائدة[3]	1.9	2.3	2.3	2.2	2.0
صافي حد الفائدة[4]	1.5	1.7	1.8	1.5	1.4
الكفاءة (%)					
نسبة التكلفة إلى الإيرادات[5]	72.5	57.8	60.9	57.0	52.4
إجمالي المصروفات التشغيلية إلى متوسط إجمالي الموجودات[6]	2.0	1.6	1.9	1.7	1.6
جودة الموجودات (%)					
نسبة القروض غير المنتظمة إلى التعرضات النقدية[7]	2.7	1.8	1.9	1.8	2.0
نسبة مخصصات المخاطر إلى القروض غير المنتظمة [7]،[9]	117.5	169.7	161.1	161.5	220.5
نسبة القروض غير المنتظمة بالصفي بعد خصم الضمانات إلى التعرضات النقدية[7]، [8]	0.6	0.5	0.4	0.4	0.4
نسبة الموجودات غير المنتظمة إلى إجمالي التعرضات[7]	2.4	1.7	1.7	1.7	1.8
نسبة مخصصات المخاطر إلى الموجودات غير المنتظمة [7]، [9]	127.0	169.2	162.0	161.9	213.0
نسبة الموجودات غير المنتظمة بالصافي بعد الضمانات إلى إجمالي التعرضات[7]، [8]	0.7	0.6	0.5	0.6	0.5
نسبة تكلفة الائتمان[10]	0.3	0.5	0.6	0.1	0.1
التمويل/السيولة/الرسملة (%) ما لم يذكر خلاف ذلك					
نسبة القروض والسلف للعملاء إلى الودائع من العملاء (ضعف)[11]	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9
نسبة القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الموجودات	51.8	54.0	53.1	54.8	57.1
نسبة إجمالي الموجودات إلى إجمالي حقوق الملكية (ضعف)[12]	11.3	10.0	10.4	9.3	8.6
نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق الملكية (ضعف) [12]	10.1	8.7	9.2	8.2	7.5
معدل كفاية رأس المال[13]	15.9	17.5	16.8	18.6	20.0
نسبة رأس المال الشريحة 1[13]	12.5	13.9	13.3	14.9	16.1
نسبة السيولة[14]	28.4	27.1	28.3	27.0	25.5

ملاحظات:

(1) توضح هذه النسبة كم دينار كويتي تحققه المجموعة من كل دينار كويتي من الموجودات التي تسيطر عليها. وتُحسب هذه النسبة بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على متوسط إجمالي الموجودات. ويُحسب متوسط إجمالي الموجودات للفترات السنوية على أنه متوسط رصيد نهاية السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

(2) هذه النسبة هي مقياس لربحية أعمال المجموعة مقارنة بالقيمة الدفترية لحقوق المساهمين، كما أنها مقياس لمدى كفاءة المجموعة في استخدام حقوق المساهمين لتحقيق نمو في الأرباح. تُحسب هذه النسبة بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على متوسط إجمالي حقوق المساهمين العائد لمساهمي البنك. ويُحسب متوسط إجمالي حقوق المساهمين العائد لمساهمي البنك للفترات السنوية على أنه متوسط رصيد نهاية السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

(3) يشير الرقم الموجب إلى أن عائد المجموعة على موجوداتها المدرة للفائدة يتجاوز مصروفات الفوائد. وتُحسب هذه النسبة بقسمة صافي إيرادات الفوائد للسنة على متوسط الموجودات المدرة للفائدة. وتشمل الموجودات المدرة للفائدة جميع الموجودات باستثناء الموجودات الأخرى، والممتلكات والمعدات، والعقارات الاستثمارية، والموجودات غير الملموسة. ويُحسب متوسط الموجودات المدرة للفائدة للفترات السنوية على أنه متوسط قيمتها في نهاية السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

(4) يشير الرقم الموجب إلى أن معدلات الإقراض لدى المجموعة تتجاوز معدلات الاقتراض لديها. تُحسب النسبة على أساس العائد (إيرادات الفوائد/متوسط الموجودات المدرة للفوائد) مطروحًا منه تكلفة الأموال (مصروفات الفوائد/متوسط المطلوبات التي تحمل فوائد). تشمل المطلوبات / الالتزامات التي تحمل فوائد إجمالي

الالتزامات باستثناء الالتزامات الأخرى. يُحسب متوسط المطلوبات التي تحمل فوائد للفترات السنوية على أساس متوسط رصيد نهاية السنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

(5) تشير النسبة المئوية المنخفضة إلى أن المصروفات التشغيلية منخفضة مقارنة بالإيرادات التشغيلية. تُحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي المصروفات التشغيلية (وهي مجموع مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى) على صافي الإيرادات التشغيلية.

(6) تشير النسبة المئوية المنخفضة إلى أن المصروفات التشغيلية منخفضة مقارنة بمتوسط موجودات المجموعة خلال السنة المالية أو الفترة المالية. ويُحسب هذا المعدل بقسمة إجمالي المصروفات التشغيلية على متوسط إجمالي الموجودات.

(7) تشمل القروض قروض غير المنتظمة القروض والسلف المتعثرة غير المنتظمة للعملاء والمستحقات غير المنتظمة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الودائع). وتشمل الموجودات غير المنتظمة القروض غير المنتظمة بالإضافة إلى القروض غير المنتظمة غير النقدية. وتشمل التعرضات النقدية القروض والسلف للعملاء والمستحقات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الودائع). ويشمل إجمالي التعرضات القروض والسلف للعملاء والمستحقات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الودائع) والالتزامات والمطلوبات الطارئة. في 31 مارس 2026، و31 مارس 2025، و31 ديسمبر 2025، و31 ديسمبر 2024، و31 ديسمبر 2023 (1) بلغت القروض غير المنتظمة 154 مليون دينار كويتي، و95 مليون دينار كويتي، و107 مليون دينار كويتي، 92 مليون دينار كويتي و94 مليون دينار كويتي، على التوالي، (2) بلغت قيمة الموجودات غير المنتظمة 167 مليون دينار كويتي، و110 ملايين دينار كويتي، و120 مليون دينار كويتي، و107 ملايين دينار كويتي، و109 ملايين دينار كويتي، على التوالي، (3) بلغت التعرضات النقدية 5,668 مليون دينار كويتي، و5,220 مليون دينار كويتي، 5,536 مليون دينار كويتي، و4,972 مليون دينار كويتي، و4,681 مليون دينار كويتي، على التوالي، (4) بلغ إجمالي التعرضات 7,087 مليون دينار كويتي، و6,518 مليون دينار كويتي، و6,925 مليون دينار كويتي، و6,262 مليون دينار كويتي، و5,932 مليون دينار كويتي، على التوالي.

(8) بلغت القروض غير المنتظمة بالصافي بعد الضمانات 33 مليون دينار كويتي، و27 مليون دينار كويتي، و23 مليون دينار كويتي، و20 مليون دينار كويتي، و17 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس من كل من عامي 2026 و2025، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023 على التوالي. وبلغت قيمة الموجودات غير المنتظمة بالصافي بعد الضمانات 46 مليون دينار كويتي، و42 مليون دينار كويتي، و36 مليون دينار كويتي، و35 مليون دينار كويتي، و32 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس من كل من عامي 2026 و2025، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023، على التوالي.

(9) يتألف مخصص المخاطر مقابل القروض غير المنتظمة من إجمالي المخصصات، أي مجموع المخصصات العامة والمحددة المتاحة مقابل القروض والسلف للعملاء والمخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية والبنوك الأخرى. ويتألف مخصص المخاطر مقابل الموجودات غير المنتظمة من مخصص المخاطر مقابل القروض غير المنتظمة بالإضافة إلى مخصصات التسهيلات الائتمانية غير النقدية، ويرد في الإيضاحات حول البيانات المالية السنوية. وكما في 31 مارس من كل من عامي 2026 و2025، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023، بلغت مخصصات المخاطر مقابل القروض غير المنتظمة 181 مليون دينار كويتي، و161 مليون دينار كويتي، و172 مليون دينار كويتي، و149 مليون دينار كويتي، و206 مليون دينار كويتي، على التوالي. وكما في 31 مارس من كل من عامي 2026 و2025، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023، بلغت مخصصات المخاطر مقابل الموجودات غير المنتظمة 204 مليون دينار كويتي، و186 مليون دينار كويتي، و194 مليون دينار كويتي، و174 مليون دينار كويتي، و232 مليون دينار كويتي، على التوالي.

(10) يُحسب على أنه مخصص خسائر الائتمان للسنة مقسومًا على إجمالي القروض والسلف للعملاء. تُحسب خسائر الائتمان على أنها مخصصات خسائر الائتمان المعدلة بالمبالغ المستردة من الديون المشطوبة. ويرد إجمالي القروض والسلف للعملاء في الإيضاح رقم 5 حول البيانات المالية السنوية.

(11) تُستخدم نسبة القروض إلى الودائع لتقييم وضع السيولة لدى المجموعة. وتشير النسبة التي تقل عن واحد إلى أن المجموعة قد اعتمدت على الأموال المودعة من العملاء لتقديم القروض والسلف. أما النسبة التي تزيد عن واحد فتشير إلى أن المجموعة قد قدمت قروضاً وسلفاً من الأموال التي اقترضتها بالإضافة إلى الودائع.

(12) وتشير النسبة المرتفعة إلى أن المجموعة تعاني من ارتفاع في الرافعة المالية وانخفاض في السيولة. ويُقصد بإجمالي حقوق الملكية إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك.

(13) يُحسب وفقًا لمتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن إرشادات لجنة بازل.

(14) تشير النسبة المرتفعة إلى سيولة أعلى. تُحسب هذه النسبة بمجموع النقد والنقد المعادل، وأذونات وسندات الخزانة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى، والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مقسومة على إجمالي الموجودات.

ملخص الأداء التشغيلي والمراجعة المالية

فيما يلي عرض للأداء التشغيلي المجمع للمجموعة ومركزها المالي وضعها المالي المجمع استنادًا إلى بياناتها المالية المجمعة المدققة كما في 31 ديسمبر 2025، 2024 و2023، وبياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة كما في 31 مارس 2026 ولفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، بما في ذلك المعلومات المالية المقارنة للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2025.

الأداء التشغيلي

صافي إيرادات التشغيل

يتألف صافي إيرادات التشغيل للمجموعة من صافي الإيرادات من الفوائد والإيرادات غير المتعلقة بالفوائد، وهو يمثل إجمالي الإيرادات من الأنشطة المصرفية الأساسية والاستثمارية والأنشطة القائمة على الرسوم التي يمارسها البنك.

مقارنة بين الفترتين المنتهيتين في 31 مارس 2026 و2025

بالنسبة للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، سجلت المجموعة صافي إيرادات تشغيل قدره 64 مليون دينار كويتي مقابل 58 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 6 ملايين دينار كويتي، أو 10.2%. ويعزى هذا الارتفاع بصورة رئيسية إلى نمو الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد، التي ارتفعت بنسبة 77.3% على أساس سنوي لتصل إلى 24 مليون دينار كويتي. وقد دعم هذا الأداء ارتفاع عائدات الرسوم وزيادة أنشطة البيع التبادلي عبر جميع فروع المجموعة، حيث ارتفعت نسبة البيع التبادلي لتصل إلى 38%، مقابل 24% للفترة المقارنة من عام 2025.

وبلغ صافي إيرادات الفوائد 40 مليون دينار كويتي لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، مقابل 44 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 10.5%. ويعكس هذا الانخفاض بشكل أساسي الضغوط على الهوامش الناجمة عن بيئة أسعار الفائدة التنافسية. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، حافظت المجموعة على قاعدة إيرادات مرنة ومتنوعة، مدعومة بالقوة المستمرة لعملياتها المصرفية الأساسية والمساهمة المتزايدة من مصادر الدخل غير المرتبطة بالفوائد.

مقارنة بين عامي 2025 و2024

ارتفع صافي إيرادات التشغيل للمجموعة بمبلغ 39 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 16.9%، ليصل إلى 268 مليون دينار كويتي في عام 2025 مقابل 229 مليون دينار كويتي في عام 2024، مما يعكس القوة والمرونة المستمرتين لعملياتها الأساسية.

وقد كان هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع صافي إيرادات الفوائد، التي زادت بمبلغ 21 مليون دينار كويتي، أو 13.0%، في عام 2025 مقارنة بعام 2024. وقد دعم التحسن السنوي في صافي إيرادات الفوائد التوسع المستمر في محفظة الإقراض وتحسن صافي هوامش الفائدة بنسبة 2.3% في عام 2025، مما يعكس الإدارة المنضبطة للميزانية العمومية.

وارتفعت الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد بمبلغ 18 مليون دينار كويتي، أو 25.4%، لتصل إلى 90 مليون دينار كويتي في عام 2025 مقابل 72 مليون دينار كويتي في عام 2024. ويعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات من الرسوم والإيرادات المتعلقة بالأوراق المالية، فضلاً عن النجاح في دمج بنك الخليج المتحد، بما في ذلك شركة كامكو للاستثمار، مما ساهم بشكل إيجابي في تنويع وتوسيع قاعدة إيرادات المجموعة.

مقارنة بين عامي 2024 و2023

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، سجلت المجموعة صافي إيرادات التشغيل بمبلغ 229 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 7 ملايين دينار كويتي، أو 3.3%، مقابل 222 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. ويعكس هذا الأداء القوة والمرونة المستمرتين لعملياتها التجارية الأساسية على الرغم من بيئة أسعار الفائدة المتقلبة.

وقد كان النمو على أساس سنوي مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع صافي إيرادات الفوائد، التي زادت بمبلغ 23 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 16.7%، في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وقد دعم هذا التوسع في صافي إيرادات الفوائد تحسن صافي هامش الفائدة للمجموعة، الذي ارتفع

من 2.0% في عام 2023 إلى 2.2% في عام 2024. وقد تحقق هذا التوسع في الهامش بالتوازي مع استمرار النمو القوي في جميع فروع المجموعة، وساهمت هذه العوامل مجتمعة في الارتفاع الإجمالي لصافي إيرادات الفوائد.

وبلغت الإيرادات غير المتعلقة بالفوائد 72 مليون دينار كويتي في عام 2024، مقارنة بمبلغ 87 مليون دينار كويتي في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 15 مليون دينار كويتي، أو 17.5%. ويعزى هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى انخفاض صافي إيرادات الرسوم والعمولات، وانخفاض صافي الأرباح من أنشطة صرف العملات الأجنبية ضمن فروع البنك الدولية. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، واصلت قاعدة الإيرادات الإجمالية للمجموعة إظهار مرونتها وتنوعها عبر قطاعات أعمالها.

إجمالي مصروفات التشغيل

يتألف إجمالي مصروفات التشغيل للمجموعة من تكاليف الموظفين والمصروفات التشغيلية الأخرى.

مقارنة فترتي الثلاثة أشهر المنتهيتين في 31 مارس 2026 و2025

بالنسبة للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، ارتفع إجمالي مصروفات التشغيل للمجموعة بمبلغ 13 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 38.4%، ليصل إلى 46 مليون دينار كويتي، مقابل 33 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025. وتعكس هذه الزيادة بشكل أساسي توحيد حسابات UGB، التي ساهمت بنحو 6 ملايين دينار كويتي في الزيادة على أساس سنوي. وباستثناء مساهمة شركة UGB، ارتفعت المصروفات التشغيلية بمبلغ 7 ملايين دينار كويتي، أو بنسبة 19.5%، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2025. وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى ارتفاع تكاليف التشغيل على مستوى المجموعة، مدفوعة بالاستثمار المستمر في مبادرات التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية ومبادرات النمو الاستراتيجية الأخرى، فضلاً عن تأثير ظروف التضخم المفرط في تركيا. وتدعم هذه الاستثمارات تركيز المجموعة المستمر على تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقوية قدراتها الرقمية ودعم نمو الأعمال على المدى الطويل.

مقارنة بين عامي 2025 و2024

ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للمجموعة لعام 2025 بمبلغ 33 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 25.0%، ليصل إلى 163 مليون دينار كويتي، مقابل 130 مليون دينار كويتي في عام 2024. وتعكس هذه الزيادة بشكل أساسي التجميع الكامل لحسابات بنك الخليج المتحد. وباستثناء مساهمة بنك الخليج المتحد، ارتفعت مصروفات التشغيل بمبلغ 13 مليون دينار كويتي، أو 9.8%، على أساس سنوي. ويُعزى الارتفاع في مصروفات التشغيل بشكل كبير إلى ارتفاع تكاليف الموظفين على مستوى المجموعة، مدفوعًا بتوسيع القوى العاملة وتعديلات الرواتب المرتبطة بمؤشر التضخم، والتي كانت كبيرة بشكل خاص في بنك برقان تركيا في ظل ظروف التضخم المفرط. وبالتوازي مع ذلك، واصلت المجموعة استثماراتها الاستراتيجية في المنصات الرقمية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المدعومة بالتكنولوجيا، دعماً لالتزامها المستمر بالكفاءة التشغيلية والابتكار ونمو الأعمال على المدى الطويل.

مقارنة بين عامي 2024 و2023

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي مصروفات التشغيل للمجموعة 130 مليون دينار كويتي، مما يعكس زيادة قدرها 14 مليون دينار كويتي، أو 12.3%، مقارنة بمبلغ 116 مليون دينار كويتي في عام 2023. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلى ارتفاع تكاليف الموظفين، مما يعكس كلاً من توظيف موظفين إضافيين وتعديلات الرواتب بسبب التضخم، لا سيما في بنك برقان تركيا، الذي واصل العمل في ظل ظروف التضخم المفرط. وشهد العام أيضًا مزيدًا من الاستثمارات الاستراتيجية في المنصات الرقمية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المدعومة بالتكنولوجيا لتعزيز التحول الرقمي للمجموعة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ودعم مبادرات النمو على المدى الطويل. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في التوسع العام في قاعدة التكاليف التشغيلية للمجموعة.

المخصصات

تتألف مخصصات المجموعة من مبالغ مخصصة للخسائر الائتمانية المتوقعة المحققة خلال العام، بالصافي بعد المبالغ المستردة من التعرضات التي تم شطبها سابقًا.

مقارنة بين فترتي لثلاثة أشهر المنتهيتين في 31 مارس 2026 و2025

بالنسبة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، بلغت مخصصات المجموعة للخسائر الائتمانية، بالصافي بعد المبالغ المستردة 4 ملايين دينار كويتي مقابل 6 ملايين دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025. وتحسنت تكلفة الائتمان للمجموعة، بعد الاسترداد، إلى 30 نقطة أساس من 50 نقطة أساس في الفترة المقارنة من عام 2025. خلال هذه الفترة، حافظت المجموعة على نهج حصيف في تكوين المخصصات، بما في ذلك قيد مخصصات احترازية استجابةً للظروف الائتمانية المتغيرة والتطورات الجيوسياسية المستمرة. ارتفعت مخصصات خسائر القروض بنسبة 3.0% على أساس سنوي، ومع ذلك، ساهمت عمليات الاسترداد القوية في انخفاض صافي تكلفة المخصصات وتحسن تكلفة الائتمان للمجموعة. تعكس هذه النتائج الجودة السليمة لمحفظة الائتمان الخاصة بالمجموعة ونهجها المنضبط في إدارة المخاطر.

مقارنة بين عامي 2025 و2024

في عام 2025، بلغت مخصصات المجموعة لخسائر الائتمان، بالصافي بعد الاستردادات، 29 مليون دينار كويتي مقابل 6 ملايين دينار كويتي في عام 2024. وظلت تكلفة الائتمان للمجموعة، بعد الاستردادات، منخفضة عند 60 نقطة أساس في عام 2025، على الرغم من ارتفاعها من 10 نقاط أساس في عام 2024. وكان الارتفاع في المخصصات واسع النطاق على مستوى المجموعة، ومع ذلك، تظل تكلفة الائتمان الإجمالية معقولة ومحتواة بشكل جيد. ويعكس ذلك القوة والمرونة المستمرتين في محفظة الائتمان للمجموعة، مدعومة بإطار عمل حصيف ومنضبط لإدارة المخاطر.

مقارنة بين عامي 2024 و2023

في عام 2024، بلغت مخصصات المجموعة لخسائر الائتمان، بالصافي بعد الاستردادات، 6 ملايين دينار كويتي مقابل 5 ملايين دينار كويتي في عام 2023. وظلت تكلفة الائتمان للمجموعة، بعد الاستردادات، منخفضة جدًا عند 10 نقاط أساس فقط، دون تغير يذكر عن عام 2023، مما يعكس القوة والجودة المتأصلة في محفظة الائتمان للمجموعة.

صافي الخسائر النقدية

يعكس صافي الخسارة النقدية للمجموعة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 (*التقارير المالية في الاقتصادات التي تعاني من التضخم المفرط*) على مستوى المجموعة فيما يتعلق بتجميع حسابات شركتها التابعة في تركيا، BBT، التي تعمل في بيئة تعاني من التضخم المفرط.

مقارنة بين فترتي الثلاثة أشهر المنتهيتين في 31 مارس 2026 و2025

بالنسبة للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، بلغ صافي الخسائر النقدية نتيجة عمليات المجموعة في تركيا، وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 29 ما قيمته 5.9 مليون دينار كويتي مقابل 6.4 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضًا قدره 0.5 مليون دينار كويتي، أو 8%. ويعكس هذا الانخفاض بشكل أساسي استمرار تراجع الضغوط التضخمية في تركيا.

مقارنة بين عامي 2025 و2024

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغ صافي الخسائر النقدية نتيجة عمليات المجموعة في تركيا، وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 29 ما قيمته 17 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل انخفاضًا بمبلغ 7 ملايين دينار كويتي، أو 27.8%، مقابل 24 مليون دينار كويتي في عام 2024. ويعكس هذا الانخفاض بشكل أساسي استمرار تراجع الضغوط التضخمية في تركيا والتحسن العام في البيئة الاقتصادية الكلية للبلاد.

مقارنة بين عامي 2024 و2023

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، انخفض صافي الخسائر النقدية نتيجة عمليات المجموعة في تركيا بمبلغ 8 ملايين دينار كويتي، أو بنسبة 25.0%، لتصل إلى 24 مليون دينار كويتي مقابل 32 مليون دينار كويتي في عام 2023. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الضغوط الاقتصادية الكلية والتضخمية المستمرة في تركيا.

ربح السنة

يمثل ربح السنة حصة بنك برقان في صافي الدخل بعد الضرائب، باستثناء حصص الأقلية، وبالتالي لا يتطابق مع إجمالي صافي ربح المجموعة المعلن.

مقارنة بين فترتي الثلاثة المنتهيتين في 31 مارس 2026 و2025

بالنسبة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، بلغت الأرباح العائدة لمساهمي البنك 5.1 مليون دينار كويتي مقابل 10.7 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة من عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 52.2%. ويعزى هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى الضغوط على الهوامش، وارتفاع مصروفات التشغيل عقب دمج بنك الخليج المتحد، وزيادة المصروفات الضريبية التي ارتفعت بنحو 2 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وعلى الرغم من انخفاض الأرباح العائدة لمساهمي البنك، واصلت المجموعة إظهار مرونتها في أدائها التشغيلي الأساسي.

مقارنة بين عامي2025 و2024

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغت الأرباح العائدة لمساهمي البنك 47 مليون دينار كويتي، وهي مستقرة إلى حد كبير مقارنة بمبلغ 46 مليون دينار كويتي في عام 2024، مما يعكس زيادة هامشية بنسبة 0.2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وتُظهر هذه النتيجة قوة ومرونة نموذج أعمال المجموعة، حيث تم الحفاظ على استقرار الربحية على الرغم من الاستثمار المستمر في رأس المال البشري والمبادرات الرقمية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الائتمان نتيجة البيئة الاقتصادية المتغيرة.

مقارنة بين عامي2024 و2023

في عام 2024، ارتفعت الأرباح العائدة لمساهمي البنك بمبلغ 3 ملايين دينار كويتي، أو بنسبة 6.6%، لتصل إلى 46 مليون دينار كويتي، مقابل 44 مليون دينار كويتي في عام 2023. وقد تأثرت نتيجة عام 2024 ببيع حصة بنسبة 52% في بنك برقان تركيا في ديسمبر 2023. وبعد تعديل النتائج لاستبعاد تأثير هذه الصفقة، كانت أرباح المجموعة لعام 2024 سترتفع بمبلغ 5 ملايين دينار كويتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12.6% مقارنة بعام 2023، مما يعكس القوة الأساسية والمرونة والقدرة على تحقيق أرباح مستدامة التي يتمتع بها نموذج أعمال المجموعة.

المركز المالي

الموجودات

في 31 مارس 2026، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 9.5 مليار دينار كويتي، مقابل 8.6 مليار دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 0.9 مليار دينار كويتي، أو 10.5%. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى النمو في القروض والسلف للعملاء وزيادة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مما يعكس التوسع المستمر في أنشطة الأعمال الأساسية للمجموعة.

في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 9.1 مليار دينار كويتي، مقارنة بـمبلغ 8.2 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و7.4 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي مركب بنسبة 10.7% بين عامي 2023 و2025. وتعزى الزيادة خلال هذه الفترة بشكل أساسي إلى النمو في القروض والسلف للعملاء، إلى جانب ارتفاع الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وقد تحقق جزء كبير من هذا النمو من خلال عمليات المجموعة في الكويت، مما يعكس أهمية نشاطها المحلي بالنسبة لأعمال المجموعة بشكل عام.

القروض والسلف للعملاء

في 31 مارس 2026، بلغت القروض والسلف للعملاء 4.9 مليار دينار كويتي مقابل 4.7 مليار دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6%. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة باستمرار أنشطة الإقراض في الأسواق الأساسية للمجموعة وقطاعات أعمالها. وشكلت القروض والسلف للعملاء 52% من إجمالي الموجودات في 31 مارس مقابل 54% في 31 مارس 2025.

وفي 31 ديسمبر 2025، بلغت القروض والسلف للعملاء 4.8 مليار دينار كويتي مقابل 4.5 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و4.2 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وشكلت القروض والسلف للعملاء 53.1% من إجمالي موجودات المجموعة في 31 ديسمبر 2025 مقابل 54.8% في 31 ديسمبر 2024 و57.1% في 31 ديسمبر 2023. ويعكس الانخفاض في نسبة القروض والسلف للعملاء كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات بشكل أساسي النمو في فئات الموجودات الأخرى، بما في ذلك الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، في حين استمرت القروض والسلف للعملاء في تشكيل أكبر عنصر في قاعدة موجودات المجموعة.

يعرض الجدول أدناه إجمالي القروض والسلف للعملاء من قبل المجموعة حسب فئة العملاء، إلى جانب المخصصات المقابلة وصافي القروض والسلف للعملاء، وذلك في 31 ديسمبر 2025 و2024 و2023. ولا تتوفر معلومات على أساس ربع سنوي قابلة للمقارنة، حيث لا تكشف المجموعة عن هذا المستوى من التفاصيل المتعلقة بشرائح أو قطاعات العملاء في بياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

	كما في 31 ديسمبر		
	2025	2024	2023
	(بالألف دينار كويتي)		
الشركات	4,259,871	4,003,690	3,896,134
أفراد	718,561	592,745	523,534
مجمل القروض والسلف للعملاء	**4,978,432**	**4,596,435**	**4,419,668**
مخصص	(147,722)	(125,032)	(182,726)
صافي القروض والسلف للعملاء	**4,830,710**	**4,471,403**	**4,236,942**

يلخص الجدول أدناه بيانات استحقاق القروض والسلف للعملاء من قبل المجموعة. وقد تم تحديد آجال الاستحقاق وفقًا للموعد المتوقع لاسترداد أو تسوية القروض والسلف للعملاء. قد تختلف آجال الاستحقاق الفعلية عن تلك الموضحة أدناه، حيث قد يكون للمقترضين الحق في السداد المبكر لالتزاماتهم مع أو بدون غرامات السداد المبكر. لا تتوفر معلومات على أساس ربع سنوي قابلة للمقارنة، حيث لا تكشف المجموعة عن هذا المستوى من التفاصيل المتعلقة بشرائح أو قطاعات العملاء في بياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

	حتى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهرًا	أكثر من 12 شهرًا	الإجمالي
			(بالألف دينار كويتي)		
في 31 ديسمبر 2025					
قروض وسلف للعملاء	1,738,290	676,597	971,949	1,443,874	**4,830,710**
في 31 ديسمبر 2024					
قروض وسلف للعملاء	1,777,583	664,570	595,721	1,433,529	**4,471,403**
في 31 ديسمبر 2023					
قروض وسلف للعملاء	1,415,363	633,861	617,604	1,570,114	**4,236,942**

في 31 ديسمبر 2025، كان من المتوقع أن تستحق 36.0% من القروض والسلف للعملاء خلال ثلاثة أشهر، و70.1% خلال سنة واحدة، بينما تمتد النسبة المتبقية البالغة 29.9% إلى ما بعد سنة واحدة.

للمقارنة، في 31 ديسمبر 2024، كان من المتوقع أن تستحق 39.8% من القروض خلال ثلاثة أشهر، و67.9% خلال سنة واحدة، و32.1% بعد سنة واحدة. وفي 31 ديسمبر 2023، كانت الأرقام المقابلة 33.4%، و62.9%، و37.1%.

ويُظهر هذا الملف النهج الحذر والمنضبط الذي تتبعه المجموعة في إدارة السيولة وآجال استحقاق القروض، مما يدعم المرونة التشغيلية مع ضمان القدرة على التكيف على المدى القصير واستقرار المحفظة ومرونتها على المدى الطويل.

الاستثمارات في أوراق مالية

تتألف الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة من (1) محفظة استثمارات في الديون والأسهم بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، و(2) محفظة سندات الدين بالتكلفة المطفأة، و(3) محفظة الصناديق المدارة وسندات الدين وأسهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، و(4) استثمارها في شركة زميلة.

في 31 مارس 2026، بلغت قيمة الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة 1.0 مليار دينار كويتي مقابل 897 مليون دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 129 مليون دينار كويتي، أو 14%. وشكلت الاستثمارات في أوراق مالية 11% من إجمالي الموجودات في 31 مارس 2026 مقابل 10% في 31 مارس 2025.

وفي 31 ديسمبر 2025، بلغت قيمة الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة 845 مليون دينار كويتي مقابل 825 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و732 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وشكلت الاستثمارات في أوراق مالية 9.3% من إجمالي موجودات المجموعة في 31 ديسمبر 2025 مقابل 10.1% في 31 ديسمبر 2024 و9.9% في 31 ديسمبر 2023. ويُعزى الانخفاض في نسبة الاستثمارات في أوراق مالية من إجمالي الموجودات في عام 2025 بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو في فئات الموجودات الأخرى، ولا سيما القروض والسلف للعملاء والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

يوضح الجدول أدناه الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة حسب التصنيف المحاسبي في 31 ديسمبر 2025. ولا تتوفر معلومات على أساس ربع سنوي قابلة للمقارنة، حيث إن المجموعة لا تفصح عن الاستثمارات في أوراق مالية حسب التصنيف المحاسبي في بياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة التكلفة المطفأة	شركة زميلة	المجموع
			(*بالألف دينار كويتي*)		
أوراق دين مالية	268,513	41,397	261,361	—	571,271
أسهم	147,066	40,054	—	19,345	206,465
صناديق مدارة	—	68,256	—	—	68,256
ناقصًا: خسائر الائتمان المتوقعة	—	—	(941)	—	(941)
	415,579	**149,707**	**260,420**	**19,345**	**845,051**

لمزيد من المعلومات حول الاستثمارات في أوراق مالية للمجموعة، انظر الإيضاح رقم 6 حول البيانات المالية لعام 2023 والإيضاح رقم 22 حول كل من البيانات المالية السنوية.

المطلوبات

في 31 مارس 2026، بلغ إجمالي مطلوبات المجموعة 8.5 مليار دينار كويتي مقابل 7.6 مليار دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 0.9 مليار دينار كويتي أو 12%. ويعزى هذا التغير بشكل أساسي إلى التغيرات في ودائع العملاء والقروض بين البنوك، مما يعكس الاستمرار في إدارة قاعدة تمويل المجموعة ومركز السيولة في أسواقها الرئيسية.

في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي مطلوبات المجموعة 8.0 مليار دينار كويتي مقابل 7.1 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و6.4 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 11.9% خلال تلك الفترة. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى النمو في ودائع العملاء والقروض بين البنوك، لا سيما ضمن عمليات المجموعة في الكويت. وقد دعم ذلك أيضًا برنامج شهادات الإيداع لبنك برقان بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، والذي بلغت قيمة الإصدارات القائمة منه في 31 ديسمبر 2025 حوالي 200 مليون دولار أمريكي (61 مليون دينار كويتي)، مما وفر تمويلًا إضافيًا مستقرًا لدعم أنشطة أعمال المجموعة ومبادراتها للنمو.

ودائع العملاء

تتألف ودائع العملاء لدى المجموعة بشكل أساسي من الودائع تحت الطلب، ومنها الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لأجل. الودائع تحت الطلب هي في الغالب ودائع غير مدرة للفائدة ويمكن سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق، مما يوفر قاعدة تمويل مستقرة ومنخفضة التكلفة. أما الودائع لأجل، فهي مدرة للفائدة ولها أجل استحقاق محدد، مما يسهم في توفير هيكل تمويل يمكن التنبؤ به ومنظم للمجموعة.

في 31 مارس 2026، بلغت ودائع العملاء 6.1 مليار دينار كويتي مقابل 5.4 مليار دينار كويتي في 31 مارس 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 681 مليون دينار كويتي، أو 13%. وتُعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى نمو الودائع في الأسواق الرئيسية للمجموعة وقطاعات العملاء. وشكلت ودائع العملاء حوالي 72% من إجمالي المطلوبات في 31 مارس 2026، وهي نسبة مستقرة بشكل عام مقابل 31 مارس 2025، مما يؤكد استقرار ومرونة قاعدة تمويل المجموعة.

وفي 31 ديسمبر 2025، بلغت ودائع العملاء 5.5 مليار دينار كويتي مقابل 4.9 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 و4.5 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وشكلت ودائع العملاء 67.8% من إجمالي مطلوبات المجموعة في 31 ديسمبر 2025 مقابل 68.7% في 31 ديسمبر 2024 و69.5% في 31 ديسمبر 2023، مما يعكس الأهمية المستمرة لودائع العملاء باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل المجموعة والاستقرار النسبي لهيكل تمويلها خلال تلك الفترة.

وتتميز ودائع العملاء لدى المجموعة بالتنوع الجيد، حيث شكلت أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير 28.4% من إجمالي الودائع في 31 مارس 2026 مقابل 27.2% في 31 ديسمبر 2025، و30.9% في عام 2024، و32.4% في عام 2023، مما يعكس هيكل ودائع مستقرًا ومتنوعًا، ويدعم التمويل المنخفض والمرن التكلفة.

يوضح الجدول أدناه توزيع آجال استحقاق ودائع عملاء المجموعة في 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023، استنادًا إلى آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية غير المخصومة. ولا تتوفر معلومات على أساس ربع سنوي قابلة للمقارنة، حيث إن المجموعة لا تفصح عن هذا المستوى من التفاصيل في بياناتها المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

	حتى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهرًا	أكثر من 12 شهرًا	الإجمالي
			(بالألف *دينار كويتي*)		
في 31 ديسمبر2025					
ودائع من العملاء	3,573,688	1,039,209	733,620	166,174	**5,512,691**
في 31 ديسمبر2024					
ودائع من العملاء	3,674,815	677,296	458,697	145,594	**4,956,402**
في 31 ديسمبر2023					
ودائع من العملاء	3,235,371	578,179	620,324	83,150	**4,517,024**

تُظهر ودائع عملاء المجموعة هيكل استحقاق جيد التنظيم، مما يدعم كل من السيولة والمرونة التشغيلية. وفي 31 ديسمبر 2025، كان 64.8% من الودائع ذات أجل استحقاق تعاقدية متبقية تقل عن ثلاثة أشهر، و97.0% تستحق خلال عام واحد، و3.0% ذات آجال استحقاق تمتد إلى ما بعد عام واحد.

وفي 31 ديسمبر 2024، كان من المتوقع أن تستحق 74.1% من الودائع خلال ثلاثة أشهر، و97.1% خلال عام واحد، و2.9% بعد عام واحد. وفي 31 ديسمبر 2023، كانت النسب المقابلة 71.6%، و98.2%، و1.8%.

ويعكس توزيع آجال الاستحقاق نهج المجموعة الحصيف في إدارة السيولة، ويدعم الحفاظ على قاعدة تمويل مستقرة ومتنوعة.

التطورات الأخيرة

الاستحواذ على بنك الخليج المتحد

في 17 ديسمبر 2024، حصلت المجموعة على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي للاستحواذ على 100% من الأسهم التي لها حق التصويت في بنك الخليج المتحد ش.م.ب. (مقفلة)، وهو بنك تقليدي مرخص للخدمات المصرفية بالجملة مقره في مملكة البحرين، مقابل 190 مليون دولار أمريكي (58.6 مليون دينار كويتي). ويتماشى هذا الاستحواذ مع استراتيجية البنك الرامية إلى إعادة توزيع الموجودات وتنويع مصادر الإيرادات. وقد تم توقيع اتفاقية شراء الأسهم في 14 يناير 2025، على أن يتم التحويل القانوني للأسهم والسيطرة في 25 فبراير 2025. وخلال العام، أكملت المجموعة عملية توزيع سعر الشراء، حيث قامت بإثبات موجودات غير ملموسة بقيمة 9.3 مليون دينار كويتي تتعلق بالعلامة التجارية وعلاقات العملاء ورخصة الوساطة، بالإضافة إلى شهرة بقيمة 6 ملايين دينار كويتي. وترد تفاصيل إضافية في الإيضاح رقم 24 (دمج الأعمال) حول البيانات المالية السنوية لعام 2025.

كفاية رأس المال

تقوم الإدارة بمراقبة كفاية رأس المال ومعدل الرفع المالي واستخدام أدوات رأس المال التنظيمي بانتظام، وتخضع هذه الأمور لإرشادات لجنة بازل كما اعتمدها بنك الكويت المركزي.

يتألف إطار عمل لجنة بازل 3 الذي اعتمده بنك الكويت المركزي من ثلاث ركائز:

- **الركيزة الأولى** توفر إطارًا لقياس متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بموجب "الأسلوب المعياري".
- **الركيزة الثانية** تتعلق بعملية المراجعة الإشرافية وتؤكد على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تجريها البنوك.
- **الركيزة الثالثة** تهدف إلى استكمال متطلبات كفاية رأس المال بموجب الركيزتين الأولى والثانية من خلال مطالبة البنوك بتوفير إطار إفصاح متسق ومفهوم يسهل المقارنة، مما يعزز سلامة القطاع المصرفي في الكويت.

وتستند متطلبات لجنة بازل 3 الدنيا لرأس المال إلى نسبة الرفع المالي التي تعمل كدعامة لتدابير رأس المال القائمة على المخاطر. وهناك أيضًا متطلبات للمصدات في شكل مصدات رأسمالية تحوطية، ومصدات رأسمالية للتقلبات الاقتصادية، ومتطلبات رأسمالية إضافية على البنوك ذات التأثير النظامي.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لسياسة إدارة رأس المال للمجموع ة في ضمان التزام المجموعة بمتطلبات رأس المال التنظيمي، والحفاظ على تصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأس مال سليمة لدعم أعمالها وتعظيم قيمة المساهمين.

يوضح الجدول التالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنك كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

	رأس المال الإضافي		
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (بالنسبة المئوية) [1]	***من الشريحة 1***	***الفئة 1***	***الإجمالي***
31 مارس 2026 [2]	*9.50*	*11.00*	*13.00*
31 ديسمبر 2025	*10.50*	*12.00*	*14.00*
31 ديسمبر 2024	*10.50*	*12.00*	*14.00*
31 ديسمبر 2023	*10.50*	*12.00*	*14.00*

ملاحظات:

(1) يشمل مصدات البنوك ذات التأثير النظامي بالنسبة لرأس المال الإضافي من الشريحة 1 بنسبة 1%.

(2) يمثل متطلبات كفاية رأس المال المخفضة التي تم تنفيذها بموجب التعميم رقم (2/ ر ب/ر ب إ/619) الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 26 مارس 2026.

يتعين على البنك الحفاظ على إجمالي معدل لكفاية رأس المال بحد أدنى 14.0% بموجب تعليمات لجنة بازل 3 المنفذة من قبل بنك الكويت المركزي، والتي تتألف من مصدات رأسمالية تحوطية بنسبة 2.5%، ومتطلبات رأسمالية إضافية على البنوك ذات التأثير النظامي بنسبة 1.0%، بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي بنسبة 10.5%.

في ضوء التطورات الجيوسياسية الإقليمية المتغيرة خلال الربع الأول من عام 2026، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم رقم (2/ ر ب/ر ب إ/619) بتاريخ 26 مارس 2026، بإطلاق حزمة إجراءات تحفيزية للبنوك المحلية التي تهدف إلى دعم استقرار القطاع المصرفي وتخفيف آثار التطورات الجيوسياسية الإقليمية. كجزء من هذه الحزمة التحفيزية، سمح بنك الكويت المركزي الإفراج عن جزء من المصدرات الرأسمالية التحوطية بنسبة 1.0% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر على شكل حقوق مساهمين (CET1) بحيث تخفف متطلبات قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل لتبلغ 12% مقابل 13% الحد الرقابي الحالي. ويهدف هذا الإجراء إلى توفير هامش احترازي إضافي وقدرة مالية في الميزانية العمومية لدعم أنشطة الإقراض مع الحفاظ على مستويات رأسمالية قوية. وأشار بنك الكويت المركزي إلى أن البنوك الكويتية تواصل العمل بمعدلات كفاية رأس المال التي تتجاوز بكثير الحدود الدنيا الرقابية والمعايير الدولية. وتعتبر تدابير التخفيف هذه مؤقتة بطبيعتها، وقد يقوم بنك الكويت المركزي بتعديلها أو إلغائها أو استبدالها وفقاً للتطورات الاقتصادية والجيوسياسية المستقبلية.

وكما في تاريخ هذه النشرة، واستنادًا إلى البيانات المالية المرحلية المكثفة المجمعة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026 ولكل سنة من السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و2024 و2023، لم يتم تضمين ومصدات رأسمالية للتقلبات الاقتصادية، الذي يتراوح بين 0% و2.5%، في متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. ولم يشر بنك الكويت المركزي إلى الموعد الذي قد يتم فيه تطبيق هذه المصدات. وفي حال فرضه في المستقبل، تنص إرشادات لجنة بازل على فترة انتقالية مدتها 12 شهراً للالتزام.

يوضح الجدول أدناه تكوين رأس المال الرقابي للمجموعة ونسب رأس المال الخاصة بها في 31 مارس 2026 (مع مراعاة تدابير التخفيف الرقابية)، وفي 31 ديسمبر من كل من الأعوام 2025 و2024 و2023 (المحددة وفقًا للجنة بازل 3 والمطبقة في دولة الكويت). وعادةً ما تكون نسب رأس المال المُعلنة في تواريخ نهاية الفترات المرحلية أقل من تلك المسجلة في نهاية العام، حيث إن الأرباح المحتجزة منذ بداية العام (بعد خصم توزيعات الأرباح المرحلية المقترحة) لا تُدرج في رأس المال الرقابي إلا بنهاية العام، في حين ينعكس نمو الموجودات خلال الفترات المرحلية في الموجودات المرجحة بالمخاطر بشكل مستمر.

	في 31 مارس	في 31 ديسمبر		
	2026	**2025**	**2024**	**2023**
الموجودات المرجحة بالمخاطر (ألف دينار كويتي)[1]	8,298,119	7,806,078	7,017,117	6,358,901
رأس المال العادي من الفئة 1 (ألف دينار كويتي)[2]	873,574	874,512	885,040	861,475
رأس المال الإضافي من الفئة 1 *(ألف دينار كويتي)*[3]	164,398	162,645	161,432	162,335
رأس المال من الفئة 2 *(ألف دينار كويتي)*[4]	281,470	271,853	261,671	247,954
إجمالي رأس المال المؤهل (ألف دينار كويتي)	**1,319,442**	**1,309,010**	**1,308,143**	**1,271,764**
نسبة كفاية رأس المال الإضافي (%)[5][6]	10.5	11.2	12.6	13.5
نسبة كفاية رأس المال الشريحة 1 (%)[5][7]	12.5	13.3	14.9	16.1
نسبة كفاية رأس المال بمفهومه الشامل (%)[5][8]	15.9	16.8	18.6	20.0

ملاحظات:

(1) يتم حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر وفقًا للأسلوب المعياري.

(2) يتكون رأس المال العادي الشريحة 1 (حقوق المساهمين) (CET1) من رأس المال، وعلاوة إصدار الأسهم، والاحتياطيات المؤهلة، والأرباح المحتجزة، والحصص غير المسيطرة المؤهلة، بعد خصم التعديلات الرقابية.

(3) يتكون رأس المال الإضافي (AT1) من الأوراق المالية المستديمة من الشريحة 1 المصنفة كحقوق ملكية، وبعض الأجزاء الإضافية المؤهلة من الحصص غير المسيطرة.

(4) يتكون رأس المال المساند الشريحة 2 من سندات الشريحة 2 المساندة المصنفة كديون، والأجزاء المسموح بها من المخصصات العامة، وبعض الحصص غير المسيطرة المؤهلة الإضافية.

(5) يحتسب وفقًا لمتطلبات بنك الكويت المركزي وتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي على النحو المنصوص عليه في التعميم رقم (2/رب/ر ب إ/2014/336) الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 يونيو 2014.

(6) يُعرَّف معدل كفاية رأس المال الإضافي الشريحة 1 (حقوق المساهمين) (CET 1) أنه رأس المال الإضافي (CET 1) مقسومًا على الموجودات المرجحة بالمخاطر في تاريخ معين.

(7) يُعرَّف معدل كفاية رأس مال الشريحة 1 بأنه موارد رأس مال الشريحة 1 مقسومة على الموجودات المرجحة بالمخاطر في تاريخ معين.

(8) يُعرَّف معدل كفاية رأس المال بمفهومه الشامل بأنه إجمالي موارد رأس المال مقسومًا على الموجودات المرجحة بالمخاطر في تاريخ معين.

تخضع المجموعة لمتطلبات الحد الأدنى لمعدل الرفع المالي وفقًا لإرشادات لجنة بازل 3 البالغة 3%، والتي حددها بنك الكويت المركزي، والمصممة كإجراء وقائي غير قائم على المخاطر لإطار رأس المال المرجح بالمخاطر. ظلت نسبة الرفع المالي للمجموعة أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي، حيث بلغت 10.6% في 31 ديسمبر 2025، و11.9% في 31 ديسمبر 2024، و12.6% في 31 ديسمبر 2023، مما يعكس وضعًا قويًا ومستمرًا لمعدل الرفع المالي خلال تلك الفترة. وفي 31 مارس 2026، بلغ معدل الرفع المالي 10.2%، مما يواصل إظهار هيكل رأس مال قوي وإدارة حصيفة وحكيمة للميزانية العمومية.

المعاملات مع أطراف ذات علاقة

أبرم البنك معاملات مع بعض الأطراف ذات العلاقة (الشركة الأم والكيانات الخاضعة لسيطرتها أو الخاضعة لسيطرتها المشتركة أو التي لها تأثير كبير عليها) التي كانت من عملاء البنك خلال العام. يمثل عمود "أخرى" في الجدول أدناه بشكل أساسي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الأخرى التي تخضع لسيطرة الشركة الأم أو لتأثيرها. وتتم هذه المعاملات بشكل أساسي على نفس الأسس التجارية التي وافقت عليها إدارة البنك، بما في ذلك الضمانات. ويتم تأمين القروض للأطراف ذات العلاقة بضمانات ملموسة وفقًا لتعليمات وضوابط بنك الكويت المركزي. فيما يلي الأرصدة المستحقة والمعاملات:

بالألف دينار كويتي	الشركة الأم	شركات زميلة	أخرى	31 مارس 2026	31 ديسمبر 2025	31 مارس 2025
بيان المركز المالي المجمع						
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى*	-	-	148,402	148,402	150,489	166,834
قروض وسلفيات للعملاء*	-	-	815,719	815,719	813,427	863,841
استثمارات في أوراق مالية	7,895	-	90,422	98,317	98,655	101,339
استثمارات في أوراق مالية مدارة من طرف ذي علاقة	-	-	68,110	68,110	68,033	72,729
عقارات استثمارية	17,974	-	-	17,974	17,799	-
موجودات أخرى	426	-	512	938	1,184	8,281
مستحق الى بنوك	-	-	501	501	5,377	9,490
مستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	6	5	10,157	10,168	9,232	59
ودائع من عملاء	197,351	8,507	69,400	275,258	271,783	149,749
مطلوبات أخرى	1,795	-	266	2,061	2,787	3,068

الالتزامات والمطلوبات المحتملة والمشتقات

خطابات اعتماد	-	-	4,153	4,153	1,657	10,981
خطابات ضمان	-	-	46,454	46,454	46,128	46,420
خطوط ائتمانية غير مستخدمة	-	-	93,066	93,066	97,937	42,056
التزامات أخرى	-	-	24,372	24,372	25,208	13,840
المعاملات						
إيرادات فوائد	-	-	10,745	10,745	50,287	12,943
مصروفات فوائد	(1,795)	(82)	(2,323)	(446)	(5,682)	(949)
إيرادات أتعاب وعمولات	339	-	819	480	3,029	321
مصروفات أتعاب وعمولات	-	-	(4)	(4)	(16)	-
إيرادات توزيعات أرباح	-	-	-	-	34	-
إيرادات أخرى	56	-	60	4	310	-
مصروفات أخرى	-	-	(1,099)	(1,099)	(6,336)	(1,196)
معاملات أخرى خلال السنة						
الاستحواذ على شركة تابعة	-	-	-	-	58,596	58,596
شراء ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-
تكلفة إصدار أوراق رأسمالية من الشريحة 1	-	-	-	-	-	-

* كما في 31 مارس 2026، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة للأرصدة القائمة بمبلغ 510,980 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2025: 518,854 ألف دينار كويتي، و31 مارس 2025: 512,849 ألف دينار كويتي).

الضرائب

فيما يلي وصف موجز لبعض الاعتبارات الضريبية الكويتية المتعلقة بأسهم الإصدار. ولا يُقصد به أن يكون تحليلاً شاملاً لجميع الاعتبارات الضريبية المتعلقة بالأسهم، سواء في الكويت أو غيرها. ينبغي على الراغبين في الاكتتاب بأسهم الإصدار استشارة مستشاريهم الضريبيين بشأن التبعات الضريبية المترتبة على اقتناء أسهم الإصدار وحيازتها والتصرف بها واستلام المدفوعات بموجبها، وذلك وفقًا لقوانين الضرائب في بلد إقامتهم وقوانين الضرائب الكويتية، بالإضافة إلى التبعات المترتبة على هذه الإجراءات بموجب قوانين الضرائب في دولة الكويت. يستند هذا الموجز إلى القانون الساري في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه ، ويخضع لأي تغيير في القانون قد يدخل حيز التنفيذ بعد هذا التاريخ.

يستند هذا الملخص الخاص بالنظام الضريبي في دولة الكويت إلى مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لعام 1955 (المرسوم)، بصيغته المعدلة بالقانون رقم 2 لعام 2008 «المعدل لبعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لعام 1955 (المُشار إليه فيما يلي بـ(التعديل)، واللوائح التنفيذية للتعديل (المُشار إليها فيما يلي باللوائح)، والمرسوم القانوني رقم 157 لعام 2024 بشأن فرض الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى ، ومختلف القرارات والتعميمات الوزارية ذات الصلة الصادرة عن وزارة المالية (يُشار إليها فيما يلي بـ وزارة المالية) (يُشار إليها مجتمعةً بـ قوانين الضرائب) وفقًا لتفسير وتنفيذ إدارة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية (يُشار إليها فيما يلي بـ إدارة ضريبة الدخل) حتى تاريخ نشرة الاكتتاب هذه. وأي تغييرات لاحقة في قوانين الضرائب أو في تفسيرها أو تنفيذها من قبل إدارة ضريبة الدخل ستؤدي إلى تغيير هذا الملخص والتأثير عليه.

ضريبة الدخل

بموجب قوانين الضرائب، تُفرض ضريبة الدخل (بنسبة ثابتة قدرها 15%) على جملة أمور، منها صافي الدخل والأرباح الرأسمالية التي تحققها أي شخص اعتباري (تفسرها إدارة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية بأنها أي شكل من أشكال الشركات أو الشراكات)، أينما تأسست، وتزاول أعمالها في الكويت. ومع ذلك، فقد منحت إدارة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية حتى الآن امتيازًا للشركات المؤسسة في الكويت أو في أي دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي (المشار إليها في نشرة الاكتتاب هذه باسم " الأشخاص الاعتباريون من دول مجلس التعاون الخليجي")، ولم تفرض ضريبة الدخل إلا على الأشخاص الاعتباريون من غير دول مجلس التعاون الخليجي (المشار إليها في نشرة الاكتتاب هذه باسم " الأشخاص الاعتباريون من غير دول مجلس التعاون الخليجي")، والتي تشمل، توضيحًا لا لبس فيه، مساهمي الأشخاص الاعتباريون من دول مجلس التعاون الخليجيالذين هم أنفسهم أشخاص اعتباريين من غير دول مجلس التعاون الخليجي، والذين يمارسون أعمالهم في الكويت. ولذلك، فإن الفقرات التالية في هذا القسم تنطبق فقط على الأشخاص الاعتباريين من غير دول مجلس التعاون الخليجي. في الوقت نفسه، سنّت الكويت قانون الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى ، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2025، والذي ينطبق على مجموعات الشركات متعددة الجنسيات التي لا تقل إيراداتها الموحدة العالمية عن 750 مليون يورو في سنتين ماليتين على الأقل من السنوات الأربع المالية السابقة. ويفرض هذا القانون حداً أدنى لمعدل الضريبة الفعلي بنسبة 15% على أرباح هذه المجموعات في الكويت، بغض النظر عن مكان تأسيسها، سواء في الكويت أو في دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي أو في أي مكان آخر.

على الرغم مما سبق، فقد نصت المادة 8 (1) من اللائحة التنفيذية على إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت (إعفاء أرباح رأس المال)، كما ينص القانون رقم 22 لسنة 2015 المعدل للقانون رقم 7 لسنة 2010 (تعديل قانون هيئة أسواق المال) على أن "عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وجميع الأوراق المالية المماثلة الأخرى، بغض النظر عن جهة إصدارها، تُعفى من الضريبة" (المادة 150 مكرر من تعديل هيئة أسواق المال) (إعفاء توزيعات الأرباح، ويُشار إليها مع إعفاء أرباح رأس المال بـ"الإعفاءات الضريبية"). ورغم أن الإعفاءات الضريبية لم تُختبر بعد، إلا أنها تنص بوضوح على إعفاء حاملي الأوراق المالية، مثل أسهم الإصدار. على

الرغم مما سبق، لا يزال تطبيق وإنفاذ نظام ضريبة الدخل الكويتي غير مؤكد، لا سيما نتيجةً لغياب السوابق الصادرة عن إدارة ضريبة الدخل الكويتية أو المحاكم الكويتية المشار إليها سابقًا، ولأن إدارة ضريبة الدخل الكويتية لم تُصدر حتى الآن أحكامًا متسقة بشأن المسائل الضريبية الكويتية بشكل عام. وفي حين يظل إعفاء الأرباح الرأسمالية وإعفاء توزيعات الأرباح نافذين بموجب القانون الكويتي، تتضمن الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى استثناءات تتفق مع قواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يجوز بموجبها استبعاد بعض توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية من احتساب معدل الضريبة الفعلي متى استوفيت شروط معينة. وبناءً عليه، ورغم أن الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى قد تحد من أثر بعض الإعفاءات في حالات معينة لضمان تحقيق الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي، فقد تظل توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية المؤهلة مستفيدة من معاملة ضريبية تفضيلية بموجب إطار تلك الضريبة.

يأتي تطبيق الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى في إطار التزام دولة الكويت الأوسع بإطار الركيزة الثانية بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، والذي يهدف إلى ضمان خضوع مجموعات الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة لمستوى أدنى عالمي من الضرائب. وبناءً على ذلك، قد يخضع حاملو أسهم الإصدار التابعة لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات المشمولة بالحد الأدنى للضريبة على الشركات متعددة الجنسيات لالتزامات ضريبية كويتية إضافية، بما في ذلك متطلبات تقديم الإقرارات والامتثال لدى وزارة المالية، حتى في حال انطباق الإعفاءات المحلية. أما الشركات غير التابعة لمجلس التعاون الخليجي التي لا تستوفي عتبة الحد الأدنى للضريبة على الشركات متعددة الجنسيات، فتبقى خاضعة لنظام ضريبة الدخل التقليدي بنسبة 15%.

لا يخضع الأفراد لأي ضريبة دخل كويتية على دخلهم أو أرباحهم الرأسمالية.

الاستقطاع الضريبي

بموجب اللوائح، يلتزم أي طرف مقيم في الكويت يقوم بدفع مبلغ من هذا القبيل (يُشار إليه في هذا القسم باسم "الدافع") إلى أي طرف آخر (يُشار إليه في هذا القسم باسم "المستفيد")، أينما كان مقره، باقتطاع 5% من قيمة كل دفعة من هذا القبيل إلى حين إصدار إدارة ضريبة الدخل شهادة براءة ذمة ضريبية تُجيز الإفراج عن هذا المبلغ. ولا يُلزم الدافع بتحويل المبلغ المقتطع إلى إدارة ضريبة الدخل فورًا، بل يحتفظ به ويُفرج عنه إما (1) إلى المستفيد عند تقديمه شهادة براءة ذمة ضريبية من إدارة ضريبة الدخل تُؤكد أن المستفيد غير خاضع لضريبة الدخل أو معفى منها، أو أنه تكبّد خسارة، أو أنه سدد ضريبة دخله أو ضمن سدادها، أو (2) في حال عدم وجود شهادة براءة ذمة ضريبية، إلى إدارة ضريبة الدخل التابعة لوزارة المالية عند الطلب. ووفقًا للتفسير الحرفي للوائح، تشمل المدفوعات الخاضعة للاقتطاع المذكور أعلاه مدفوعات الأرباح.

وعلى الرغم من أنه يُرجح ألا تخضع المدفوعات التي يجريها المُصدر لنظام الاستقطاع، وذلك في ضوء الإعفاءات الضريبية المشار إليها، فإنه لا توجد حتى تاريخه إرشادات صادرة عن إدارة ضريبة الدخل بشأن هذه المسألة، ومن ثم تظل هناك إمكانية، وإن كانت بعيدة، لتطبيق نظام الاستقطاع.

ويجدر التنويه إلى أنه، رغم أن **الضريبة المحلية التكميلية للحد الأدنى** لا تتضمن في حد ذاتها أحكاماً تتعلق بالاستقطاع، وقد حلت محل مرسوم ضريبة الدخل بالنسبة لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات الخاضعة لنطاق تطبيقها، فإن إدارة ضريبة الدخل قد وجهت باستمرار تطبيق آلية الاستقطاع عملياً.

وفي حال تطبيق الاستقطاع، يلتزم المُصدر باقتطاع نسبة **5%** من كل دفعة يقوم بسدادها إلى حملة الأسهم، ويتم الإفراج عن المبلغ المستقطع من قبل المُصدر عند تقديم حامل الأسهم المعني شهادة براءة ذمة ضريبية صادرة عن إدارة ضريبة الدخل.

الضرائب الأخرى

باستثناء ما ورد بيانه أعلاه، يجوز سداد جميع المدفوعات المتعلقة بأسهم الإصدار دون أي استقطاع أو خصم أو احتجاز لحساب أي ضرائب أو رسوم أو تقديرات ضريبية أو أعباء حكومية حالية، أياً كانت طبيعتها، تفرضها أو تستوفيها دولة الكويت أو أي جهة تعمل نيابة عنها.

لا تستحق في دولة الكويت أي رسوم دمغة أو رسوم تسجيل أو أي رسوم أو ضرائب مماثلة على حاملي أسهم الإصدار فيما يتعلق بإصدار أسهم الإصدار أو بأي تصرف أو نقل لملكيتها.

العقود الرئيسية

لم يقم المُصدر بإبرام أية عقود أساسية خارج إطار أنشطته في اخر سنتين.

لا يوجد لدى المُصدر عملاء أو موردون محددون، كما لا توجد لديه براءات اختراع أو حقوق ملكية فكرية أو تراخيص أو عقود خاصة ذات أهمية جوهرية لنشاطه، باستثناء ما هو موضح في قسم (وصف أعمال المُصدر) من نشرة الاكتتاب.

معلومات عامة

هيئة أسواق المال

تعد هيئة أسواق المال في الكويت الهيئة التنظيمية المسؤولة، بموجب قانون هيئة أسواق المال رقم 7 لعام 2010 ولوائحه التنفيذية بصيغتها المعدلة بموجب القرار رقم (72) لعام 2015 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2015، عن تنظيم إصدار الأوراق المالية في الكويت، وإصدار التراخيص والموافقات اللازمة للطرح.

صلاحية إصدار الأوراق المالية وطرحها

تعد هيئة أسواق المال في الكويت (بالإضافة إلى بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي) الجهتين الرقابيتين المختصتين بمنح التراخيص والموافقات اللازمة للطرح في دولة الكويت.

التغييرات الجوهرية

باستثناء ما تم الإفصاح عنه في نشرة الاكتتاب هذه، لم تطرأ أي تغييرات جوهرية سلبية على الوضع المالي للشركة منذ 31 مارس 2026، كما لم تطرأ أي تغييرات جوهرية سلبية على التوقعات المستقبلية للجهة المصدرة منذ 31 مارس 2025.

مدققو الحسابات المستقلون

تم تدقيق البيانات المالية للفترات المنتهية في ديسمبر 2023، وديسمبر 2024، وديسمبر 2025 بشكل مشترك بين شركة كيه بي إم جي صافي المطوع وشركائه (KPMG) — رقم الترخيص: 130 من الفئة أ — وأر إس إم البزيع وشركائه (RSM) — رقم الترخيص: 33 من الفئة أ.

تمت مراجعة البيانات المالية للربع المنتهي في 30 مارس 2026 بشكل مشترك بين شركة كيه بي إم جي صافي المطوع وشركائه (KPMG) — رقم الترخيص: 130 من الفئة أ — أر إس إم البزيع وشركائه (RSM) — رقم الترخيص: 33 من الفئة أ.

الدعاوى القضائية

لا يشارك البنك في أي دعاوى قضائية أو إجراءات تحكيم (بما في ذلك أي إجراءات من هذا القبيل تكون قيد النظر أو مهددًا بإقامتها، والتي يكون البنك على علم بها) والتي قد يكون لها، في حال صدور قرار غير مؤاتٍ بشأنها، أثر جوهري أو أثر سلبي جوهري على المركز المالي للبنك أو ربحيته.

قرار الجمعية العامة غير العادية ومجلس الإدارة

تُصدر الأسهم المخصصة وفقًا لقانون هيئة أسواق المال الكويتي رقم 7 لعام 2010 ولوائحه التنفيذية بصيغتها المعدلة، وقانون الشركات رقم 1 لعام 2016.

تمت زيادة رأس المال المصرح به للمُصدر إلى 600,000,000 دينار كويتي بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية في 25 نوفمبر 2025. وفي الجلسات التي عُقدت في 14 يناير 2026 و15 يونيو 2026، وافق مجلس الإدارة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للمُصدر من خلال إصدار أسهم الإصدار، وحدد سعر العرض النهائي بمبلغ 180 فلسًا لكل سهم من أسهم الإصدار، بعد أخذ الظروف السائدة في السوق وديناميكيات القطاع واعتبارات التنفيذ في الحسبان.

المو افقة الرسمية

أصدر بنك الكويت المركزي موافقته على إصدار أسهم الإصدار في 1 أبريل 2026، وتم إخطار بنك الكويت المركزي ، بموجب خطاب مؤرخ في 24 يونيو 2026، بتحديد علاوة الإصدار بمقدار 80 فلسًا للسهم الواحد وبتاريخ 14 يوليو 2026 صدرت الموافقة الثانية من بنك الكويت المركزي. وقد منحت هيئة أسواق المال الموافقة في 19 يوليو 2026 للمُصدر على إصدار أسهم الإصدار. كما منحت هيئة أسواق المال الموافقة على نشرة الاكتتاب في 16 أغسطس 2026.

المقاصة

تُجرى مقاصة معاملات الأسهم من خلال شركة الكويتية المركزية لإيداع الأوراق المالية (ش.م.ك.).

الرقابة/الإشراف على الشركة

يعمل المُصدر في دولة الكويت وفقًا لأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ، القانون رقم 7 لعام 2010 المتعلق بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم أنشطة الأوراق المالية ولوائحه التنفيذية، وقانون الشركات الكويتي الصادر بموجب القانون رقم 1 لعام 2016 ولوائحه التنفيذية المعدلة. ويخضع البنك لإشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت، كل في حدود اختصاصه.

النظام الأساسي وعقد التأسيس

الصفحة	المحتويات
اضغط هنا	عقد التأسيس والنظام الأساسي

البيانات المالية

الصفحة	المحتويات
اضغط هنا	البيانات المالية المجمعة للبنك للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2026
اضغط هنا	البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
اضغط هنا	البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024
اضغط هنا	البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المُصدر

بنك برقان ش.م.ك.ع
الشرق – شارع عبدالله الأحمد
برج برقان
ص.ب. 5389، الصفاة 12170

دولة الكويت

مستشار الإصدار ووكيل الإكتتاب

شركة كامكو للإستثمار ش.م.ك (عامة)
منطقة شرق، شارع خالد بن الوليد، برج الشهيد
ص.ب 28873 - الصفاة 13149

دولة الكويت

وكيل المقاصة والإيداع

الشركة الكويتية للمقاصة، ش.م.ك (مقفلة) وشركاتها التابعة
شارع مبارك الكبير، مبنى بورصة الكويت
ص.ب. 22077 - الصفاة 13081

دولة الكويت

المستشار القانوني للبنك

ASAR- **الرويح وشركاه**
برج العاصمة- الدور 36، 37، و38 ، شارع عثمان بن عفان، مرقاب
ص.ب. 447، الصفاة 13005

دولة الكويت